

## أزمة كوسوفا بين الذاكرة والأزمة الراهنة

أخرى أفرزت أزمات النزاع في البوسنة والهرسك ثم في كوسوفا. بعبارة أخرى إذا كانت الأحداث خلال الأشهر الأخيرة في كوسوفا تطرح مجموعة من الأسئلة لا يمكن أن تنفصل عن مدلولات الخبرة التاريخية للإطار الواسع المحيط بالأزمة. فإن أزمة كوسوفا الراهنة ليست إلا نتاج نسيج ممتد ومتداخل ومتكرر التآزم على المسرح البلقاني.

ولهذا فإذا كانت هذه الأزمة مرشحة للانفجار منذ عشر سنوات (1989)، فلقد جرت جهود غربية لمحاولة منع هذا الانفجار. وهي الجهود التي تنوعت قنواتها وأدواتها ولكنها فشلت في منع الانفجار. فلقد بدأت قوى تحفيظه في التجمع في نهاية 97 ليحدث في بداية 98 متمثلاً في اندلاع العنف المسلح الصربي ضد ألبان كوسوفا. وعادت من جديد عملية رفع الغطاء عن ذاكرة الأمة المسلمة حول شعب آخر من شعوب "المسلمون المنسيون". فنحن الآن ننظر العنف ليعيد لنا الذاكرة بعد أن غُيبت.

وكان هذا الانفجار نتاج تأثير مجموعة من الأسباب المباشرة التي تولدت وتراكت خلال التسعينات والتي أحاطت بها وغذت منها مجموعة من العوامل الهيكلية المتصلة بروى كل من طرفي الصراع (الصرب، الألبان) لأصل المشكلة وجذورهما وسبل حلها. وهي رؤى متناقضة تماماً لا تنفصل عن الذاكرة التاريخية لمواقف كل من الطرفين حول الحقوق التاريخية لكل منهما في أرض كوسوفا ومن ثم حول طبيعة شعبها ولعل من هنا يمكن أن نفهم الاختلاف حول الاسم كوسوفو عند الصرب كوسوفا ودوكاجين عند الألبان فإن هذا الاختلاف الذي يرمز إلى الاختلافات حول هذه الحقوق التاريخية حول الأرض والشعب ومن ثم مستقبل وضع كوسوفا الذي تتنازع هذه التفسيرات المتناقضة إنما يمثل صلب المرحلة

في حين كانت أنظار العالم تتركز على مأساة البوسنة والهرسك، كانت خيوط مأساة أخرى تتسج في كوسوفا. ولقد انكشف عنها الغطاء في نهاية 1997 لتبدأ انفجارها وليبدأ من جديد تركيز الأنظار على البلقان، أي على حلقة أخرى من حلقات تفكك اتحاد الجمهوريات اليوغسلافية.

وإذا كان مجازر البوسنة قد هزت وجدان وعقل "الإنسان" كما ساهمت في رفع الغطاء عن ذاكرة الأمة المسلمة حول "المسلمين المنسيون"، سواء في الاتحاد اليوغسلافي السابق أو في الاتحاد السوفييتي السابق (أزمة الشيشان)، فلقد جرى ذلك في نفس الوقت الذي كانت فيه ذاكرة جديدة تتشكل للعالم في نهاية القرن العشرين مع انتهاء عصر الحرب الباردة والقطبية الثنائية.

ولهذا وكعهده دائماً - وهكذا يقول لنا التاريخ- يدخل البلقان دائرة الضوء في الوقت الذي تجري فيه عمليات التحول في التوازنات العالمية وفي التوازنات الأوروبية. وبقدر ما يصبح البلقان ساحة هامة من ساحات اختبار هذه التحولات بقدر ما تنعكس هذه التحولات بدورها على التوازنات البلقانية الحرجة والحساسة بحكم التاريخ والجغرافيا والديموجرافيا. ولهذا فإن فهم ما جرى في البوسنة حتى الآن (وما يمكن أن يحدث منذ الآن) وكذلك ما يجري في كوسوفا وما يمكن أن يسفر عنه لا يمكن أن يتحقق بصورة سليمة بدون تسكين سياق المرحلة الراهنة بين مراحل تطور تاريخ هذه المنطقة برمتها- وفي قلبها مسلميها من البوسنيين والألبان. فلقد تعرضت خريطة المنطقة وتوازناتها الإقليمية لعمليات تشكيل وإعادة تشكيل متعاقبة تحت تأثير ميراث تصفية الحكم العثماني ثم الحربين العالميتين، كما أن المنطقة تتعرض من جديد لإعادة تشكيل

الراهنة من المشكلة والتي ترتبط بدورها بقضية أكبر هي طبيعة دولة صربيا في المستقبل ومآل "القضية الألبانية" برمتها ومن ثم فإن مشكلة كوسوفا الراهنة ليست مجرد مشكلة أقلية تطالب الاستقلال أو الانفصال ولكنها بؤرة نزاع معقدة بين أكبر شعبيين في غرب البلقان (الصرب والألبان) ليس في القرن العشرين فقط ولكن عبر قرون سابقة ومن هنا كانت ضخامة المخاوف الغربية من حدوث الانفجار في كوسوفا نظرا لاحتمالات استعماله ليشمل الصرب (في امتداداتهم في صربيا والجبل الأسود والبوسنة) وكذلك الألبان (في امتداداتهم أيضا في الجبل الأسود ومقدونيا وألبانيا)، كما يشمل الدول المجاورة (مقدونيا، بلغاريا، كوسوفا من إطار تاريخ النسيج العرقي - القومي - الديني المعقد والمتداخل في البلقان وتتأثر بإطار توازنات القوى الأوروبية والعالمية المتداخلة أيضا حول المنطقة. وخاصة منذ 1918 إلى تاريخ كوسوفا إلى مملكة الصرب والكروات والسللاف لتسويات الحرب العالمية الأولى ومن ثم فإن كان هذا الضم بمثابة جزء من حل قسري لإعادة تشكيل البلقان برمته على ضوء متطلبات تحول النظام الدولي بعد نتائج الحرب العالمية الأولى فإن انفجار الوضع الحالي في كوسوفا - ومن قبله في البوسنة هو بدوره جزء من عملية جارية لإعادة التشكيل من جديد في ظل متطلبات تحولات النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة سعيا نحو حل جديد لمعضلة تجاور وتواصل قوميات "متعادية" (كما في حالة البوسنة والصرب والكروات) وتجاور وتداخل شعوب متعادية (الصرب، الألبان)<sup>(1)</sup> ومن ثم وعلى ضوء هذا التمهيد السريع يمكن القول أن إعداد هذا التقرير إنما يستند على بعض المنطلقات كما ينبع الاهتمام بالقضية من عدة دوافع واعتبارات أما عن المنطلقات فهي

تتلخص فيما يلي

1- قضية كوسوفا هي قضية شعب مسلم يتعرض الآن - كما تعرض من قبل لأعمال العنف والإبادة والتجهير ومن ثم فإن أزمته الراهنة (وهي حلقة من حلقات ممتدة سابقة)

تستوجب النصر من الشعوب والحكومات الإسلامية

2- ولكن هذه النصر لا يجب أن تنطلق من حماسة وانفعال فقط ولكن يجب أن تستند أيضا إلى ركائز وأسس تحليلية لتسترشد بها نحو السبل والآليات التي تحقق المصلحة وتحفظها. بعبارة أخرى لا يجب أن يتكرر ما حدث خلال أزمة البوسنة من اخراج أعمال تسوق نفسها بسرعة ويعود الصمت مرة أخرى بعد إنتهاء الحرب أو بمعنى أصح بعد توقف العنف لأن الحاجة ماسة لتطوير الاهتمام العلمي والبحثي في دوائرننا العربية والإسلامية بالشأن البلقاني المسلم أما عن الدوافع والاعتبارات التي تشكل الاهتمام بالموضوع فهي تتلخص كالآتي:

1- نحن هنا في مصر في قلب الدائرة العربية الإسلامية يجب أن نهتم بأمر مسلمي البلقان كما يجب أن نهتم بأمر غيرهم من الشعوب الإسلامية نظراً للروابط الهامة بين قضايا المسلمين المختلفة عبر أرجاء العالم. وتدفع متابعة هذه القضايا إلى التساؤل عن مآل وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي ومن ثم عن القوى المؤثرة على هذا الوضع. من ثم فإن دراسة قضية كوسوفا ومن قبلها البوسنة تقدم الكثير من الدلالات عن هذا الوضع. وليس من الغريب أن نسمع عن المقارنة بين قضية كوسوفا وبين قضية فلسطين.

2- هل تقع هذه القضية في قلب قضية أكثر شمولاً وهي ما تسمى بقضية العلاقة بين "الإسلام والغرب" وهي التي تثور في قلب أوروبا ذاتها مثلما ثارت من قبل قضية البوسنة، وما زالت قائمة.

3- إن التحليلي السياسي (وأيضاً التاريخي والقانوني) يساعد على استقرار حقيقة مجموعة من الثنائيات المتناقضة التي تنقسم بينها مواقف ومبررات الأطراف المختلفة المعنية ليس بقضية كوسوفا فقط ولكن بقضايا أخرى أيضاً. ومن هذه الثنائيات ما يلي :

- هل عدم الاستقرار في دولة متعددة القوميات أو الثقافات أو الأديان ينبع من اختلافات الرؤى حول تعريف الجنسية

والمواطنة ومن ثم حول وضع "أقلية" في ظل حكم ذاتي أو من اختلا الرؤى حول إمكانية حق شعب في الاستقلال أو الانفصال.

- أم ينبع عدم الاستقرار هذا من تأثير التاريخ على السياسة ومن تأثير الأوضاع الاقتصادية والسياسية لإحدى القوميات بالمقارنة بالأخرى على حق تقرير مصير الشعوب على ضوء حقوقها التاريخية والقانونية أم من الحفاظ على السلامة الإقليمية لبعض الدول وسيادتها وتماسكها حتى ولو في ظل ميراثها الاستعماري لشعوب أخرى.

- حماية حقوق ومنع إبادة الشعوب وقمعها من خلال تدخل دولي سريع وفعال في الوقت المناسب أم الخوف من تكلفة التدخل العسكري المباشر أو من اتساع نطاق الحرب؟

- هل العقوبات توقع على كل النظم المتهمه بالعنف والقمع وانتهاك حقوق الإنسان أم توقع أساساً وبصورة ممتدة لا تنقطع على دول مسلمة تعارض النظام الدولي الجديد؟

- التعايش بين القوميات والتسامح الديني المتبادل بينها في ظل ديموقراطيات وفي ظل مقتضيات العولمة أم تشجيع النعرات القومية - الدينية في ظل ميراث الشموليات السابقة وكرود أفعال ضد اتجاهات العولمة المتعاطمة؟

- ماذا عن متطلبات دولة صربيا الكبرى في البلقان في مقابل مقتضيات التوازنات الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومقتضيات الحفاظ على استقرار إقليمي في البلقان؟..

وعلى ضوء المنطلقات والدوافع السابق توضيحها فإن اقتراب التقرير تجاه الأزمة الراهنة إنما يبنى على مقولة أساسية وي طرح عدة أسئلة بحثية يحاول الإجابة عليها

**أولاً تتلخص المقولة التي تبنى عليها عملية الرصد فيما يلي :**

أن الأزمة المتفجرة منذ بداية 1998 والتي شهدت تفجر أعمال القمع الصربية ضد الأغلبية الألبانية في كوسوفا من ناحية كما شهدت بين صفوف هذه الأغلبية ارتفاع نغمة الحل العسكري كسبيل لتحقيق استقلال كوسوفا من ناحية أخرى، ومن ثم تزايد اهتمام القوى

الخارجية بالقضية وعواقبها على الأمن الإقليمي في البلقان من ناحية ثالثة : هذه الأزمة هي محصلة ونتاج مجموعة من الأسباب المباشرة وهي تراكمات المواقف الصربية والألبانية والدولية خلال ما يقرب من العقد أي منذ بداية تفكك الاتحاد اليوجسلافي السابق وإلغاء الحكم الذاتي الذي كان يتمتع به إقليم كوسوفا في ظل دستور 1974، وبناء عليه فإن إدارة الأزمة الراهنة تواجه معضلة أساسية تمثل اختباراً لمدى قدرة الجهود الدولية الخارجية على إيجاد حل لهذه المعضلة لا يحفظ فقط الاستقرار الإقليمي البلقاني بل ويحفظ الشعب الألباني في كوسوفا من الإبادة ويحمي حقه في تقرير مصيره.

**ثانياً وتتخلص الأسئلة التي تطرحها الورقة فيما يلي:**

I- كيف تطورت الأوضاع في داخل كوسوفا طوال الفترة منذ بداية تفكك الاتحاد اليوجسلافي السابق وخلال الفترة التي تركزت خلالها أنظار العالم على مأساة البوسنة ومحاولة تسويتها ثم على تطبيق هذه التسوية (1989-1997)؟ كيف كان تقدير القوى الكبرى لخطورة الوضع في كوسوفا طوال هذا العقد من الزمان وقبل الانفجار الحالي؟ وما هي الجهود التي بذلتها لمنع الانفجار.

II- لماذا انفجر القمع الصربي المسلح خلال 1998؟ وهل يمكن أن تتكرر بوسنة أخرى؟ وما الفرق بين الوضعين؟ ولماذا يتزايد الخوف على شعب كوسوفا مع ظهر فكرة المقاومة المسلحة إلى جانب المقاومة المدنية السلمية؟ وما هي الأركان الأساسية لموقف كل من طرفي الأزمة : الصربي والألباني في كوسوفا؟ وهل تطورت هذه المواقف خلال 1998؟ ونحو ماذا؟

ج- ما هي الآليات والقنوات التي تطورت عبرها جهود القوى الكبرى للتعامل مع الأزمة؟ وما هي أهم أركان مواقف هذه القوى؟ وما هي الأدوات التي استخدمتها للتأثير على أطراف الصراع؟ وما درجة فاعليتها في احتواء الأزمة أو التحرك نحو حل لها تتفق عليه الأطراف المعنية؟ ما هو التقييم العام

الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي وروسيا.

ومن ناحية أخرى : سنتابع عرض أحداث 98 في أربعة مراحل أساسية والفيصل في التمييز بينها هو التطورات التي شهدتها التفاعلات بين الدوائر الثلاثة وأسفرت عنها.

الجزء الأول : لماذا لم يحدث الانفجار منذ البداية (خبرة أعوام (1989-1997)<sup>(2)</sup>) منذ 1989 وأنظار القوى الغربية الكبرى تتجه إلى البلقان باعتباره منطقة عدم استقرار كبير وإذا كانت الحروب بين الصرب وبين القوميات الأخرى في الاتحاد اليوغسلافي لمنع استقلال جمهورياتها قد استحوذت على الجهود الدولية لإدارة هذه الجولات المتفجرة من صراع القوميات والأديان في البلقان، فإن جهوداً أخرى كانت تبذل أيضاً على جبهة كوسوفا " لمنع " انفجار آخر فلقد مثلت حالة كوسوفا تحدياً لم تغفله أوربا حيث كان الاعتراف قائماً بأن الحاجة ملحة لإيجاد حل ولكن لم تتحرك بالطريقة المناسبة أو في الوقت المناسب أو بالإرادة اللازمة للنجاح في " منع الانفجار " حتى النهاية

أولاً- التطورات الداخلية بين إعلان جمهورية كوسوفا وبين تزايد القمع الصربي :

تولد الانفجار بعد عشر سنوات من تراكم أمور عديدة منذ 1989 بل ومنذ بداية الثمانينيات فلقد تصاعدت التوترات في العلاقات بين الألبان والصرب نتيجة تراكم التفاوت وعدم المساواة والاختلال المتنامي بين الجماعتين على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي

- فإذا كان مسلمو كوسوفا قد حظوا في عهد تيتو باعتراف بهم وذلك في ظل نص دستور 46 على المساواة الكاملة بين جميع القوميات والأعراف والديانات بل وتعترف المادة 1 من الدستور بحقها في تقرير المصير بما فيه حقها في الانفصال ثم إذا كان دستور 1974 قد نص على كوسوفا كمنطقة حكم ذاتي لها الحق في دستور خاص وبرلمان وحكومة ورئاسة مستقلة وحدود معترف بها لا يمكن تعديلها إلا بموافقتها فإن ذلك كان يعني توسيع الحكم الذاتي بحيث أضحت كوسوفا تكاد تكون

لطبيعة الدور الخارجي تجاه هذه الأزمة وقدر تأثيره على مواقف أطرافها حتى الآن؟ ويجدر في النهاية التساؤل : هل هناك دور واضح ومتميز لدول إسلامية في مساندة هذا الشعب المسلم

د- وأخيراً : على ضوء توازنات القوى الداخلية بين ألبان كوسوفا وعلى ضوء حسابات التكلفة والخسارة لدى الجانب الصربي وعلى ضوء توازنات القوى الإقليمية البلقانية وعلى ضوء مواقف القوى الكبرى ما هي السيناريوهات المحتملة لتطور القضية منذ انفجارها:

● هل يمكن أن يقدم الصرب على الحل النهائي لمشكلة كوسوفا وفقاً للمخطط الصربي التقليدي ؟ ومتى يمكن أن يحدث هذا ؟ وماذا إذن عن احتمالات اتساع نطاق الحرب في المنطقة ؟

هل يمكن أن تجري مفاوضات حقيقية - بوجود وساطة دولية - ؟ وحول ماذا ؟

● هل يمكن إعلان كوسوفا جمهورية من جمهوريات الاتحاد اليوغسلافي القائم ؟ وما هي متطلبات ذلك ؟

● هل يمكن العودة إلى " الحكم الذاتي " وما هي متطلبات ذلك ؟

● هل يمكن أن يصبح الاستقلال هو الهدف النهائي في إطار مفاوضات ممتدة مثل وضع الشيشان - تبدأ بإقرار عودة الحكم الذاتي وتدعيمه؟

هذا وينقسم التقرير إلى جزء تمهيدي عن مدلولات خبرة التطورات خلال التسعينيات أي منذ 1989 تاريخ إلغاء الحكم الذاتي الذي تمتعت به كوسوفا منذ 1974 كجمهورية ذات حكم ذاتي في نطاق الاتحاد اليوغسلافي ثم يتابع التقرير التطورات التي شهدتها القضية منذ اندلاع العنف في بداية 1998. وعن منهجية العرض للإجابة على الأسئلة السابق طرحها يجدر الإشارة إلى ما يلي : من ناحية يشغل اهتمامنا التفاعل بين دوائر ثلاثة : دائرة مواقف أطراف الصراع ودائرة مواقف القوى الإقليمية وخاصة ألبانيا وتركيا ودائرة القوى

كوسوفا تعد أفقر مناطق يوجسلافيا السابقة وحاول الألبان تحدي التمييز الاقتصادي ضدهم من جانب الصرب ولكن كان الأمر الأكثر خطورة الذي واجهه الألبان هو التصفية التي تعرض لها نظام التعليم الألباني فلقد تطور هذا التعليم ونما بالتدريج وكان من أبرز علاماته تأسيس جامعة بريشتينا 1969-1971 والتي أصبحت الجامعة التالية بعد بلغراد وزغرب. ولقد اعتبرت بلغراد أن الحكم الذاتي الواسع الذي كان وراء الفورة التعليمية هو المسؤول عن تأجيج المشاعر القومية للطلاب وبعد بداية التدخل الصربي في مراجعة المناهج وبعد أن كان التعليم يقوم على الثنائية اللغوية (الألبانية والصربية) إلا أن الإجراءات الصربية تنامت من أجل تعديل المناهج وحل الأجهزة المنتخبة في الجامعة وتعيين رئيس صربي لها وإبعاد 260 أستاذاً ألبانياً. وفي المقابل رفضت حكومة كوسوفا هذه الأوضاع وبدأت منذ 92 نظاماً تعليمياً موازاً للتعليم الرسمي الصربي الذي يشمل الأقلية وتموله بلغراد. وبذا أضحت نظام التعليم ثنائياً مبرزاً وضعاً لا مثيل له في أوروبا وترتب عليه تعقيدات كثيرة بالنسبة للطلاب المتخرجين من الشق الألباني لجامعة كوسوفا والتي لا تعترف بها بلغراد في حين لا تعترف بحكومة كوسوفا أي دولة أخرى غير ألبانيا ولم يكن الأمر في نظر صربيا يتوقف على كوسوفا فقط ولكن كانت صربيا تتجه أيضاً إلى منطقتي الحكم الذاتي في السنجق (أغلبية بوسنية) وفي فوفودينا (أغلبية مجرية) ومن ثم الأثر المحتمل على وحدة صربيا وتماسك أقليمها

ثانياً : لماذا لم ينفجر الوضع؟

وبالرغم من استمرار التوترات وتصاعدها طوال التسعينيات بين الألبان والصرب مثلاً : الإعلان عن سياسة صربيا لتوطين صرب كراينا في كوسوفا، والهجمات المتكررة وإن كانت محدودة التي أعلن مسئوليتها عنها جيش تحرير كوسوفا) وبالرغم من استمرار التدهور في الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية للألبان إلا أن الوضع لم يتفجر مباشرة كما حدث في البوسنة كيف لماذا ؟ فمن ناحية استمرت انتهاكات حقوق الإنسان

متساوية مع الجمهورية التي كانت في إطارها أي أضحت عنصراً من العناصر المكونة للفيدرالية اليوغسلافية أيضاً وليس مجرد هيئة ترعى الحقوق الثقافية والتعليمية لأقلية وإذا كانت كوسوفا قد شاركت في الرئاسة الجماعية التي شكلت لتقود البلاد بعد تيتو حيث أضحت ممثل كوسوفا في المجلس هو رئيس المجلس 1986-1987 وبالرغم من هذا إلا أن مطامع الهيمنة الصربية لم تخف ورفعت الغطاء عن وجهها تدريجياً في مواجهة القوميات الأخرى في الاتحاد اليوجسلافي الفيدرالي وهي التي أفضت بوصول ميلوسوفيتش إلى السلطة 1986 ركباً الموضة التي انتعشت في ظلها يوغسلافيا وهي مشاعر القومية الصربية التي تدعو إلى تجميع الصرب وتوحيد صربيا الكبرى ومن ثم كان قرار برلمان جمهورية الصرب عام 1989 بإلغاء وضع كوسوفا وفقاً لدستور 1974 وتبني تعديل دستور جمهورية صربيا 1990 الذي ينص على أن كوسوفا مقاطعة تابعة لجمهورية صربيا أي الذي يعني ضم كوسوفا إلى صربيا وانتهاء وضعها الخاص في ظل الاتحاد اليوجسلافي وبعد مظاهرات ومصادمات عنيفة 1989 تمثل رد الفعل الألباني في إعلان الاستقلال في 1990/7/2 وتكوين الجمهورية في 1990/9/7 عقب استفتاء شارك فيه 90% من السكان وفي الانتخابات الرئاسية 1992 تم انتخاب د. ابراهيم روجوفا رئيساً للجمهورية وهو يمثل الجناح الذي يفضل الحل السلمي على اللجوء إلى القوى العسكرية في سبيل تحقيق الاستقلال المرجو وهو الاستقلال الذي يعتبره الألبان حقا تاريخياً وقانونياً لهم على أرضهم باعتبارهم شعب له حق تقرير المصير في نطاق الاتحاد اليوغسلافي السابق وليس أقلية في نطاق صربيا ولقد بدأت حكومة بلغراد بعد إلغاء الحكم الذاتي في الانتقاص من حقوق الألبان في كوسوفا وقهرهم في ظل تنامي الوجود العسكري الصربي ومع تضيق الخناق على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية مثل تسريح العمالة الألبانية خاصة في المؤسسات الكبرى وذلك في وقت كانت

في كوسوفا إلا أنه من ناحية أخرى كانت أوضاع أوضاع طرفي الصراع في تفاعلها مع دائرتها الإقليمية قد جعلت تكلفة اندلاع الصراع المباشر تكلفة عالية وذلك وفق حسابات كل منها في هذه المرحلة وخاصة على ضوء مواقف القوى الكبرى

هذا وإذا كانت الوثائق الصربية قد ركزت على أن الألبان هم الذين امتنعوا عن ممارسة حقوق الحكم الذاتي وأنهم الإرهابيون الانفصاليون الذين مارسوا العنف ضد الصرب وسلطتهم

فإنه على العكس من ذلك كان الاتجاه العام في تقارير وكالات الأنباء، وفي الصحف العربية، والأوربية تتحدث عن إجراءات القمع والاضطهاد ضد الألبان. هذا ولقد تكونت في 1998/12/14 ما يعرف بمجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات في بريشتينا<sup>(3)</sup> والذي يتابع النشر الدوري - من خلال البريد الإلكتروني لتقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان - والتي تسجل ممارسات القمع والعنف بواسطة وحدات البوليس والجيش الصربي في ظل حالة طوارئ (غير معلنة رسمياً) والتي تخلص إلى وجود انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والحريات في كوسوفا ولقد خلص المجلس في تقريره السنوي عن مراقبة أوضاع 1997<sup>(4)</sup> إلى أنه لم يكن هناك حق من الحقوق أو الحريات إلا وتعرض للانتهاك وأن وضع حقوق الإنسان والحريات كان شديد الصعوبة خلال هذا العام حيث كان انتهاك السلطات الصربية يتم بصورة مؤسسية ومنظمة ولا يتم احترام أي قيم أو قواعد دولية تنص عليها الاتفاقات والمواثيق الدولية.

وبالرغم مما سبق لم ينفجر الموقف بقوة منذ البداية نظراً لاعتبارات تتصل بمواقف طرفي الصراع الأساسية : كيف؟

**من ناحية الصرب :** كان تصعيد العنف العسكري يتطلب تكلفة عالية في وقت تركزت الجهود على اليوسنة ناهيك عن أنه كان سيثير عواقب سلبية على الصعيد الدولية في وقت تحاول فيه بلجراد رفع العقوبات وكسر

العزلة من حولها وخاصة بعد إقرار اتفاقية دايتون

**ومن ناحية أخرى :** أخذت تظهر الإختلافات على صعيد القيادة السياسية الصربية ونخبتها وهو الأمر الذي قيد من فرص المناورة أمام الجميع سواء الجناح الذي يريد الحلو السلمية أو الجناح الذي يتبنى مواقف متشددة بل إنه خلال أزمة 1997 السياسية قبل الانتخابات وبسبب مطالبة الجبل الأسود بنصيب أكبر من السلطة على صعيد الاتحاد الفيدرالي، فإن قضية كوسوفا لم يتم توظيفها لأغراض السياسة الداخلية سواء من جانب ميلوسوفيتش أو معارضييه نظراً لما قد تحدثه من آثار في التوازنات السياسية

بعبارة أخرى كان الصراع الداخلي في صربيا بين ما يسمى المعتدلين وبين المتطرفين القوميين الذي أضعف من سلطة ميلوسوفيتش - من أقوى العوامل المؤثرة على استراتيجيته تجاه كوسوفا سواء بالتقييد والمواقف التصالحية ولو المؤقتة في مرحلة اتفاق التعليم ثم الاندفاع في تحقيق أهدافه التصفوية المتشددة في مرحلة تالية (كما سنرى). ومع ذلك ظل الموقف الصربي الأساسي يتمحور حول خطوط أساسية لا يتراجع عنها وهي توصيف الألبان بالأقلية الانفصالية التي امتنعت عن ممارسة حقوقها وقاطعت الحكم الذاتي وقبول حوار معهم في حدود صربيا وليس الاتحاد اليوغسلافي حتى يتمكن الألبان من الاندماج الكلي والتأكيد على أن قضية كوسوفا هي شأن داخلي بحت لا محل لتدخل دولي فيه بل على المجتمع الدولي تشجيع الزعماء الانفصاليين على التراجع عن الانفصال ونبذ الإرهاب والبدء فوراً في حوار مع حكومة صربيا

**ومن ناحية ثالثة :** كانت استراتيجية الطرف الألباني مازالت في نطاق مقبول (الحل السلمي)، ولم تكن الضغوط الدولية (كما سنرى) قد تركزت بعد حول كوسوفا وذلك في الوقت الذي ظل فيه الصرب يرون في قضية كوسوفا شأنا داخليا لا يقبل دور خارجي

**وعلى جانب الألبان :** فإن إبراهيم روجوفا كان يمثل التيار الذي يراهن على خيار الحل

السلمي وكان اختياره رئيساً لجمهورية كوسوفا المستقلة 1992 دليلاً على مساندة القاعدة لهذا الخيار. ولكن مع استمرار جمود الوضع بل وتدهور أحوال الألبان تنامت الاختلافات بين صفوف الألبان على نحو نال من الرضاء العام المسبق حول الخيار السلمي. ومن ثم نمت الانقسامات بين حزب إبراهيم روجوفا الاتحاد الديمقراطي لكوسوفو والذي تكون 1989 وبين حزب آدم ديميتش أي الحزب البرلماني الألباني وتمثلت أهم مؤشرات هذه الانقسامات في تزايد هجمات جيش تحرير كوسوفا ضد الصرب والألبان الموالين لهم، وفي الاختلافات حول اتفاق التعليم الذي تم توقيعه في صيف 1996 بين روجوفا وميلوسوفيتش (كما سنرى) بعبارة أخرى وإن ظل الاستقلال هو الهدف الاستراتيجي للجميع إلا أنه ظهر إلى جانب خيار الحل السلمي والاعتماد على المجتمع الدولي خيار العناصر الثورية التي ترفض منهج الخطوة -خطوة باعتباره منهجاً سلبياً وتدعو إلى استراتيجية التحرير من خلال المقاومة المسلحة ومن ثم تحركت قوى ألبانية نحو الخيار العسكري بعد تزايد الاحباط من فشل الحل السلمي ولذا أعلن جيش كوسوفا عن نفسه في 1997/7/2 بعد عام من توقيع اتفاقية التعليم دون تطبيق بعد ثلاثة أعوام من تكوينه وعمله السري

ومن ناحية أخرى : فإن القلاقل والاضطرابات التي شهدتها ألبانيا مثلت قيداً على ألبان كوسوفا حيث أن إغلاق الحدود بين ألبانيا وبين جيرانها كان بهدف منع انتقال الأسلحة والمقاتلين إلى داخل كوسوفا. ومن ثم كانت فرص الألبان في كوسوفا ضئيلة مما يزيد من مخاطر الاندفاع نحو الصراع المسلح نظراً لارتفاع تكلفته المحتملة من الخسائر البشرية واحتمال فقدان مساندة المجتمع الدولي ولو للحد الأدنى من مطالبهم (كما سنرى) حيث كان رهان إبراهيم روجوفا مازال كبيراً على تعبئة مساندة القوى الكبرى لمواقفه وخاصة على ضوء العديد من المؤشرات الإيجابية من جانب الغرب. فما هي مواقف القوى الكبرى خلال

الأعوام قبل الانفجار الذي بدا في الشهور الأولى من 1998. مواقف القوى الكبرى منذ إعلان استقلال كوسوفا بين تقييد الانفجار المباشر وبين الفشل في منع انفجار العنف الصربي : كان إعلان استقلال كوسوفا كجمهورية مدعاة لزيادة مخاوف القوى الكبرى في تلك الفترة التي انزلق فيها الجميع في حرب كرواتيا صربياً ثم في مأساة البوسنة وشارت المخاوف من اندلاع الحرب في كوسوفا واتساع نطاقها إلى الجوار البلقاني برمته (كما سبق التوضيح) ولذا فإن القوى الكبرى لم ترسم استراتيجية محددة ولكن ركزت في هذه المرحلة (92-97) على مسالك ثلاثة لاحتواء الموقف ومنع انفجاره **أولها** : إعلان مواقف حول خطوط عامة تبدو متوازنة بين مواقف طرفي الصراع وهي تتكون من شقين أساسيين:

**من ناحية** : استمرار تحذير صربيا من استخدام القوة العسكرية في كوسوفا على نحو ما جرى في البوسنة وإلا تعرضت لتدخل عسكري خارجي وكان من أوضح هذه التحذيرات التي وجهتها الولايات المتحدة 1992 ولقد تكررت هذه الإشارات من الغرب إلى بلجراد خلال السنوات التالية ومن ناحية أخرى : تشجيع وتدعيم المسار المعتدل الذي ينتهجه روجوفا والذي يتمسك بالخيار السلمي، ولكن في ظل شروط معينة. وكان من أحدث صور هذا التشجيع بيان وزارة الخارجية الأمريكية عقب زيارة روجوفا الولايات المتحدة ولقائه مع أولبرايت في أغسطس 1997 وتتلخص عناصر الموقف الأمريكي وفق هذا البيان فيما يلي<sup>(5)</sup>

مساندة الولايات المتحدة للسياسات غير العنيفة التي يتبناها روجوفا وحزبه، عدم تخفيف العقوبات على بلجراد إلا إذا اتخذت خطوات ملموسة لإصلاح أوضاع الجماعة الألبانية في كوسوفا حيث أن ألبان كوسوفو محرومون من حقوقهم السياسية والإنسانية الأساسية ويعانون من انتهاكات متكررة على يد السلطات الصربية وخاصة الشرطة والمحاكم. ولكن من ناحية أخرى أشار البيان إلى عدم مساندة استقلال كوسوفا وأن حل مشكلة كوسوفا هو في نطاق

اتفاق التعليم أولاً الذي وقعه روجوفا وسلوبودان ميلوسوفيتش قد أثار التفاؤل (لدى المؤيدين للحل السلمي) بحل تدريجي للمشاكل يؤدي إلى الحل الدائم. فإن توقيع الاتفاقية - ثم عدم تطبيقها - أدى إلى شق الصف الألباني وتزايد المعارضين لخط النضال السلمي وتبلور اتجاه المقاومة المسلحة، ولذا ظهر إلى العلن جيش تحرير كوسوفا. في الذكرى السنوية الأولى للاتفاقية بدون تطبيق وبالرغم من أن روجوفا كان يلمح في البداية إلى أن هذه المنظمة وهمية أو مشبوهة فبركتها بلجراد لتبرر من زيادة الوجود العسكري والأمني والقمع الصربي في كوسوفا إلا أنه اتضح أن هذه حقيقة واقعة أفرزها الإحباط من فشل عشر سنوات من النضال السلمي<sup>(7)</sup>

**أما المسلك الثالث :** فأخذ يتبلور بدرجة أكبر بعد توقيع دايتون وبداية تطبيقها ومع بداية أعمال جيش تحرير كوسوفا أي مع تزايد المخاوف من اندلاع الحرب من كوسوفا. ولذا ارتفعت لهجة التدخل الخارجي ولهجة التهديد من ناحية والترغيب من ناحية أخرى وكانت البداية الملحوظة في مؤتمر بون في ديسمبر 1997 والذي انعقد لمتابعة تطبيق دايتون وخلالها جاء على لسان الممثل الدولي في البوسنة بأن الاتفاقية تشمل المنطقة كلها بما فيها كوسوفا كما قال الممثل الدولي في حديث صحفي أن كوسوفا ليست مسألة داخلية يوغسلافية فقط بل هي تعبر عن القلق المشروع للهيئة الدولية وكانت هذه إشارة هامة لبليغراد أعقبتها إشارات<sup>(8)</sup> أخرى كان من أهمها<sup>(9)</sup> تلويح مجموعة الاتصال الدولية بتقديم قرار لمجلس الأمن لفرض حظر تصدير السلاح إلى بلغراد وفي المقابل تردد أن هناك عرض مقدم ليوغسلافيا بشأن اتفاق للتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبشأن رفع الحظر عن عضويتها في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في مقابل تقديم تنازلات لحل مشكلة كوسوفا ولقد هدفت هذه الجهود الترويجية الترهيبية إلى توجيه رسالة للألبان أيضاً للتراجع عن مطلب الاستقلال وقبول المفاوضات حول حكم ذاتي في إطار

صربيا وجمهورية يوغسلافيا الفيدرالية، كما أبدى البيان قلقه بشأن أعمال الإرهاب في كوسوفا، وأن حزب الاتحاد الديمقراطي من أجل كوسوفا يجب أن يدين مثل هذه الأحداث، وأن بلجراد يجب ألا تتخذ "الإرهاب" عذراً لزيادة الضغط على ألبان كوسوفا

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الخطوط العريضة لموقف الاتحاد الأوروبي لم تختلف عن نظائرها الأمريكية ومفادها أن حل المشكلة في نطاق الاتحاد اليوجسلافي يجب أن يراعي المعايير التالية :

الحفاظ على السلامة الإقليمية لجمهورية يوغسلافيا في مقابل إعطاء وضع استقلال ذاتي لكوسوفا والاعتماد أساساً على التسوية السلمية والحوار بين الطرفين هذا ويبدو أن أوربا قد اتجهت إلى عدم الضغط بقوة على الصرب في هذه المرحلة لاعتبارات عديدة على رأسها الضرر الذي يمكن أن يلحق محاولات عقد السلام في البوسنة والتي تعد الحكومة الصربية طرفاً أساسياً فيها والانعكاسات المحتملة على عملية التحول الديمقراطي في داخل صربيا وقد عبر عن هذه الاعتبارات كل من بيان مجموعة الاتصال في 24 سبتمبر 1997 وكذلك نتائج أعمال مجلس الشئون العامة للاتحاد الأوروبي في 15 سبتمبر<sup>(6)</sup>

ولهذا وحتى نهاية 1997 لم توظف فعليا أدوات للتدخل الدولي كان يمكن أن تكون مؤثرة في منع اندلاع العنف بصورة أكثر فعالية من المسلكين الآخرين لتحرك القوى الكبرى.

**المسلك الثاني :** يتمثل في رعاية حوار صربي - ألباني غير معلن وسري - وبوساطة أوروبية ألمانية أولاً (92-93) ثم إيطالية بتشجيع وحث أمريكي وبتشجيع من صالح بريشا الرئيس الألباني الأسبق الذي اقترح مثل هذا الحوار، وبتشجيع أيضاً من بعض الاتجاهات الصربية المعتدلة والذي انتهى بتوقيع اتفاقية التعليم في سبتمبر 1996.

هي الاتفاقية التي فوجئ بها الصرب والألبان على حد سواء، كما فوجئ العالم والصرب - وفق مقاربة د. محمد أرناؤوط - باتفاق أوسلو الإسرائيلي الفلسطيني. وإذا كان

يوغسلافيا ولم تثمر هذه الجهود واندلعت موجة العنف المرتقبة من عدة سنوات الجزء الثاني : من انفجار العنف إلى اتفاقية "السلام" بين فرض الأمر الواقع بالقوة الصربية وبين مقاومة ألبان كوسوفا وبين أهداف الدور الخارجي وآلياته ونتائجه :

في بداية عام 1998 انفجر العنف الصربي ضد ألبان كوسوفا وتغير خط مقاومة ألبان كوسوفا من "النضال السلمي" إلى المقاومة المسلحة وبعد أن تصاعدت عمليات هذه المقاومة وبعد أن حققت بعض النجاحات تعرضت لضربات إجهادية وظلت قضية التفاوض بين الألبان وبين الصرب قائمة بلا حل في وقت استمر تشدد كل من الطرفين حول شروط التفاوض التي يقبل أن تبدأ في ظلها المفاوضات. وتعددت قنوات تعامل القوى الكبرى مع إشكالية العنف - التفاوض في كوسوفا وحولها لم تسفر ضغوط القوى الكبرى بأدواتها الاقتصادية والسياسية ثم العسكرية عن حل للمشكلة يحمي الألبان من الإبادة ومن التهجير ومن انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة والمتصاعدة من جانب القوة العسكرية الصربية ولكن نجحت هذه القوى في هدف أساسي بالنسبة لها وهو احتواء مخاطر اتساع العنف إلى منطقة البلقان برمتها فلقد كانت المخاوف من هذا الاتساع تمثل أحد أهم مصادر التهديدات والتحديات للأمن الأوروبي بعبارة أخرى فإن اعتبارات الأمن وتوازنات القوى الإقليمية والسلامة الإقليمية لبعض الدول تغلبت على اعتبارات حق تقرير المصير وحماية حقوق الإنسان في حسابات هذه القوى وذلك في نفس الوقت الذي ظلت فيه القوى العسكرية الصربية تقول كلمتها من ناحية وتحكم فيه القيادة الصربية من ناحية أخرى مناوراتها في مواجهة المجتمع الدولي، وذلك لتصل إلى تحجيم الضغوط والعقوبات على نحو لا يعوقها عن تحقيق الهدف الأساسي ألا وهو ليس استمرار ضم كوسوفا فقط ولكن تفرغها من الألبان وفي المقابل كانت مشاكل ألبان كوسوفا في تنامي نظراً لتطور الانقسام الواضح بين خط النضال السلمي التفاوضي وبين خط المقاومة المسلحة،

ونظراً لافتقاد البيئة الإقليمية المساندة، ونظراً لافتقاد "النصرة" "الفعالة" من جانب الدول الإسلامية، وأخيراً نظراً لأن قضيتهم في نظر الغرب لم تكن أكثر من قضية إنسانية وليست قضية شعب له حق تقرير المصير ولقد تشابكت التفاعلات بين أطراف الصراع وبين القوى الخارجية وتطورت على النحو الذي يمكننا من التمييز بين ثلاثة مراحل كبرى من هذه التطورات

الأولى تمتد حتى مايو 1998 والتي شهدت درجة من العنف الصربي بدون درجة مناظرة من المقاومة المسلحة من ألبان كوسوفا وانصببت الجهود الدولية في هذه المرحلة على الضغط من أجل بدأ تفاوض سلمي وكانت أدوات الضغط أدوات اقتصادية وسياسية أساساً لم تسفر إلا عن مناورات من الجانب الصربي وشهدت المرحلة الثانية - التي امتدت حتى أكتوبر 1998 تصاعد دور جيش تحرير كوسوفا وذلك في نفس الوقت الذي بدأ فيه التفاوض بين طرفي الصراع ومن ثم تصاعد القلق الغربي من اتساع نطاق العنف ومن ثم اتجهت القوى الكبرى إلى توظيف الأداة العسكرية بدرجة كبيرة من ذي قبل حيث بدأ دور حلف الأطلنطي في الظهور وأسفرت التفاعلات بين الضغوط الخارجية وبين خريطة الأمر الواقع على أرض كوسوفا عن توقيع ما سمي اتفاقية السلام ولذا فإن المرحلة الثالثة من التطورات والتي نتابعتها حتى نهاية 1998 تلقي بنا أمام السؤال التالي ما الذي تم تنفيذه من بنود هذه الاتفاقية ومن ثم فما هو مآل الوضع الراهن لقضية كوسوفا بعد عام من انفجارها؟ وستتم متابعة التطورات عبر هذه المراحل في دوائر ثلاث : داخلية، إقليمية، دولية.

أولاً: انفجار العنف الصربي : الفشل في منع تزايد الفشل في عقد حوار سياسي :

مع بداية 1998 بدا أن العديد من الأوضاع التي حالت دون انفجار القنبلة الموقوتة في كوسوفا لعدة سنوات قد أفسحت الطريق لسيناريو آخر تلعب فيه أطراف الصراع دورها بصورة مختلفة عن ذي قبل، وعلى نحو جعل قضية كوسوفا تنصدر قائمة القضايا الساخنة في العالم وتحوز اهتمام القوى الكبرى لإيقاف

العنف ولم يحدث هذا ولكن ظلت مواقف أطراف الصراع في تطور كيف اندلع العنف وكيف أدارته القوى الكبرى وكيف كانت مواقف أطراف الصراع وكيف تطورت لتقود إلى المرحلة الثانية من تطور إدارة الأزمة؟ أسئلة ثلاثة تصدى لها في الجزئيات التالية:

1- مواقف الصرب والألبان عند بداية الانفجار:

فبعد أن تكررت في نهاية 1997 - ولكن على نحو متفرق هجمات مسلحة ألبانية على أهداف محدودة من المسؤولين الصرب والموالين لهم من الألبان، وبعد تكرار اتهام الصرب لهم بأنهم إرهابيون وانفصاليون أخذ يتكرر ظهور اسم جيش تحرير كوسوفا وخياره للحل العسكري لتحقيق الاستقلال وذلك في نفس الوقت الذي اتسع فيه نطاق القمع الصربي ودرجته وذلك خلال الأحداث الدامية في فبراير 98 حين اجتاحت القوات الصربية القرى الألبانية في غرب كوسوفا ووسطها وتناقلت وكالات الأنباء المختلفة تفاصيل أعمال العنف والتدمير والتهجير ضد سكان القرى

حقيقة أراد الألبان بعد عشرة أعوام من انشغال العالم عنهم جذب أنظار العالم إليهم من جديد، وحقيقة كما عبر عن ذلك رئيس وزراي كوسوفا في المنفى بوياكوش<sup>(10)</sup> - كان ذلك التحول في مسار النضال نتيجة الفشل في الحل السياسي وهو الحل الذي أعطى الفرصة لميلوسوفيتش أن يدعم إجراءات ضم كوسوفا - إلا أنه بالرغم من هذه الاعتبارات فإن هذه الأعمال العسكرية الألبانية - ولو المحدودة - قد أعطت الصرب المبرر - أمام العالم - (وهذا ما كان يحذر منه روجوفا - كما سبقت الإشارة) لتنفيذ مخطط قديم بعد أن توافرت الظروف (إلغاء الحظر الدولي على بلجراد بعد بداية تطبيق دايتون، انتهاء الحملة الانتخابية، المشاكل في البانيا) بل وتشير بعض المصادر<sup>(11)</sup> - أنه قبل تصاعد الوجود العسكري الصربي في كوسوفا وأعماله القمعية امتلأت الصحف العالمية بالحديث عن المخابئ السرية للأسلحة التي جهزها الألبان لخوض المعركة من أجل الاستقلال وعن استعدادات جيش تحرير

كوسوفا العسكرية وسيطرته على مناطق واسعة لا يستطيع الصرب دخولها. وبغض النظر عن كيفية ظهور هذه الأخبار والأحداث المصحوبة بصور لقادة الجيش الكوسوفي ومدى مسؤولية الصرب عن تخطيط تسريبها ومدى صحة سماح هذه القيادات بإعطاء هذه الأحداث للنشر - فهي - وفقا لهذا المصدر قد أعطت الصرب المبرر لتنفيذ ضربتهم ومن ثم تعريض ألبان كوسوفا لموجات من المذابح والتهجير<sup>(12)</sup> وهكذا أرسيت المعضلة الأساسية التي تفرعت عنها التطورات وتمحورت حولها الجهود -بعد الانفجار في شهر فبراير - والتي أضحت قضية كوسوفا تطرحها في مرحلتها الراهنة وتتخلص المعضلة في الأسئلة التالية: كيف يحقق الألبان استقلالهم - أو حتى العودة إلى حكم ذاتي واسع - دون التعرض لمذبحة رهيبه تقدر صربيا على القيام بها - وبسرعة نظرا للطبيعة الجغرافية لإقليم كوسوفا حيث أن الطبيعة السهلية المنبسطة تساعد على سرعة اجتياح الجيش الصربي هل يمكن أن يحقق الصرب أهدافهم لمنع الاستقلال أم منع إعادة الحكم الذاتي دون اللجوء إلى درجة العنف التي حذر الغرب منها؟ أم أن العنف هو سبيلهم إلى تنفيذ مخططهم التقليدي التاريخي وهو ترحيل الألبان عن كوسوفا أو إبادتهم لتصبح المنطقة منطقة صربية؟ ولقد تم تدشين هذا المخطط نقلاً عن أحد المصادر<sup>(13)</sup> في النادي الثقافي الصربي في بلجراد منذ 1937 في محاضرة لواحد ممن شاركوا في اغتيال ولي عهد النمسا قبل الحرب العالمية الأولى وذلك تحت عنوان "تهجير الأرنأووط"

أذن كيف واجهت القوى الكبرى الموقف الذي احتد تفاقمه؟

في حين تمسك ألبان كوسوفا بهدف الاستقلال وسعوا جاهدين لتدويل القضية وتعبئة تدخل القوى الخارجية لمساندتهم في مواجهة الصرب رافضين أي تفاوض لا يقود إلى الاستقلال، فإن الصرب في نفس الوقت الذي استمروا فيه في تدعيم عملياتهم العسكرية وتصاعدها على التوالي في مراحل متوازية مع تطور الجهود الدولية وساحة المعارك رفضوا

أي تدخلات خارجية ورفضوا أي حوار مؤكدين عزمهم على تصفية الإرهابيين الانفصاليين<sup>(14)</sup> ويمكن القول أن تحرك القوى الكبرى قد اتسم بالتباطؤ والتدرجية من ناحية وعدم الكفاية منذ البداية لردع الصرب بسرعة وبقوة من ناحية أخرى ولقد تبلورت هذه المواقف على صعيد اجتماعات مجموعة الاتصال التي عقدت اجتماعها الأول (بعد انفجار الموقف) في 9 مارس ثم اجتماعها الثاني في 25 مارس، وعلى صعيد قرارات مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي وعلى صعيد اتصالات وزراء خارجية الدول الكبرى مع القادة الصرب وقادة الألبان، وعلى صعيد اتصالات المبعوث الأمريكي ومبعوث منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ولقد استهدفت هذه المواقف ممارسة الترغيب والترهيب في أن واحد على طرفي الصراع: على الألبان ليتراجعوا عن هدف الاستقلال وعلى الصرب ليقفوا العنف وليقبل الطرفان التفاوض حول حكم ذاتي واسع بدون شروط مسبقة

ويتضح لنا ذلك الإجمال من التفصيل التالي حول ثلاثة محاور: الاتجاه نحو فرض عقوبات على الصرب، أركان المواقف الأوروبية والأمريكية والروسية بين مطالب الطرفين، محاولات احتواء مخاطر اتساع العنف في المنطقة.

أ- العقوبات الاقتصادية والعسكرية أولاً: البطء وعدم الفاعلية:

1- فبعد أن تم اتفاق مجموعة الاتصال أوائل يناير 98 على قرار لعرضه على مجلس الأمن بفرض حظر على تصدير الأسلحة إلى يوجسلافيا ضمن إجراءات العقوبات الدولية<sup>(15)</sup> إلا أن قرار مجلس الأمن بهذا الصدد لم يصدر إلا في أول أبريل

واجتمعت مجموعة الاتصال في 9 مارس وأعلنت عن عقوبات أولية اقتصادية لإجبار يوجسلافيا على وقف القمع في كوسوفا وبداية حوار سياسي وذلك في مهلة عشرة أيام مع مخاطبة مجلس الأمن لاستصدار قرار بفرض عقوبات من مجلس الأمن إذا لم تمثل يوجسلافيا لهذه المطالب<sup>(16)</sup>. ولقد لقيت خطة

مجموعة الاتصال نقدا من بلجراد على أساس أنها لم تدن الألبان الانفصاليين الإرهابيين كما انتقدها قادة الألبان على أساس أنها لا تضع إجراءً جدياً لوقف الهجمات الصربية وعنف الأجهزة الأمنية<sup>(17)</sup>

ومما لا شك فيه أن الخلاف بين موقف روسيا الرفض لأية عقوبات على بلجراد من ناحية وموقف الولايات المتحدة ثم أوروبا حول العقوبات يعد من أكبر أسباب ضعف قرارات مجموعة الاتصال بهذا الشأن. كما أن هذا الاختلاف- فضلا عن رفض الصين أيضا- لأية تدخل دولي وأية عقوبات قد أعاق قرارات مجلس الأمن بهذا الشأن

ولهذا وبعد انتهاء المهلة المحددة لم يصدر قرار مجلس الأمن بل إن مجموعة الاتصال وبعد أن سعدت من تحذيراتها لصربيا حول الوضع في إقليم كوسوفا واتهم مسئول أمريكي روسيا بإعاقة جهود مجموعة الاتصال لفرض عقوبات مشددة ضد صربيا<sup>(18)</sup> نجد أن مجموعة الاتصال تعلن قبل انعقاد اجتماعها عقب انتهاء المهلة تأجيل فرض عقوبات جديدة لأن ميلوسوفيتش لبي معظم مطالبها<sup>(19)</sup> والمقصود بهذا هو دعوته لإجراء حوار مع الألبان وبداية الاستعدادات لها وهو الأمر الذي لم يعدو أكثر من مناورة- كما سنرى. ولهذا فإن اجتماع مجموعة الاتصال في بون 25 مارس قد فشل في فرض عقوبات جديدة على يوجسلافيا لإرغامها على وقف أعمال القمع ضد ألبان كوسوفا (والتي لم تنقطع بل كانت في تنامي) واكتفت بالتهديد بتجميد أرصدة جمهورية صربيا إذا لم يوقف ميلوسوفيتش أعمال العنف خلال 4 أسابيع. بعبارة أخرى كان الحل- مرة ثانية- متمثلا في مهلة جديدة ليتخذ السفاح حلاً ملموساً للمشكلة وكانت تبريرات هذا الفشل تتمحور حول الخلاف بين الموقف الأمريكي المتشدد والموقف الروسي الرفض لعقوبات جديدة<sup>(20)</sup> وعقب اجتماع بون في 1998/3/25 حذر وزير الدفاع الأمريكي روسيا من بيع أسلحة ثقيلة إلى يوجسلافيا لأن ذلك يعد انتهاكا لاتفاقية دايون للسلام ويؤدي إلى زيادة اشتعال الموقف في البلقان في ظل الممارسات القمعية

الصربية ضد الأغلبية الألبانية في كوسوفا<sup>(21)</sup> هذا علماً بأن مجموعة الاتصال كانت قد اتفقت على حظر بيع الأسلحة للنظام اليوجسلافي فإن البيان الصادر في ختام اجتماعات المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي أعلن فرض الاتحاد حظراً على تصدير السلاح إلى يوجسلافيا كما تقرر حرمانها من الحصول على اعتمادات مصرفية من بنوك الدول الأعضاء ثم صدر في 98/4/1 قرار مجلس الأمن بفرض حظر عسكري على الاتحاد اليوجسلافي والتهديد باتخاذ مزيد من الإجراءات ما لم تأخذ أزمة كوسوفا طريقها للحل السلمي ولقد أثار القرار هجوماً شديداً من بلجراد التي حذرت أعضائه الدائمين وعلى رأسهم أمريكا وبريطانيا من أن السياسة المتشددة تجاه صربيا سوف تحرق نيرانها أوروبا ولقد وصف مندوب بلجراد في الأمم المتحدة أن القرار تدخل غير مسبوق في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء وأن المؤيدين للقرار يسعون لتفتيت صربيا عن طريق تشجيع الانفصاليين في صربيا<sup>(22)</sup> فالى جانب القول بأن لدى صربيا كثير من الأسلحة بحيث لا تضار من الحظر وإلى جانب تهديد روسيا بأن تمد صرب بالسلاح وإلى جانب نفي الولايات المتحدة وحلف الأطلسي وجود خطط حاضرة لإرسال قوات عسكرية إلى كوسوفا فإن العقوبات الاقتصادية كذلك كانت أضعف من أن تحدث أثراً حاسماً فضلاً عن أن تاريخ ميلوسوفيتش قد أثبت أنه لا يتخلى عن مخططاته مهما تعددت الضغوط عليه<sup>(23)</sup> ومن ناحية أخرى يمكن ملاحظة امتداد المهل الزمنية المتاحة مما أفسح المجال للقوات الصربية لتوجه ضربات عسكرية قوية لجيش تحرر كوسوفا (وهو المشهد الذي سيتكرر كما سنرى في المراحل التالية من تطور الأزمة) والإفلات من مزيد من العقوبات ببعض المناورات (كما سنرى). وهذا فإنه بعد الإعلان عن قبول الطرفين الدخول في حوار، وبعد الإجهاض الذي أصاب المفاوضات قبل أن تبدأ لأسباب عديدة (كما سنرى) وبعد أن دخلت أعمال العنف والقمع الصربية مرحلة جديدة من الاتساع والعمق وبعد استمرار تأكيد الولايات المتحدة

خلال جولات مسئوليتها في العواصم الأوروبية على ضرورة تمسك مجموعة الاتصال بفرض عقوبات دولية على الصرب عادت مجموعة الاتصال لاجتماعاتها مهددة بتوقيع عقوبات جديدة وخاصة بعد نتائج الاستفتاء في الصرب في نهاية أبريل 98 والتي أكدت رفض الصرب لأية وساطة دولية في المفاوضات المقترحة. وبعد ظهور أثار التردد الأوروبي والمعارضة الروسية التقليدية في مواجهة الحماسة الأمريكية كان لا بد لهذه الجولة من توظيف ما يسمى بالعقوبات الاقتصادية (نهاية أبريل) أن توول إلى ما آلت إليه سابقها فلم يسفر اجتماع روما في 4/29/98 إلا عن قرار بتجميد الأموال اليوغسلافية في الخارج ولكن بعد استنفاد سبل الأداة الاقتصادية جاء الدور على توظيف الأداة العسكرية بمبادرة أمريكية فهل ستحقق ما لم تحققه الأولى؟ الإجابة المتوقعة مسبقاً وقبل أن نصل إليها مع تحليل أوضاع المرحلة الثانية من التطورات التي أخذت فيها العمليات العسكرية الألبانية الصربية أبعداً جديدة (كما سنرى) هي لا.

ولقد تخلل هذا التوظيف المحدود للعقوبات الاقتصادية والعسكرية تحذيرات متباعدة غير حاسمة ومن جانب الولايات المتحدة بصفة خاصة على لسان مبعوثها بإمكانية التدخل العسكرية لمنع تكرار ما حدث في البوسنة والهرسك<sup>(24)</sup> كما أن كلينتون في غمار إدانته لأعمال القمع الصربية لم يستبعد إمكانية أن يستخدم القوى ضد الصرب<sup>(25)</sup> ولقد انتقدت عديد من الأوساط تأخر القرارات وضعفها وعدم كفايتها لردع الصرب.

ب- أركان مواقف القوى الكبرى بين مطالب طرفي الصراع : ماذا يخفي توازن الخطاب : أحاطت المباحثات على صعيد مجموعة الاتصال وفي مجلس الأمن اتصالات متعددة المستويات صدرت عنها تصريحات متنوعة

حول أبعاد مختلفة في القضية وخاصة سبل حلها ودور التدخل الدولي فيها.

ومن التحليل التراكمي لها يمكن ملاحظة سمتين عامتين من ناحية أن روسيا والصين أكثر قرباً لمواقف الصرب من حيث رفض التدخل الدولي ورفض فرض مزيد من العقوبات ومن ناحية أخرى : حرصت التصريحات<sup>(26)</sup> في مجملها على تحقيق التوازن في الخطاب بين مواقف طرفي الصراع ويتضح لنا ذلك مما يلي :

1- لم تدن الولايات المتحدة وأوروبا في بياناتهما- الصرب فقط (أهرام 98/3/3) ولكن كانت دائمة الإدانة أيضاً للهجمات التي يشنها جيش تحرير كوسوفا ضد السلطات الصربية<sup>(27)</sup> ومطالبة قادة الألبان بإدانة هذه الهجمات

2- عدم تأييد المطالب الألبانية بإقامة جمهورية مستقلة ولكن تأييد حكم ذاتي والحفاظ على سيادة يوجسلافيا وتماسك أراضيها

3- مطالبة الطرفين بالدخول في حوار سياسي مباشر غير مشروط للتوصل إلى الحكم الذاتي. مع اعتبار الدور الدولي دوراً أساسياً على أساس - كما أوضح المفوض الأوروبي في قضية كوسوفا - أنه عندما تتحول القضية إلى عنف يهدد مناطق أخرى خارج يوجسلافيا فإن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقف متفرجاً ولا بد أن يتدخل مجلس الأمن والأمين العام الأمم المتحدة<sup>(28)</sup> وخلال الأشهر التالية من تطورات الأزمة تعددت التعبيرات عن هذه الأركان على لسان المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين ويبدو أن الغرض من هذا الخطاب المتوازن هو منع اتساع العنف ليصل إلى إبادة واسعة ولتعبئة مساندة الاتجاهات المعتدلة الصربية بعيداً عن خيار التسوية العسكرية النهائية للمشكلة خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى امتداد العنف إلى المناطق المجاورة حيث يوجد ألبان آخرون، وكذلك لدفع الألبان للتراجع عن مطلب الاستقلال

ج- محاولات احتواء مخاطر اتساع العنف في المنطقة:

وإذا كان لمواقف القوى الكبرى آثار على مواقف أطراف الصراع -كما سنرى لاحقاً- فإنها حرصت من ناحية أخرى على احتواء مخاطر اتساع نطاق الصراع إلى الدول المجاورة بعبارة أخرى : بعد فشل مجموعة الاتصال ومجلس الأمن في فرض عقوبات فعالة على الصرب، ومع استمرار العنف الصربي متحدياً كل التحذيرات الدولية، ومع عدم بدء مفاوضات حقيقية لدفع الحل السلمي، وبالرغم من أن ألبان كوسوفو قد استخدموا ورقة التهديد باتساع نطاق العنف في المنطقة ليحفزوا التدخل الدولي، إلا أن القوى الخارجية تحركت على صعيد آخر ولكن لاحتواء النزاع في داخل حدود كوسوفا.

ولجأت في سبيل ذلك إلى مجموعة من الإجراءات نذكر منها ما يلي :

1- فيعد إعراب مجلس حلف الأطلسي عن قلقه حيال الوضع في كوسوفو أخذاً في الاعتبار الانعكاسات الممكنة على استقرار المنطقة بأكملها<sup>(29)</sup> أعلنت الولايات المتحدة استعدادها لتقديم مساعدات عسكرية إلى الدول المجاورة لكوسوفو وذلك في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام بهدف المساهمة في تعزيز الاستقرار في البلقان واحتواء أي صراع إقليمي. هذا ولقد بدأت التحركات في هذا السبيل بزيارة أمين عام الحلف الأطلسي لألبانيا حيث أشاد بحكمة أسلوبها في التعامل مع الأزمة<sup>(30)</sup>

2- وكان من بين السبل التي تدارستها مجموعة الاتصال وضع قوة من حلف الأطلسي لمراقبة حدود كوسوفا مع ألبانيا ومع مقدونيا<sup>(31)</sup>

3- كذلك الدعوة لعقد قمة أوروبية طارئة في باريس للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمشاركة روسيا والولايات المتحدة وجميع دول البلقان بهدف احتواء التوتر في كوسوفا ومنع امتداده إلى دول البلقان الأخرى<sup>(32)</sup>

4- وعرضت الولايات المتحدة التدريبات العسكرية للدول المجاورة لإقليم كوسوفا على حماية حدودها إذا تفاقم الوضع في كوسوفا وامتد القتال إلى خارجها<sup>(33)</sup>

هذا وكانت ألبانيا بالطبع على رأس الدول التي حازت الاهتمام بالألا يمتد العنف إلى أراضيها ومن هنا كانت الأوضاع الداخلية المضطربة في ألبانيا في حاجة لاحتواء أيضا. ولذا نجد أنه بدلا من أن تصبح ألبانيا بحكم أنها الوطن الأم للألبان وبحكم أنها الدولة الوحيدة التي اعترفت بجمهورية كوسوفا المستقلة وذلك أبان حكم صالح بريشا -إضافة إلى ألبان كوسوفا إلا أن مواقفها إبان هذا الحكم أو في ظل فاتوس فانونو. لم تكن الإضافة المرجوة بقدر ما أصبحت قيذا من القيود خاصة في ظل تصاعد إجراءات الدعم والحماية التي قدمها حلف الأطنطي على الحدود بين ألبانيا وكوسوفا كيف ولماذا ؟ ومن أين كانت البداية :

فإذا كانت الاضطرابات التي عمت شمال ألبانيا في نهاية شهر فبراير 98 والتي أثارها أنصار صالح بريشا (المسلم من أهل شمال ألبانيا) الرئيس السابق ضد أنصار ما أسماه " الزمرة الاشتراكية الحاكمة" أي أنصار فانوس فانونو<sup>(34)</sup> قد أرجعها البعض إلى صلتها بإحجام ألبانيا فانونو (اليوناني الأصل الأرثوذكسي من أهل جنوب ألبانيا) عن تقديم المساندة اللازمة لألبان كوسوفا. هذا وإذا كان صالح بريشا الرئيس الأسبق لألبانيا في أول زيارة له للندن في مارس 94 قد طرح بعض الخيارات الممكنة لحل مشكلة كوسوفا ليس من بينها صراحة خيار الاستقلال<sup>(35)</sup> بالرغم من أن ألبانيا كانت الدولة الوحيدة التي اعترفت باستقلال كوسوفا 1992. إلا أن الرئيس فانونو عارض في نهاية مارس 98 مطلب الاستقلال الذي تسعى إليه قيادة الألبان في كوسوفا وأيد ما يشبه الحكم الذاتي من دون حق الانفصال عن يوغسلافيا، بحيث تصبح كوسوفا في وضع مماثل لجمهورية الجبل الأسود في إطار الاتحاد اليوجسلافي<sup>(36)</sup>

ومن ناحية أخرى : حرص فانونو على دحض الاتهامات الصربية بأن ألبانيا تدعم وتسليح الإرهابيين في كوسوفا مشيراً إلى أن حكومته تلاحق المتطرفين والإرهابيين أخذاً بالمسيرة الأوروبية الحالية<sup>(37)</sup>.

لأسباب عديدة من أهمها تركيزها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في ألبانيا والنزعة البعيدة عن الأهداف القومية الألبانية المصرية التي يتصف بها الاشتراكيون الألبان الذين ينحدر غالبيتهم من جنوب ألبانيا على عكس الشماليين الذي ينتمي إليهم صالح بريشا والمطالب بعرض ألبانيا ليكازوغو<sup>(38)</sup>

ولهذا طالب فانونو الغرب بأن يقدم مساعداته لتعزيز قدرات الجيش الألباني حتى يتسنى له مراقبة الحدود بحيث لا يتم تهريب أسلحة من ألبانيا إلى كوسوفا ولذلك أثنى المسؤولون الأمريكيون -ابتداء من كلينتون إلى وزير خارجيته إلى وزير دفاعه من دونهما من مساعدين على مواقف الحكومة الألبانية "المعتدلة" تجاه أزمة كوسوفا، والحريصة على منع نشوب حرب عنيفة في كوسوفا تهدد الأمن والاستقرار في جنوب شرق البلقان.

وفي المقابل وفي نفس الوقت الذي استمر فيه تأكيد فانونو على منح كوسوفا وضع جمهورية دون حق الانفصال باعتباره حلاً وسطاً بين المطلب الألباني بالاستقلال والموقف المتشدد لحكومة بلجراد<sup>(39)</sup> وفي نفس الوقت أيضا الذي بدأت فيه منظمة الأمن والتعاون الأوروبي تنشئ مراكز طوارئ على الجانب الألباني من الشريط الحدودي مع كوسوفا وتجري الاستعدادات لمناورات وقائية بين وحدات حلف الأطنطي والجيش الألباني<sup>(40)</sup>

تصاعدت الاتهامات الصربية لألبانيا. وذلك في الوقت الذي أخذت فيه القوات الصربية في تطور عملياتها العسكرية ليس ضد قوات جيش تحرير كوسوفا في وسط الإقليم وغربه فقط ولكن لتطويقه وقطع خطوط الإمداد عنه من الجنوب أي من ألبانيا. ولهذا بدأت الأنباء عن حشود يوغسلافية على الحدود بين كوسوفا وألبانيا تهدف إلى إغلاق الحدود بصورة كاملة<sup>(41)</sup> ومن ثم ترددت الأنباء أيضا عن اشتباكات بين القوات الصربية وبين مسلمين ألبان قرب الحدود وحيث قدمت بلجراد مذكرة احتجاج شديدة إلى تيرانا وحملتها مسئولية ما قد ينجم من حوادث مستقبلية بسبب تسلل المقاتلين والأسلحة من أراضيها إلى كوسوفا<sup>(42)</sup> ولذا وفي

نفس الوقت الذي حرص فيه كلينتون على الإعراب عن تأييده لمواقف ألبانيا المعتدلة<sup>(43)</sup> فإن البرلمان الألباني وافق بعد ذلك بعدة أيام على قرار يدعو حلف شمال الأطلسي إلى نشر قوات في الإقليم<sup>(44)</sup> وذلك في نفس الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة مع قرب ميعاد انعقاد مجموعة الاتصال في 4/29 التلويح ببدائل أخرى للحركة عدا العقوبات الاقتصادية.

وفي حين أخذت موسكو مواقف بلجراد حيث صعدت اتهام ألبانيا بتصدير "الإرهابيين" إلى كوسوفو من معسكرات تدريب تقع على أراضيها<sup>(45)</sup> فكان لا بد لتوزيع الأدوار بين دول مجموعة الاتصال أن يكتمل حتى تنجح جهود احتواء نطاق النزاع في داخل حدود كوسوفو فقط. ولذا وعلى هامش اجتماعات مجموعة الاتصال في روما في 4/29 أعلنت اليونان وإيطاليا اتفاقهما على التعاون لتعزيز قدرات الجيش الألباني لتمكينه من الدفاع بفعالية عن أراضيه في مواجهة التهديدات التي وجهتها بلجراد إلى تيرانا متهمه إياها بإقامة قواعد لتدريب الإرهابيين وتسهيل تسللهم إلى كوسوفو<sup>(46)</sup>

ولكن ومع تصاعد التوتر في مناطق كوسوفو المحاذية للحدود مع ألبانيا نتيجة العمليات العسكرية الصربية اتجه فانوس قانونو إلى إجراء اتصالات طالب فيها بنشر قوات حلف شمال الأطلسي في المنطقة لمنع تزايد التوتر<sup>(47)</sup> وبالفعل أضحت مناورات حلف الأطلسي أداة أساسية من أدوات الغرب في إدارة أزمة كوسوفو - كما سنرى.

2- المواقف الصربية والمواقف الألبانية : إلى أين تحت الضغوط الدولية ؟  
أ- موقف الصرب:

بدأ الصرب عملياتهم العسكرية تحت مبرر القضاء على الإرهابيين والانفصاليين. واستمرت القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتعاملهم مع القضية باعتبارها شأنًا داخلياً يرفض أي تدخل دولي في شئون يوجسلافيا التي يجب الحفاظ على وحدتها في ظل هيمنة صربية ولقد تزامن مع هذا الخط الأساسي بعض التتويجات المتصلة بأدوات أخرى،

وخاصة الحوار السياسي. ولم يكن القصد من تلك الأداة الأخيرة إلا نوعاً من المناورة في مواجهة القوى الخارجية تجنباً للعزلة الدولية من جديد واكتساباً للوقت لتتمكن من تحقيق الهدف الأساسي. ومن ناحية أخرى كان الغرض من هذه المناورة هو ضرب وحدة صفوف ألبان كوسوفو وتشنيتها بين خيارى الحل العسكري والحل السلمي وبين هدفي الاستقلال أو الحكم الذاتي الموسع ومن شروطه الحوار السياسي. ولقد وفرت مواقف القوى الخارجية الطيبة وغير الفاعلة - كما سبق توضيحها - البيئة الملائمة لبدأ هذه المناورة واستمرارها من ناحية ولم تعق هذه المواقف - من ناحية أخرى - تطوير تكتيكات العمل العسكري وتدعيمه وصولاً إلى الهدف الاستراتيجي، كما لم تعق استمرار الرفض الصربي لأية وساطة دولية ويمكن أن يتضح لنا الإجمال السابق من التفاصيل التالية :

1- استمرت العمليات العسكرية منذ انفجارها ولمدة أسبوعين، أعلن خلالها الصرب أنهم لن يتوقفوا بها حتى يتموا القضاء على جيش تحرير كوسوفو ضاربين عرض الحائط بكل التحذيرات الدولية ضد عواقب عدم وقف العنف ومرتكبين كل أعمال القتل والتحريق والتدمير والطرود والتشريد ضد سكان القرى الألبانية، فمثلاً أبلغ ميلوسوفيتش وزير الخارجية البريطاني روبن كوك الذي كانت بلاده ترأس الاتحاد الأوربي آنذاك أنه مصمم على اقتلاع " الإرهابيين " الذين ينتمون لجيش تحرير كوسوفو<sup>(48)</sup> ولكن من ناحية أخرى أعلنت مصادر في بلجراد أنها مستعدة للحوار حول حكم ذاتي بشرط أن ينبذ زعماء الألبان العمليات الإرهابية لجيش تحرير كوسوفو ويتخلوا عن جميع المطالب الانفصالية<sup>(49)</sup> إلا أن ميلوسوفيتش أكد أن حل مشكلة كوسوفو لن يكون إلا في صربيا مما يعني تحديداً مسبقاً لأهداف أي حوار ونتائج المحتملة<sup>(50)</sup>.

2- وبينما ظلت عدة أطراف دولية تواصل مساعيها الدبلوماسية لعقد حوار سياسي يوقف العنف، يستكمل ميلوسوفيتش ما سبق وصدر عن الصرب من مؤشرات، حيث يشترط لبدء الحوار تخلي ألبان كوسوفو عن الإرهاب

البناء سيمثل السبيل الوحيد للوصول إلى حل ولذا فإنني (أي رئيس صربيا) مستعد حين يقرر ممثلو الأحزاب الألبانية أن أتقابل معهم في بلجراد هذا وإذا كانت الولايات المتحدة قد اتهمت بلجراد أكثر من مرة بأن دعوتها للحوار غير المشروط ليست إلا مجرد عملية دعائية لتحويل الأنظار فإن هناك العديد من المؤشرات الأخرى التي تبين كيف أن الدعوة للحوار لم تكن إلا حلقة من حلقات المناورة حتى يتم فرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية على أرض كوسوفا.

فمن ناحية : بعد طرح الحوار بأقل من أسبوعين وقبل الاجتماع الثاني لمجموعة الاتصال جاء إلى الوزارة الجديدة كنانب لرئيس الوزارة أحد كبار المتطرفين القوميين الذي فشل في الوصول إلى رئاسة صربيا خلال الانتخابات الأخيرة وهو رئيس الحزب الراديكالي فويسلافيشلي وهو الذي سبق وشارك ميلوسوفيتش في تخطيط وتنفيذ عمليات التصفية الدينية ضد المسلمين والكروات في البوسنة وكرواتيا.

ووصف المراقبون تشكيله الحكومة الجديدة بأنه إشارة واضحة إلى اتخاذ موقف متشدد من مطالب الألبان ومن التهديدات الأمريكية<sup>(55)</sup> وثار التساؤلات عن توقيت مثل هذا التشكيل : هل هي رسالة للغرب لبيان أن مزيداً من الضغوط الخارجية ستزيد قوى الاتجاهات المتطرفة في الداخل أم لتقوية الموقف الرسمي الصربي في مواجهة الاعتراضات الداخلية في حالة الدخول في مفاوضات مع قادة الألبان<sup>(56)</sup>

ومن ناحية أخرى : وفي حين كان ألبان كوسوفو يرتبون صفوفهم الداخلية حول قضية الحوار وشروطه وخاصة بعد الانتخابات التي أجروها في نهاية مارس 98 وفي نفس الوقت الذي كان فيه المبعوثون الدوليون يجتهدون لتوفير مناخ مناسب للحوار يتمثل في الضغط من أجل سحب القوات الصربية ووقف الأعمال العسكرية، كانت القوات العسكرية الصربية تصعد من حصارها للقرى الألبانية وتكثف هجماتها عليها من ناحية، وتحكم من ناحية أخرى عمليات غلق الحدود مع ألبانيا لإحكام

والانفصال لحل الأزمة سلمياً<sup>(51)</sup> هذا وفي تطور اعتبرته بعض المصادر تحولاً ملموساً في مواقف بلجراد -دعت الحكومة الصربية في رسالة خطية زعيم ألبان كوسوفا إبراهيم روجوفا إلى البدء في محادثات مع وفد حكومي موجود في بريشتينا- وتم توجيه الدعوة إلى روجوفا بصفته رئيس الرابطة الديموقراطية في كوسوفا<sup>(52)</sup> هذا ولقد أصدر رئيس جمهورية صربيا في 18 مارس 1998 بياناً عن "العملية السياسية في كوسوفا وميتوهيا"<sup>(53)</sup> " أعرب فيه عن أن تأجيل بداية الحوار السياسي المباشر بين ممثلي جمهورية صربيا وبين ممثلي الأحزاب الألبانية السياسية في كوسوفو وميتوهيا أمر غير مبرر وخطير، ودعا فيه قادة هذه الأحزاب إلى الدخول في الحوار السياسي بدون تأخير وبدون شروط مسبقة وهو الحوار الذي سيقوم على مبدأ الحفاظ على السلامة الإقليمية والذي تتضمن أجندته قضية الحكم الذاتي لكوسوفو وميتوهيا في داخل صربيا. وحين استمر رفض الألبان للحوار حول حكم ذاتي (كما سنرى) وحيث ظلت الضغوط الدولية من أجل عقد مفاوضات استمر رئيس جمهورية صربيا في عرض الحوار من جانبه مستكماً حلقات مناوراته بل إنه توجه إلى بريشتينا في 7 أبريل 1998 معرباً بذلك - كما جاء في بيانه الذي أصدره خلال هذه الزيارة<sup>(54)</sup> عن اهتمامه الشخصي بأن تجري هذه المباحثات بجدية، حيث أنه يولي أهمية لهذه المباحثات. ولهذا فإن البيان اعتبر أن عدم حضور الأحزاب الألبانية هذه المباحثات يعني تجاهلها الدعوة للحوار السياسي وهو الأمر الذي اعتبره البيان مسكلاً غير مسئول يتحدث عن نفسه أمام العالم، نظراً لأن مثل هذا الرفض والتأجيل من شأنه أن يؤخر القضاء على التوترات ومن شأنه أن يجمد عملية الحل السياسي للقضايا بل من شأنه أيضاً أن يضر مصالح الأقلية الألبانية نفسها " وذلك لصالح هؤلاء الذين يريدون تحقيق أهدافهم في المنطقة.. ويستطرد البيان إلى أنه بغض النظر عن عدم مشاركة ممثلي الألبان فإن الحوار

الحصار على مقاتلي ألبان كوسوفا في الداخل، كما استمر ميلوسوفيتش من ناحية ثالثة في تحدي الجهود الدبلوماسية الأمريكية والأوروبية فيعلن بعد الاجتماع الثاني لمجموعة الاتصال رفض استقبال المبعوث الأمريكي والخطة الأوروبية لاستنادهما إلى الوساطة الدولية المباشرة<sup>(57)</sup>

3- وفي نفس الوقت الذي ألقى فيه ميلوسوفيتش بكرة التفاوض إلى ملعب ألبان كوسوفا كان هو والمسئولون الصرب يؤكدون باستمرار وفي مناسبات مختلفة على موقف ثابت للدبلوماسية الصربية ألا وهو رفض اشتراك أي وسيط دولي في هذه المحادثات المقترحة انطلاقاً من رفض أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية ليوجسلافيا ولذا رفضت بلجراد مهمة ممثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي رئيس وزراء أسبانيا الأسبق كما أعلنت اعتراضها على مجموعة الاتصال وعلى اجتماعاتها باعتبارها تشكل تدويلاً لقضية داخلية وعلى أساس أن مناقشة أمور داخلية في اجتماعات لدول عدة والتهديد باتخاذ إجراءات وضغوط تمثل انتهاكاً صارخاً للقوانين والأعراف الدولية وتعود بعواقب وخيمة على العلاقات العامة<sup>(58)</sup> -روسيا - كما جاء في العديد من تصريحات يلتسين وزير خارجيته آنذاك بريماكوف- تفر موقف بلجراد هذا ونظراً لتزايد الضغط الدولي من أجل إنقاذ شعب كوسوفا وفي مناورة أخرى من بلجراد - على الأقل لإظهار شكل ديموقراطي في ممارساتها -دعا الرئيس ميلوسوفيتش في 98/4/2 شعب صربيا إلى استفتاء وذلك في خطاب موجه إلى رئيس صربيا ورئيس وزرائها ورئيس برلمانها. وفيما يلي مقتطفات من نصه نظراً لما يحويه من دلالات هامة حول أبعاد استراتيجية المناورة التي ينتهجها ميلوسوفيتش : " من المعروف جيداً أننا رفضنا مشاركة مبعوثين أجانب في حل مشاكلنا الداخلية وخاصة حل المشاكل في كوسوفو وميتوهيا والتي هي مشاكل داخلية في صربيا. وأعتقد أن هذا الموقف ذو مغزى أساسي بالنسبة لحماية سيادة بلدنا وحماية أراضيها.

ولهذا فإن بلدنا تعرض من جديد للتهديد بكل أشكال الضغوط الممكنة. وهؤلاء الذين يريدون أن يفرضوا على العالم كله كيف يعيش وكيف يفكر يتخذون موقفاً شديداً سلبياً والعدوانية تجاه موقفنا الحاسم بشأن حل مشاكلنا كدولة ذات سيادة، وبدون تدخل خارجي. ولقد سمعنا في الأيام الماضية كيف أنهم لا يضمرون شيئاً تجاه شعبنا، بل وأنهم يحبوننا ويأسفون أن يتعرض الشعب لضغوط بسبب القيادة التي تتخذ هذا الموقف. واعتقد أننا لا نستطيع قبول مثل هذه الازدواجية التي تساعد على تبرير الضغوط التي تتم ممارستها باسم الديمقراطية. وأعتقد أننا نقود سياسة وطنية وليس سياسة شخصية أو سياسة حزب واحد ومن ثم فإن رفضنا السماح لعناصر خارجية في المشاركة في حل قضية كوسوفو وميتوهيا، يمثل أيضاً سياسة وطنية وليس سياسة شخصية والشعب بمفرده يستطيع أن يقرر صحة هذا. ولذا فإننا اقترح ... استفتاء يمكن أن يقدم إجابة على السؤال التالي : هل تقبل مشاركة مبعوثين أجانب في حل المشاكل في كوسوفو وميتوهيا..<sup>(59)</sup>

هذا ولقد وافق البرلمان الصربي على عقد الاستفتاء في 26 أبريل والتي جاءت نتيجته إيجابية وذلك قبل عدة أيام من انتهاء المهلة الثانية التي أمهلتها مجموعة الاتصال هذا وكانت هذه الدعوة للاستفتاء قد جاءت عقب رفض بلجراد الشديد لقرار مجلس الأمن الصادر في أبريل 1998. ولقد أدانت بلجراد هذا القرار في بيان صدر في نفس اليوم من وزارة الخارجية اليوجسلافية حيث اعتبره البيان قراراً بلا أساس وسابقة في التدخل في شأن داخلي لدولة عضو في الأمم المتحدة في حين أنه لا يوجد أي أساس في ميثاق الأمم المتحدة للنظر في هذا الشأن الذي لا يهدد السلم والأمن الدوليين كما أعرب البيان عن عدم قبول أي ضغوط ضد حكومة صربيا لأنها لن تؤدي إلا إلى تشجيع ذوي الأهداف الخطيرة في حين أن مؤسسات صربيا أبدت استعدادها لحل كل مشاكل كوسوفو وميتوهيا من خلال حوار مباشر بلا شروط ومن ثم فإن القضاء على

الإرهاب ليس حقاً شرعياً فقط ولكن أيضاً التزام على كل دولة يجب عدم إعاقة بأي سبيل ... والضغط والتدخلات الخارجية والتدويل جميعها أمور بلا أساس بل هي ذات آثار مضادة خطيرة.. لا تستطيع يوجسلافيا قبول مشاركة أي عناصر خارجية في حل شئونها الداخلية ذات الأهمية لحماية المصالح القومية للدولة وسيادتها.. على أن مطالبة هذه العناصر الخارجية بالتدخل في الشئون الداخلية إنما يتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومصالح الدول الأعضاء في النظام القانوني العالمي<sup>(60)</sup>.

ويجدر أخيراً الإشارة إلى أنه -مهما تعددت أسباب تفسير هذه المناورات في السلوك اليوجسلافي ومهما كان الاتفاق حول دوافعه الحقيقية - فإن قضية كوسوفا لم تكن في حد ذاتها موضع خلاف خطير بين القوى السياسية اليوجسلافية سواء في مرحلة الانتخابات أم بعدها ولم تكن مواقف رئيس الجبل الأسود بدورها إلا مناورة -في مواجهة منافسه ميلوسوفيتش - مستغلا في ذلك ورقة ما لسياسة هذا الأخير تجاه كوسوفا من عواقب سلبية على الوضع الدولي ليوجسلافيا. ومن هنا يمكن أن نفهم دعوة رئيس الجبل الأسود في منتصف أبريل 98<sup>(61)</sup> المجتمع الدولي المساندة جهوده الرامية لتشكيل كتلة من القوى الإصلاحية القادرة على قطع الطريق على سياسات ميلوسوفيتش الذي اختار أن يتحدى العالم كله ولذا دعى أيضاً رئيس الجبل الأسود إلى منح كوسوفا أقصى درجات الحكم الذاتي بإشراف دولي

ب- مواقف ألبان كوسوفا:

في البداية اجتمع ألبان كوسوفا -وفق استفتاء 1991 - على هدف الاستقلال في جمهورية كما اجتمعوا وفق انتخابهم روجوفا رئيساً لها حول أسلوب النضال السلمي الذي كان يمثله ولكن سرعان - كما رأينا بدأ الإجماع حول هذا الأسلوب يضعف. ومن ثم كان لا بد أيضاً للمناورة الصربية بالدعوة إلى حوار غير مشروط أن تتال بدورها من تماسك مواقف الألبان تجاه هذه الدعوة، وخاصة في ظل تزايد أعمال القمع والعنف الصربي وبذا أضحت

تيار النضال السلمي من ألبان كوسوفا يواجه معضلة أساسية بين كيفية الحفاظ على اعتداله ومن ثم الحفاظ على مساندة القوى الكبرى التي تدعو إلى حوار حول حكم ذاتي وبين كيفية الحفاظ على تماسك الصفوف الألبانية بتياريها السلمي والعسكري وصولاً إلى الهدف الاستراتيجي أي الاستقلال.

إن كيف أدارت القيادة الألبانية -المنتخبة - هذه المعضلة، وكيف تعاملت مع المواقف الصربية وكيف اتجهت إلى القوى الكبرى؟ قبلت قيادة التيار السلمي -بعد تردد - الحوار ولكن بشروط، وحاولت أن تدعم من وزنها في مواجهة التيار العسكري -وذلك بالدعوة إلى انتخابات وظلت تتمسك بضرورة التدخل الدولي لحماية الشعب الألباني ولرعاية المفاوضات هذه أركان ثلاث تبلورت حولها تفاصيل مواقف الطرف الألباني وتفاعلها مع مواقف الأطراف الأخرى وفيما يلي قدر من التفصيل حولها:

فمع انفجار العنف الصربي والشعور بالمخاطر التي قد تحيق بتماسك صفوف الألبان وجه اتحاد الطلبة الألبان<sup>(62)</sup> في كوسوفا إلى كل من الأحزاب السياسية ومنظمات الشبيبة الألبانية في كوسوفا وألبانيا ومقدونيا والجبل الأسود دعوة لتوحيد صفوفها وتنسيق نشاطاتها وتشكيل جبهة تعمل على تنظيم الشعب الألباني من أجل إنقاذه من الأخطار التي تهدده

وفي نفس الوقت الذي أعلن فيه جيش تحرير كوسوفا السري في بيان عن عزمه مواصلة القتال ضد القوات الصربية حتى التحرير<sup>(63)</sup> استمر روجوفا في أسلوب النضال السلمي حيث دعى أكثر من مرة إلى إغلاق عام في كوسوفا حداداً على الألبان ضحايا المجازر الصربية<sup>(64)</sup>. وفي المقابل أعلن جيش تحرير كوسوفا في بيان نشرته في 3/4 صحيفة لويكو الصادرة بالألبانية أنه سينتقم بأشكال مختلفة للقتلى من المدنيين الأبرياء في منطقة برينيشينا<sup>(65)</sup> هذا وكان المركز الإعلامي الألباني في كوسوفا يحرص على تنفيذ التصريحات الصربية عن حجم العنف موضحاً حقيقة ذرائع الصرب للحملة العرقية الدينية التي تسعى إلى تهجير السكان وتفريغ القرى من الألبان

وتوطين صرب كرواتيا في منازلهم<sup>(66)</sup> ولهذا بدأت دعوة رجوفا<sup>(67)</sup> التي لم تتوقف بعد ذلك إلى ضرورة تدخل دولي لوقف المجزرة الرهيبة التي يتعرض لها المدنيون الأبرياء ولوقف الهجرة القسرية التي شنت عدداً كبيراً من العائلات.

ومن ناحية أخرى وفي حين تكثفت الاتصالات والمساعي الدولية للضغط على الطرفين لبدء حوار حول حكم ذاتي وفي حين أعلن ألبان كوسوفا انتقادهم لخطة مجموعة الاتصال لأنها لم تتخذ إجراءً جدياً لوقف هجمات القوات الصربية<sup>(68)</sup> استمر التلويح من جانب بعض زعماء ألبان كوسوفا بالخيار العسكري فلقد أعرب بويار بوكوش رئيس وزراء كوسوفا في المنفى (في بون) عن عدم الثقة في الحل السياسي لأنه لم يسفر حتى الآن عن نتيجة إيجابية بل أعطت الفرصة لميلوسوفيتش للتصعيد ولمزيد من الظلم، مما اضطر بعض شباب كوسوفا لتشكيل جيش التحرير للقيام بحرب عصابات : ولقد اعتبر الجيش وسيلة لحماية الشعب من الإرهاب الصربي<sup>(69)</sup>

وحين بدأ ميلوسوفيتش مناورته الداعية إلى الحوار انقسمت مواقف القوى الألبانية تجاه هذه الدعوة ولذا ثارت الأسئلة التالية : ما هي غاية الحوار، وما هي أطرافه، وما هي شروط انعقاده ؟ ولقد أعلن رجوفا<sup>(70)</sup> - بعد أن أعلن ميلوسوفيتش عن دعوته لألبان كوسوفا بالدخول في حوار - أن الألبان لن يقبلوا سوى دولة مستقلة في الإقليم وأكد رفضه لمجرد الحكم الذاتي، ورغم ذلك صرح بأنه مستعد للحوار مع بلجراد وأشار أنه لم يتلق حتى الآن وبشكل رسمي اقتراح صربيا بإجراء محادثات.

وفي المقابل أعلن آدم ديماتش رئيس الحزب البرلماني الألباني- أحد الأحزاب الألبانية الرئيسية في كوسوفا - رفضه العرض الصربي ووصفه بأنه نوع من المخادعة وبرر رفضه بالقوة " لا نستطيع التفاوض بصورة متكافئة وطبيعية في الظروف الراهنة التي يسودها الإرهاب والعمليات العسكرية ضد القرى الألبانية " وأوضح قائلاً " لو كنت محل إبراهيم

رجوفا لطلبت إعادة أوضاع كوسوفا إلى طبيعتها قبل البدء بأي حوار لأن الجلوس مع زعماء الصرب في ظل الظروف القائمة يجعلنا ضعفاء وجبناء " ومن ناحية أخرى رفض جيش تحرير كوسوفا -في بيان أصدره- العرض الصربي ودعا إلى مواصلة النضال من أجل تحرير كوسوفا ومعاقبة النظام الصربي على الجرائم التي ارتكبها بحق الألبان<sup>(71)</sup>

وحين وجه ميلوسوفيتش بعد ذلك الدعوة رسمياً للحوار، فلقد وجهها لرجوفا باعتباره رئيس الرابطة الديمقراطية في كوسوفا أبرز الأحزاب الألبانية فيها وكان لابد لرجوفا أن يحدد موقفه منها أخذاً في الاعتبار الضغوط الدولية من أجل عقد حوار من ناحية والضغوط في الداخل من جانب التيار الرفض للحوار من ناحية أخرى ولقد ارتكبت استراتيجية رجوفا للتعامل مع هذا الوضع على ركيزتين : أحدهما تحديد شرط الحوار وهي : أن يكون الحوار مع ممثلي الاتحاد اليوجسلافي وليس صربيا وأن يكون بحضور وسيط دولي ليضمن جدية هذا الحوار.

وأما الركيزة الثانية فكانت الدعوة لانتخابات برلمانية ورئاسية كسبيل لمواجهة الخلافات المتزايدة بين قادة الألبان حول الغاية من الحوار : استمرار التمسك بالاستقلال أم حول حكم ذاتي موسع، وحول جدوى قبول الحوار من عدمه في ظل استمرار العنف الصربي.

وتنفيذاً للركيزة الأولى : فلقد امتنع الزعماء الألبان عن لقاء وفد الحكومة الصربية الذي حضر إلى بريتشينا في حين أعلن مصدر ألباني أن هؤلاء الزعماء التقوا من أجل اتخاذ قرار في شأن المشاركة في المحادثات وتشكيل الوفد المخول بحضورها كما أعلن هذا المصدر عن مطالبة الجانب الألباني بمشاركة طرف ثالث في أي مفاوضات بصفة وسيط ومراقب للتأكيد على أن عرض الحكومة الصربية ليس جاداً وإنما محاولة مخادعة للظهور أمام المجتمع الدولي بمظهر الساعي للسلام. وعلى صعيد آخر أعلن جيش تحرير كوسوفا أن على الشعب الألباني مواصلة الكفاح من أجل تحرير كوسوفا وأنه ينبغي على الأطراف الدولية كافة أن تعترف

بدولة كوسوفا وتدين الاحتلال الصربي وأعلنت الأحزاب الألبانية أن أي مفاوضات مع حكومة بلغراد ينبغي أن تقوم على أساس الاستقلال<sup>(72)</sup>. هذا وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية بأن دعوة بلجراد إلى الحوار ليست إلا نوع من الدعاية لأنها صممت بشكل يجعل أية محادثات مستحيلة " ولقد وصف روجوفا المفاوضات التي دعت إليها صربيا بأنها جاءت مع استمرار حملة التطهير الصربي وتعمدت التعامل مع الألبان كأقلية داخل صربيا"<sup>(73)</sup>.

ولذا استمر رفض الأحزاب الألبانية في كوسوفا لقاء الوفد الصربي على أساس أنه لا يمثل حكومة يوجسلافيا الفيدرالية وعلى أساس أن المحادثات مستحيلة في ظل الشروط الصربية. وفي نفس الوقت فإن قيادة حزب رابطة كوسوفو الديمقراطية قد طلبت في بيانها تدخلا عاجلا للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لوقف إرهاب النظام الصربي للشعب الألباني الأعزل<sup>(74)</sup>. هذا وكان روجوفا في لقائه مع وفد البرلمان الأوروبي قد أشار إلى رفض العرض الصربي للمحادثات لأنه يعامل الألبان كأقلية قومية في إطار صربيا ويحصر المفاوضات في مجالات الحقوق الإنسانية والأمور الثقافية والتنمية الاقتصادية.. ومن ثم فإن العرض الصربي لا يلبي قرار المواطنين الألبان في كوسوفا بحقهم الشرعي في تقرير مصيرهم<sup>(75)</sup>. وفي نفس الوقت التي توالى فيها هذه المواقف الألبانية تجاه الغاية من الحوار وشروطه، كانت مواقف الدول الأوروبية الكبرى وكذلك روسيا والولايات المتحدة لا تؤيد استقلال كوسوفا. وفي حين كانت أوروبا والولايات المتحدة تستجيبان لفكرة الدور الدولي الوسيط كانت روسيا ترفضه مؤكدة أن كوسوفا شأن داخلي في صربيا. ومن ثم فإن الاتصالات الدولية بالطرف الألباني لم تخل من الضغط لقبول التفاوض بدون شروط مسبقة. بل إن مشروعات القوانين التي اتفقت مجموعة الاتصال على عرضها على مجلس الأمن تضمنت بنداً يندد بالإرهاب الذي يمارسه بعض المتشددون الألبان في الإقليم كما اتجه المبعوث

الأمريكي للبلقان للقاء زعماء الألبان لإقناعهم ببدء الحوار مع بلجراد لحل الأزمة بالوسائل السلمية<sup>(76)</sup> وفي هذا السياق كان روجوفا قد دعى إلى انتخابات عامة في الإقليم يوم 22 مارس<sup>(77)</sup>، أي قبيل الانعقاد الثاني لمجموعة الاتصال. ولقد أثارته هذه الدعوة شقاقات بين القيادات الألبانية -وذلك في نفس الوقت الذي زادت فيه الضغوط الخارجية على التيار المعتدل لقبول التفاوض حول حكم ذاتي فلقد اتهم جيش تحرير كوسوفا<sup>(78)</sup> الرئيس روجوفا بنشر بذور الخلاف بين الألبان في الإقليم بالانتخابات الرئاسية القادمة ودعى الجيش في بيان رسمي نشرته بعض صحف كوسوفا السكان إلى مقاطعة التصويت وقال البيان أن السبب وراء هذه الدعوة هو حالة الطوارئ التي تفرضها السلطات الصربية والحرب في وسط كوسوفا وأعلن الجيش أنه لن يعترف بالانتخابات إلا بعد تحرير البلاد. هذا وفي تزامن مع محادثات وزير خارجية فرنسا وألمانيا مع الطرفين والذان أعلنوا خلالها أنهما سيحثان ألبان كوسوفا على بدء محادثات غير مشروطة وبعد يوم واحد من البيان الذي أصدره رئيس جمهورية صربيا يعرض فيه مباحثات بهدف منح الحكم الذاتي (كما سبق رأينا) أعلن روجوفا أنه سيصدر قراراً بتشكيل وفد يتولى المفاوضات مع بلغراد في وقت قريب<sup>(79)</sup>

ولكن أعلن روجوفا رفضه مجدداً أي حوار مع بلغراد من دون وجود وسيط دولي وقال سنشارك في محادثات يعد لها بعناية بوساطة دولية<sup>(80)</sup> وفي المقابل فلقد جاء في بيان حكومة كوسوفا في المنفى برئاسة بويار بوكوشي رفض اقتراح الحكومة الصربية إجراء حوار ومن ثم كان هذا الرفض بمثابة اعتراض على السياسة المعتدلة التي تنتهجها قيادة روجوفا التي دعت إلى الانتخابات ورأى بوكوشي أن أي حوار يتطلب رفع حالة الطوارئ في كوسوفا ووضع حد لأعمال القمع وجود وسيط دولي كما رفض البيان إجراء الانتخابات في هذا التوقيت<sup>(81)</sup>.

وإذا كان روجوفا واضحاً حول الشروط التي يقبل في ظلها الحوار فإن نتائج الانتخابات

التي جرت في 22 مارس والتي فاز فيها رجحت كفته في مواجهة الأطراف الألبان الرافضة لفكر الحوار تماماً ولذا كانت الانتخابات التي جرت في 3/22 مناسبة أخرى تجددت خلالها الاختلافات بين تيارى المقاومة الألبانية السلمي والعسكري فبالرغم من دعوة أطراف ألبانية رئيسية عدة إلى مقاطعة تلك الانتخابات التي دعى إليها إبراهيم روجوفا إلا أن هذه الانتخابات شهدت مشاركة شعبية كثيفة بالنظر إلى الأجواء التي أحاطتها وخاصة الضغط الصربي لعرقلة هذه المشاركة.

فلقد أعلنت بلجراد رفضها للانتخابات ووصفتها بأنها غير شرعية وفي حين حذر مسئولون غربيون من أن تؤدي هذه الانتخابات إلى مزيد من التوتر إلا أن البعض رأى فيها وسيلة لتدعيم وضع روجوفا - المرشح الوحيد للرئاسة - على رأس القيادة التي يمكنها الحديث داخليا ودوليا باسم ألبان كوسوفا<sup>(82)</sup> وهذا وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت على لسان مبعوثها في البلقان عن عدم اعتراف المجتمع الدولي بهذه الانتخابات إلا أنه أكد عدم معارضة واشنطن لها باعتبارها قد تساهم في تعزيز موقف روجوفا على حساب عناصر أكثر تشدداً من ألبان كوسوفا<sup>(83)</sup>.

وبعد تجديد انتخابه رئيساً أعلن إبراهيم روجوفا عن تشكيل مجلس استشاري من 15 عضواً من كبار القادة الألبان للتفاوض مع حكومة بلغراد<sup>(84)</sup>. هذا وفي نفس الوقت الذي كان التيار المعتدل الساعي لحل سلمي بين صفوف الألبان - يحاول أن يدعم أقدامه كانت الحكومة الصربية الجديدة برئاسة الصربي المتشدد ميركوماربانوفيتش تؤكد أن القوات الصربية ستواصل مطاردة أعضاء جيش تحرير كوسوفا واستئصال جذور الإرهابيين الألبان والتصدي بعنف لأي محاولة انفصالية<sup>(85)</sup>.

ولذا لم يكن أمام روجوفا - وهو الذي ظل ينكر وجود جيش التحرير باعتباره جيش حكومة كوسوفا ويعتبره من ابتداع الصرب لتبرير التطهير العرقي ضد ألبان كوسوفا - إلا أن يتمسك بشروط للتفاوض أو الحوار ويحذر المجتمع الدولي من خطورة الوضع في المنطقة.

وذلك في نفس الوقت الذي استمرت فيه جهود مجموعة الاتصال بعد اجتماعها الثاني في بون في 3/30 والذي لم يسفر عن توقيع أية عقوبات فعالة على الصرب بحجة أنهم قبلوا الحوار. ففي الوقت الذي طورت فيه القوات الصربية عملياتها العسكرية قرب الحدود الألبانية أخذ روجوفا يحذر المجتمع الدولي من اندلاع حرب شاملة في كوسوفا إذا لم تكثف المساعي باتجاه الضغط الشديد على حكومة بلغراد<sup>(86)</sup>.

ومن ناحية أخرى قررت القيادة الألبانية عدم المشاركة في مفاوضات (دعت إليها مجدداً حكومة صربيا وتوجه رئيس صربيا إلى كوسوفا لحضورها) إلا بعد أن تستوفي حكومة بلجراد ثلاثة شروط : أولاً : أن يمثل وفدتها الاتحاد اليوغسلافي وليس صربيا، ثانياً ألا يكون دستور صربيا الحالي الذي يعتبر الألبان أقلية قومية إطاراً لهذه المفاوضات ، وثالثاً : أن يتم الحوار في أجواء تلبى مطالب مجموعة الاتصال بحضور وسيط دولي ضماناً لجدية الإتفاق الذي يسفر عنه<sup>(87)</sup> هذا وكانت الهيئة الاستشارية التي شكلها روجوفا للتفاوض مع بلجراد قد أصدرت بياناً أشارت فيه إلى وضع اللائحة التي ستقوم على أساسها مفاوضاتها مع بلجراد وتعتمد على "حق تقرير المصير واستقلال كوسوفا"<sup>(88)</sup>.

ولقد جاء تجديد روجوفا التمسك بهذه الشروط عقب موافقة برلمان صربيا بيومين على إجراء الاستفتاء حول الوساطة الأجنبية في 98/4/23 , وهو الاستفتاء الذي دعى إليه كما سبق ورأينا - ميلوسوفيتش في مناورة أخرى من مناورات. ولقد دعى مسئول في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي الرئيس اليوجسلافي للترجع عن هذا الاستفتاء لأنه سيعرقل الحوار وسيسبب مماثلة في حل المشكلة<sup>(89)</sup>. هذا ولقد رأى المراقبون أن حكومة بلجراد تنوي استخدام نتيجة الاستفتاء في مواجهة ضغوط مجموعة الاتصال على أساس أن الرأي العام الصربي هو الذي يرفض التدخل الخارجي في قضية كوسوفا<sup>(90)</sup>.

هذا ولقد وصفت الهيئة الاستشارية التي شكلها روجوفا الاستفتاء الذي أقره برلمان

الصرب بأنه سيعرقل الشروع بالحوار الألباني الصربي ولا ينسجم مع توصيات مجموعة الاتصال<sup>(91)</sup>. ولذا وصف روجوفا كل دعوة جديدة من صربيا للحوار حول مستقبل الإقليم بأنها مجرد أسلوب دعائي أكثر من أن تكون محاولة حقيقية جادة لحل الأزمة<sup>(92)</sup>. وبالفعل استمر الزعماء الألبان في مقاطعة دعوات متتالية للحوار كانت توجهها السلطات الصربية، في نفس الوقت الذي لم تنقطع فيها أعمالها العسكرية القمعية ضد سكان الإقليم سواء قبل إجراء الاستفتاء أو بعده. وإذا كانت الحشود اليوغسلافية قد تزايدت في كوسوفا قبل الاستفتاء، وإذا كانت عمليات التطهير العرقي في كوسوفا قد تنامت أيضا قبل الاستفتاء وإذا كانت المواجهات العسكرية بين قوات الصرب ومقاتلي جيش تحرير كوسوفا قد تصاعدت أيضا قبل الاستفتاء، وإذا كانت نداءات روجوفا للولايات المتحدة ومجموعة الاتصال لم تتوقف داعية إلى اتخاذ الإجراءات الفاصلة لوقف إرهاب القوات الصربية التي زادت حشودها في كوسوفا بشكل خطر وداعية أيضا السكان الألبان للصمود وعدم ترك قراهم<sup>(93)</sup>، فإن نتيجة الاستفتاء التي عكست رفضاً واسعاً للوساطة الدولية في حل مشكلة كوسوفا قد وضعت الجهود الدولية برمتها في مفترق طرق هام نظراً لما مثلته هذه النتيجة من تحدي صارخ لها.

ولقد عبرت الأوساط القومية الصربية عن ابتهاجها بنتيجة الاستفتاء وعن اعتبارها "حدث تاريخي يعبر عن موقف الصرب تجاه التحديات المصيرية التي تواجههم" وعن اعتبارها "احتجاجاً على عداء بعض الدول للصرب" - ولذا أضحى من المتوقع أن تؤدي هذه النتيجة إلى تشدد أكبر من جانب صربيا في رفض الوساطة الدولية ومن ثم زيادة الخلافات القائمة بين حكومة بلجراد وبين مجموعة الاتصال التي هددت أن توقع عقوبات جديدة في اجتماعها في 4/30 ما لم يحصل تقدم جدي في حل مشكلة كوسوفا<sup>(94)</sup>. وفي حين استمر روجوفا في التحذير من تصاعد أعمال العنف في الإقليم وفي حين استمر في تأكيد استعدادها للمفاوضات

شرط أن تجري بوساطة دولية<sup>(95)</sup> لم تتقدم مجموعة الاتصال في اجتماعها في روما في 4/30 خطوة فعالة وحاسمة (كما سبق ورأينا). لذا لا بد وأن نطرح الأسئلة التالية ألم تدخل البدائل أمام ألبان كوسوفا مفترقا جديداً بدورها؟ فإذا كان ميلوسوفيتش قد نجح في المناورة، وإذا كان ألبان كوسوفا قد استمروا في المقاومة، سواء السلمية أو المسلحة دون أن يحظوا بحل لمشكلتهم، ودون أن تتوقف المذابح ضدهم، ودون أن يلقوا مساعدة خارجية فعالة تمتزج فيها - كما يريدون - التهديدات العسكرية بالجهود الدبلوماسية - إذن كيف ستتطور هذه المعضلة وإلى أين ستقود؟

هل سيستمر تيار النضال السلمي منفصلاً عن تيار النضال العسكري (ولو ظاهرياً)؟ وما هي آفاق كل منهما؟ وهل ستتغير معادلة توازن القوى بينهما؟ ولصالح من؟

هل سيستمر الاختلاف بين مواقف القوى الكبرى مبرراً كافياً لعدم التدخل بفعالية أكثر؟ هل ستظل التهديدات بعقوبات "أولية" هي السبيل لمواجهة هذا الإفراط الصربي في استخدام العنف في حرق القرى وقتل العشرات وتشريد الآلاف تحت حجة مقاومة الإرهابيين الانفصاليين؟

وماذا بعد أن نجح الغرب في احتواء النزاع داخل يوجسلافيا وعدم امتداده إلى الدول المجاورة؟ ماذا عن أمل ألبان كوسوفا في الاستقلال، والذي لا تستطيع تحقيقه القيادة السياسية بالحل السلمي، والذي لا يستطيع أن يتخلى عنه جيش التحرير الذي يتعرض لضربات شديدة، هل يمكن أن يحدث تخلي عن هذا الهدف وما هي الظروف التي ستجبر على ذلك؟ وهل يمكن أن يجبر هذا الوضع "القوى الكبرى على غض الطرف عن عمليات ميلوسوفيتش لسحق جيش التحرير وذلك لحماية المصالح الاستراتيجية في البلقان؟ ولإضعاف المواقف الألبانية؟

هل تفرض الرغبة في استمرار احتواء الأزمة داخل حدود يوجسلافيا على مجموعة الاتصال "التعاون" وليس "الصدام" مع ميلوسوفيتش؟ بعبارة أخرى هل سيتغلب الاتجاه

القائل في أوساط غربية - أن تشدد الغرب مع ميلوسوفيتش لم يؤثر على موقف الألبان للتخلي عن هدف الاستقلال بل أعطى فرصة لجيش التحرير لالتقاط الأنفاس والنمو على نحو لن تقبله صربيا ولن تسكت عليه، وأن تشدد الولايات المتحدة ضد ميلوسوفيتش هو الذي يعقد العملية الدبلوماسية لأنه لعبة قوى بين واشنطن وبلجراد؟ أذن هل ستنزاد دبلوماسية الترغيب (إنهاء تعليق عضوية يوغسلافيا في منظمة الأمن والتعاون الأوروبية، التعاون بين بلجراد والاتحاد الأوروبي) التي استخدمت من قبل إلى جانب دبلوماسية الترهيب؟ أسئلة عديدة تطرح نفسها وستقدم الإجابة عليها التطورات التي شهدتها المشكلة منذ بداية صيف 98.

ثانيا : بين التنازلات الألبانية وتصاعد العنف الصربي وبين أهداف الخيار العسكري ونتائجه. بدأت هذه المرحلة من قضية كوسوفا مع تحول هام في مسار الجهود الدولية وذلك مع بداية الوساطة الأمريكية المباشرة، ومع بداية تنازلات جوهرية من جانب تيار النضال السلمي الألباني، في نفس الوقت الذي تصاعدت فيه عمليات جيش تحرير كوسوفا وتكررت تصريحاته عن الانجازات التي يحققها، كما تبلور خلال هذه المرحلة التهديد الغربي بالخيار العسكري ضد بلجراد التي اتسع نطاق أعمالها التصفوية والتطهيرية ضد ألبان كوسوفا بحجة مساندتهم لجيش التحرير مما أدى إلى تفاقم الأبعاد الإنسانية للمشكلة فضلا عن تعقد أبعادها السياسية والعسكرية. وكما استطاع ميلوسوفيتش المناورة من قبل ضد تهديد مجموعة الاتصال بفرض عقوبات شديدة فلقد استطاع أيضا أن يناور ضد التهديد بالخيار العسكري من جانب حلف الأطنطي. ولذا تجدد التساؤل حول مصداقية الإرادة السياسية للقوى الكبرى الغربية اللازمة للتوظيف الفعلي للقوة العسكرية لحماية شعب كوسوفا الألباني من الإبادة وإيجاد حل لهذه المشكلة التي ظلت تهدد استقرار البلقان برمته، وليس مجرد احتوائها.

بعبارة أخرى فإن التطورات التي شهدتها الشهور الأربعة من مايو وحتى أغسطس 98، سواء على صعيد الجهود الدولية، أو على صعيد

علاقات القوى بين التيارين السلمي والعسكري الألبانيين ومواقفهما المتبادلة حول شروط الحوار وغاياته، أو على صعيد علاقات المواقف الصربية، جميع هذه التطورات تقدم الكثير من الدلالات حول إشكاليات التصعيد في استخدام أدوات إدارة الصراع (من العقوبات الاقتصادية إلى القوة العسكرية) وآثار هذا التصعيد على مواقف الأطراف المباشرة في الصراع (تنازل أم مناورة) ومدى تحقيق هذا التصعيد لأهداف القوى الأخرى المعنية به (حل الصراع أم احتوائه لمنع اتساعه حتى يتحقق حالة من توازن القوى التي يسمح بفرض حل) وفيما يلي بعض التفصيل التي توضح هذه الدلالات : هذا ويمكن متابعة مسار التفاعلات المتداخلة بين أطراف الصراع وبين القوى الخارجية عبر ثلاث خطوات، من الوساطة الأمريكية وبداية المفاوضات والتصعيد العسكري، وحتى بداية التهديد بالتدخل العسكري وصولاً الذي فشل في إحراز تقدم بالرغم من هذا التهديد.

1- وساطة هولبروك والمواقف الألبانية والصربية:

استمرت العمليات العسكرية الصربية على حدود ألبانيا وكوسوفا بهدف إخلاء المنطقة من سكانها وإقامة شريط أمني. ومن ثم تجدد القلق الغربي من امتداد الصراع إلى ألبانيا، ولذا استمرت المحاولات الغربية لطمأننة ألبانيا في نفس الوقت الذي تفاقم تدهور أوضاع اللاجئين الألبانيين على نحو دفع روجوفا إلى الاستنجاد بمنظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة<sup>(96)</sup>، بدأ هو لبروك المبعوث الأمريكي، الذي عرف بمهندس دايتون، يستعد لبدأ مهمته في كوسوفا. وبدأت هذه المهمة جولتها الأولى في 5/10 حيث أجرى هولبروك محادثات مع قادة الأطراف المعنية وتمثلت نتائج هذه المهمة في الإعلان تحت ضغوط أمريكية عن تنازلات أساسيين من جانب روجوفا وفريق المفاوضات الذي شكله برئاسة فهمي أغاني نائب رئيس الاتحاد الديمقراطي لألبان كوسوفا، ترتب عليها ردود فعل جادة من جانب قوى ألبانية أخرى<sup>(97)</sup>. وأول هذه التنازلات هو عدم وضع

وبالفعل ففي الوقت الذي أشاد فيه قادة الدول الصناعية الثماني (في اجتماعهم في برمنجهام) باللقاء بين روجوفا وميلوسوفيتش باعتباره خطوة إيجابية أولى<sup>(100)</sup>، وفي نفس الوقت أيضا الذي شكل فيه الطرفان الصربي والألباني وفديهما في المفاوضات المرتقبة وصرح خلاله روجوفا بأن المفاوضات ستركز في المرحلة الأولى على تهدئة الوضع في كوسوفا وتخفيف التوتر، فلقد تصاعدت المواجهات العسكرية في كوسوفا بصورة ملحوظة على نحو أثر على المفاوضات<sup>(101)</sup>.

أ- فمن ناحية : فلقد وسع جيش تحرير كوسوفا من نطاق عملياته العسكرية ضد القوات الصربية وبصورة مستمرة ومتزامنة مع المفاوضات المباشرة. ولقد صرحت مصادر الجيش أن هذه العمليات التي تهدف إلى تحرير مزيد من الأراضي إنما تقدم إنذاراً للمتفاوضين بأن قدرات جيش التحرير على الحسم هي أقوى من أي قرارات يتخذونها. كما حذرت هذه المصادر روجوفا من تقديم تنازل عن مطلب الاستقلال الكامل. ولقد استمرت المعارك العنيفة في وسط الإقليم وغربه طوال مايو 98، وأكدت المصادر الألبانية أن القوات الصربية في المنطقة الغربية من كوسوفا في وضع صعب جداً، وكان الهدف هو قطع الطرق التي تمر قرب المنطقة الحدودية مع ألبانيا وتشكيل أراض حرة لتسهيل الاتصال مع ألبانيا والحصول على الامدادات. وإذا كانت القوات الصربية استمرت في مواجهة هذا التصعيد بتصعيدات عسكرية أخرى ضد المدنيين فإنها لجأت أيضا إلى أسلوب آخر وهو فرض حصار غذائي على كوسوفا كلها سبق فرضه على المناطق التي تشتد فيها العمليات العسكرية الألبانية منذ بداية مايو ولقد تم فرض هذا الحصار في نفس الوقت الذي بدأت فيه المفاوضات الصربية الألبانية في 5/20.

ب - ومن ناحية أخرى : وفي ظل هذا المناخ من تصعيد الهجوم المضاد من جيش تحرير كوسوفا بدأت المفاوضات الصربية الألبانية في جولة أولى في 5/22 وتم تأجيل الجولة الثانية حتى. مبرر انتظار عودة روجوفا

المطالبة باستقلال كوسوفا كشرط مسبق للحوار مع الجانب الصربي على رغم أن الاستقلال هو الحل الأفضل للمشكلة بالنسبة للأطراف جميعها. أما التنازل الثاني فهو الاجتماع مع ميلوسوفيتش في بلجراد وهو الاجتماع الذي تم بدون حضور وسيط دولي في 5/15 وجرى فيه الاتفاق على بدء مفاوضات صربية -ألبانية بعد أسبوع في بريشتينا. ولقد رافق روجوفا في هذا الاجتماع عدد من أعضاء الهيئة الاستشارية للتفاوض ورفض البعض الآخر الحضور احتجاجاً على ذهاب روجوفا لمفاوضة الصرب بصورة مهينة. هذا وكانت نتائج اجتماعات روجوفا مع هولبروك قد أثارت اعتراضات حادة من جانب جيش تحرير كوسوفا ومن جانب بعض الأحزاب الألبانية في كوسوفا. ولقد أصدر جيش التحرير - الذي لم تكن القيادة السياسية الألبانية تملك السيطرة عليه بل كان روجوفا قبل أسبوع من اجتماعه مع هولبروك قد صرح<sup>(98)</sup> عن شكه في وجوده وأنه مجرد دعاية صربية لتبرير العمليات الهجومية ضد كوسوفا -أصدر جيش التحرير بياناً رفض فيه نتائج أي مفاوضات لا يكون طرفاً مشاركاً فيها مؤكداً أنه لن يقبل بأي حل لا يحقق الاستقلال التام، بل لقد هدد جيش التحرير روجوفا بالإعدام إذا تنازل عن تثبيت حق الاستقلال. كما أصدر الحزبان الألبانيان : البرلماني، والديموقراطي الاشتراكي، بياناً أعلن فيه معارضتهما ذهاب روجوفا إلى بلجراد قبل سحب القوات الصربية الخاصة من كوسوفا.

وإذا كان روجوفا قد تعرض كما تردد لضغوط من الولايات المتحدة، وإذا كان حزب الاتحاد الديموقراطي لألبان كوسوفا الذي يرأسه قد أصدر بياناً عند لقاء روجوفا وميلوسوفيتش يشيد بجهود الولايات المتحدة الأمريكية وإذا كان هذا اللقاء قد اعتبره بعض المراقبين إنجازاً في حد ذاته لأنه ملاً فراغاً دبلوماسياً خطيراً قائماً نظراً لغياب أي صورة تفاوضية<sup>(99)</sup>، إلا أنه مما لا شك أنه كان يبقى أمام روجوفا مشوار كبير لإقناع جيش التحرير بمنهج التفاوض والاشتراك فيه.

والجبل الأسود. هذا وكان الناطق باسم الخارجية الأمريكية قد أعلن أن زعماء كوسوفا قد تعهدوا بمواصلة الحوار مع بلجراد وأن أولبرايت أوضحت لهم موقف الإدارة الأمريكية المؤيد لضرورة تمتع كوسوفا بقدر أكبر من الحكم الذاتي من دون الاستقلال الكامل عن يوغسلافيا

ج - ومن ناحية ثالثة: وفي حين أعلن روجوفا أن محادثاته في الولايات المتحدة الأمريكية قد وفرت الأمل في وقف أعمال العنف والتوصل إلى السلام في كوسوفا فإن أعمال التصعيد الصربية لم تتوقف في محاولة للحد من تصاعد قوة جيش تحرير كوسوفا.

ولذا لجأت إلى أساليب إضافية تمثلت في قصف المدن والقرى لإرغام سكانها على الفرار إلى ملاجئ إيواء لتجميع الألبان في معسكرات خاصة.

ولقد وصل العنف إلى درجة اعتراف واشنطن أن ما يحدث في كوسوفا هو حملة تطهير عرقية في الجزء الجنوبي الغربي للإقليم (الشريط الحدودي مع ألبانيا)<sup>(106)</sup>. كذلك قطع روجوفا جولة كان يقوم بها في عواصم أوربية ووصف الوضع في الإقليم بأنه خطير جداً ومأساوي<sup>(107)</sup>. وفي نفس الوقت الذي أعلن فيه جيش تحرير كوسوفا أنه يتحكم بأكثر من ثلاثة آلاف كيلومتر مربع تضم نحو 250 قرية يسكنها أكثر من 750 ألف نسمة<sup>(108)</sup>، فقد رفض الوفد الألباني المشاركة في الجولة الثانية من المفاوضات التي كانت مقررة مع وفد بلغراد وذلك بسبب استمرار عنف القوات الصربية في المناطق الغربية والجنوبية من كوسوفا وتصاعد مشكلة اللاجئين<sup>(109)</sup>. هذا وكانت السلطات اليوغسلافية قد استمرت في تأكيد عزمها على إنهاء وجود المقاتلين الألبان في مناطق كوسوفا الحدودية مع ألبانيا وصولاً إلى إقامة حزام أمني على الرغم من التنديد الدولي وتحذيره. ولذا فإن كوفي عنان قد ندد بهذه الجولة من العنف في كوسوفا مشبها إياها بعمليات التطهير العرقي في البوسنة<sup>(110)</sup>.

2- الجولة الأولى من تصاعد التهديد بالخيار العسكري: من أين وإلى أين؟ :

من زيارته للولايات المتحدة. وكان قادة التفاوض يدركون كما صرح فهمي أغاني رئيس الوفد الألباني أن المحادثات ستكون صعبة وطويلة ولكنهم كانوا يأملون في عدم فشلها بفضل مشاركة "الأمريكيين ولأن الحل العسكري غير ممكن". كما كانوا يعترفون بأن قبول هذا التفاوض هو الذي ساعدهم على الحفاظ على تأييد المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة<sup>(102)</sup>. ولقد تمسك أغاني بحضور المفاوضات بالرغم مما تردد عن أن الحصار الاقتصادي الصربي على كوسوفا سيلحق ضرراً بإجراء المفاوضات وإن كان قد أوضح أن العنف الصربي لا يوفر أجواءً طبيعية للمفاوضات مما يدفع الوفد الألباني إلى الإلحاح في طلب سحب القوات الخاصة من الإقليم<sup>(103)</sup>.

وقد بدأت المفاوضات تحت رعاية أمريكية وبالرغم مما تردد عن التناقض بين مواقف الطرفين حول مستقبل كوسوفا، وبالرغم من استمرار التصعيد العسكري من جانب جيش تحرير كوسوفا، فلقد اعتبرها الوسيط الأمريكي هولبروك "خطوة مهمة إلى الأمام تبعث على الأمل على رغم أنها لم تسفر عن تقدم كبير"<sup>(104)</sup>.

وخلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية<sup>(105)</sup> - فقد تلقى روجوفا مساندة كبيرة من المسؤولين الأمريكيين - وعلى رأسهم كلينتون - لنهجه السلمي في معالجة مشاكل الإقليم من خلال الحوار مع حكومة بلغراد. وكان روجوفا قد طالب الولايات المتحدة ببذل مزيد من المساعي لمساعدة ألبان كوسوفا والقيام بتحريك عاجل لتخفيف التوتر، كما طالب بزيادة الوجود الأمريكي في المنطقة. ومن ناحية أخرى أفادت مصادر في الحركة الوطنية الألبانية كوسوفا أن روجوفا خلال لقائه مع المسؤولين الأمريكيين لن يلح على مطلب الاستقلال الذي يعارضه الأمريكيون وسيقترح وضع إقليم كوسوفا تحت الانتداب الدولي كحل انتقالي من أجل توفير الأجواء لإقناع الألبان بالقبول بحل وسط يقوم على أن يكون الإقليم جمهورية ضمن الاتحاد اليوجسلافي بحقوق متكافئة مع صربيا

لم يكف حلف الأطلنطي منذ انفجار العنف في كوسوفا مع بداية عام 98 عن التعبير عن قلقه من خطورة الوضع في البلقان برمته، وحملت الكثير من تصريحات الأمين العام للحلف الصرب مسؤولية هذه الخطورة.

ولكن تركزت الأضواء خلال شهري مايو ويونيه 1998 على دور الحلف والخيار العسكري في مواجهة استمرار العنف في كوسوفا.

ولقد تجسد هذا الدور في محورين أساسين :  
أ- المحور الأول منع امتداد الصراع في كوسوفا إلى الدول المجاورة:

وهو الأمر الذي سبق ورأينا كيف اتخذت حياله إجراءات أخرى. ولكن مع تصاعد العمليات العسكرية الصربية والألبانية في منطقة الحدود مع ألبانيا - كما رأينا - تجددت المخاوف من اتساع نطاق الحرب وامتدادها إلى ألبانيا. ولذا فإلى جانب استمرار الحلف في تقديم المعلومات والخبراء إلى ألبانيا لتتمكن من مراقبة حدودها وحمايتها، انتقل الحلف إلى إجراء آخر وهو تنفيذ مناورات عسكرية بالتعاون مع قوات من ألبانيا ومقدونيا، والاستعداد لإرسال مجموعة من الخبراء إلى المنطقة الحدودية للمساعدة على تثبيت الاستقرار، ووضع خطط لنشر قوات للردع بحلول نهاية شهر يونيه. هذا ولقد طالب البرلمان الألباني بنشر قوات تابعة للحلف في أراضي كوسوفا أيضا وليس في المناطق الحدودية لألبانيا فقط. وإذا كانت روسيا قد أعربت عن تأييدها لتدريب الحلف لقوات ألبانيا ومقدونيا إلا أنها بينت ضرورة الحصول على موافقة مجلس الأمن لإرسال قوة تابعة للحلف إلى المنطقة. واستمر الحلف ولمدة ما يقرب من الشهر في تنفيذ هذه الاستعدادات التي أقرها لمنع اتساع نطاق العنف إلى دول أخرى<sup>(111)</sup>. وبالفعل جرت المناورات المشتركة وبكثافة في 14 يونيه 1998 ولكن لم يتحرك الحلف لوقف العنف الذي يجري ضد شعب كوسوفا واكتفى بالتهديد عن بعد.

ب- المحور الثاني: التهديد بالتدخل العسكري في كوسوفا:

بعد أن لوححت الولايات المتحدة من قبل ولكن بصورة متباعدة وغير حاسمة بالخيار العسكري استحضرت الدبلوماسية الغربية هذا التهديد مرة أخرى ولكن بدرجة أكثر وضوحاً وأكثر قوة. ولكن أحاط به - كما أحاط بنظيره خلال حرب البوسنة - مجموعة من الإشكاليات التي حدثت من فاعلية تأثيره على المواقف الصربية، فلم يذعن ميلوسوفيتش للتهديد ولم يوقف العنف ولم يسحب قواته كشرط لعودة المفاوضات ولم يقدم إلا تنازلات شكلية ليست إلا من قبيل المناورات المعهودة منه : كيف ؟

فمن ناحية : تكررت التهديدات البريطانية والفرنسية والألمانية والأمريكية بالتدخل العسكري وتشديد العقوبات الاقتصادية ضد بلجراد نظراً لتصعيد القصف المدفعي للقوى الألبانية ونظراً لحمات التطهير للمدنيين. فإلى جانب فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لعقوبات اقتصادية جديدة ضد بلجراد بدأ تلويح بريطانيا التي ترأس الاتحاد الأوروبي بأن الوجود العسكري لحلف الأطلنطي في كوسوفا هو من أهم البدائل المطروحة، وبأن الرئيس الأمريكي قد فوض الحلف لوضع خطة لاتخاذ إجراء عسكري محتمل لمنع وقوع عمليات تطهير عرقي ضد الألبان في الإقليم، كما هدد شيراك خلال زيارة روجوفا لباريس في منتصف يونيه بضرورة استخدام كل وسائل الضغط بما فيها الوسائل العسكرية. كما بدأ وزراء دفاع الحلف في عقد اجتماعاتهم للنظر في الخيارات العسكرية المتاحة لوقف القتال في كوسوفا ولبدء التفاوض في مجلس الأمن في شأن مشروع قرار بريطاني باتخاذ إجراءات عسكرية لمعالجة الوضع في كوسوفا<sup>(112)</sup>.

وفي نفس الوقت طورت مجموعة الاتصال من نهجها حيث اتجهت في اجتماعاتها المتزامنة مع اجتماعات حلف الأطلسي إلى تحديد موعد نهائي لوقف العنف واستئناف المفاوضات من أجل حكم ذاتي وتمكين النازحين من العودة إلى ديارهم وإلا سيكون اللجوء إلى إجراءات قسرية.

والملاحظ أن التهديدات باستخدام القوة العسكرية قد أحاط بها أمرين أحدهما : التعبير

على هامش القمة الأوروبية المنعقدة في كارديف في بريطانيا أن أي تدخل عسكري في كوسوفا في حاجة لتقويض من الأمم المتحدة، أعلن أيضا وزراء دفاع فرنسا وأسبانيا والبرتغال وإيطاليا التي كونت أوروبو (قوة التدخل الأوروبية السريعة). وذلك في اجتماعهم في مايوركا في 98/6/20 بضرورة موافقة مجلس الأمن الدولي على أي عمل عسكري ضد يوغسلافيا<sup>(115)</sup>.

ومع تزايد الاتصالات المباشرة بين كلينتون وروسيا لتدعيم التشاور بينهما حول كوسوفا جاءت مبادرة يلتسين بدعوة ميلوسوفيتش إلى موسكو في 16، 15 يونيو للبحث في الوضع الخطير في كوسوفا، وذلك في نفس الوقت الذي جرت فيه مناورات الحلف. ولقد رأت بعض الدوائر في هذه الدعوة وسيلة لاستخدام روسيا مالها من نفوذ لدى بلجراد لاحتواء مخاطر الصراع في كوسوفا، كما رأت فيها دوائر أخرى تصديا من جانب روسيا لمحاولة الغرب التهديد باللجوء إلى القوة العسكرية وتأكيدها أنها ستتوسط مع الصرب لتلبية مطالب الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين. هذا ولقد عبر وزير الخارجية الروسي عن هذا المعنى إلى جانب إعلان معارضته الإجراءات حول الخيارات العسكرية المتاحة (فرض حظر على الطائرات العسكرية الصربية فوق كوسوفا، إجبار الصرب على سحب قواتهم الخاصة من كوسوفا)<sup>(116)</sup>.

ولقد رحبت دوائر غربية بهذا اللقاء على أساس أن جهود روسيا تعتبر جهوداً رئيسية في محاولة تجنب الحل العسكري ولأن روسيا شريكا لا غنى عنه في عملية البحث عن السلام في المنطقة<sup>(117)</sup>.

وإذا كانت التصريحات السابقة بمثابة مؤشرات عن اتجاه جديد للجهود الدولية نحو درجة أكبر من التنسيق الروسي الأمريكي قد يعكس ميلاً أكثر نحو بلجراد على حساب ألبان كوسوفا، إلا أن رئيس الوزراء الفرنسي جوسبان قد صرح -خلال زيارته للولايات المتحدة في 19 يونيو 1998 أنه يتفق مع كلينتون على أن روسيا تواجه معضلة بين حاجتها للتعاون مع الغرب من أجل ضمان استمرار

عن الرغبة في عدم اللجوء إلى استخدام القوة إلا بعد استنفاد السبل الأخرى، وأنه يمكن تجنب التدخل العسكري الغربي إذا سحب ميلوسوفيتش قواته من كوسوفا على نحو يساعد على حل سياسي، وثانيهما توجيه رسالة لألبان كوسوفا - كما جاء على لسان وزير الدفاع الأمريكي بأن لا يخطئوا الاعتقاد بأن التدخل العسكري من جانب الحلف يعني تأييد مساعيهم من أجل الاستقلال. كما حذرت مجموعة الاتصال في اجتماعها في لندن - الذي حضره روجوفا في 98/6/12 - من مغبة الاستناد إلى التحضيرات الأطلسية من أجل تصعيد عملياتهم ضد القوات الصربية. ولذا<sup>(113)</sup> فإن حلف شمال الأطلسي حذر ميلوسوفيتش بأنه لن يكتفي بالمناورات الجوية التي أجراها في ألبانيا ومقدونيا في 14، 6/15، وأن هذه المناورات -وفقاً لوزير الدفاع الألماني - والتي تظهر قوة وقدرة الحلف على الرد ليست إلا إنذاراً جديداً واضحاً<sup>(114)</sup>، كما صرح أمين عام الحلف -خلال إجراء المناورات -بأن الحلف مستعد لاستخدام القوة في كوسوفا إذا اقتضى الأمر.

ومن ناحية أخرى : ظهر الاختلاف العلني بين مواقف القوى الكبرى حول شرط الخيار العسكري. ولكن تركت القوى الغربية روسيا تمارس دوراً سياسياً لعله يقدم مبرراً جديداً لعدم تنفيذ التهديدات المتكررة باللجوء إلى القوة العسكرية :

وكان وزير الدفاع الأمريكي قد أعلن أن الأطلسي ليس في حاجة إلى موافقة مجلس الأمن الدولي على أي تحرك عسكري له في كوسوفا، فهو ليس مجبراً على أن يستمد سلطة من الأمم المتحدة في كل مرة بل يجب أن يتمكن من اتخاذ قراراته الخاصة. وكانت الولايات المتحدة تحاول بهذا الموقف الالتفاف حول التلويح الروسي بالفيتو، حيث اشترطت روسيا موافقة مجلس الأمن على أي تدخل عسكري للحلف في المنطقة، وهو التدخل الذي كانت ترفضه دائماً انطلاقاً من موقفها الثابت باعتبارها قضية كوسوفا شأنها داخلها يوغسلافياً. وبين الموقفين الروسي والأمريكي كان موقف الاتحاد الأوربي. فبعد أن أعلن القادة الأوربيون

المساعدات الاقتصادية والمالية الغربية وبين حاجتها لاستمرار التضامن مع حلفائها التقليديين الصرب<sup>(118)</sup>.

ولقد أسفر اللقاء عن تعهدات ميلوسوفيتش بشأن عودة اللاجئين والمراقبين الدوليين واستئناف الحوار. وفي حين اعتبر الغرب اتفاق موسكو غير كاف فإن موسكو اعتبرته اختراقاً ووصفته بأنه أفضل ما يمكن التوصل إليه حالياً. ولذا صرحت أولبرايت بأن الولايات المتحدة ستراقب الوضع عن كثب لترى ما إذا كان ما تعهد به ميلوسوفيتش سيجري تنفيذه<sup>(119)</sup>. ويجدر الإشارة أن المسلك الغربي بعد ذلك - كما سنرى في الجزئية التالية - قد عكس نفس المنطق الروسي وهو نفس المنطق الصربي حول شروط الانسحاب الصربي من الإقليم، وهي رفض الانسحاب قبل وقف ما سمي "النشاطات الإرهابية". حيث أن اتفاق موسكو ربط بين سحب وحدات الأمن اليوغسلافية بشكل متزامن مع التقدم في وقف النشاطات الإرهابية.

ومن ناحية ثالثة: كان لأطراف الصراع مواقفهم من هذا الخيار كما كان لنتائج التهديد بهذا الخيار أثارها أيضاً على مواقف هذه الأطراف نفسها.

ففي نفس الوقت الذي كان روجوفا بعد زيارته للولايات المتحدة يقوم بجولة في العواصم الأوروبية ويحضر اجتماع مجموعة الاتصال في لندن داعياً لتدخل خارجي لحماية شعب كوسوفا ومتلقياً المساندة لهجه السلمي على شريطة ألا يتمسك بفكرة الاستقلال التي ظلت تؤكد القوى الغربية رفضها لها، وفي نفس الوقت الذي أعلن فيه مركز الإعلام الألباني في كوسوفا عن ترحيبه بإشارات الحلف وعن أمله أن ينفذ الحلف ما أعلنه لوقف عنف القوات الصربية، فإن ميلوسوفيتش يستمر في اتهاماته للغرب بمساندة إرهابيي كوسوفا الذين يريدون تحطيم يوغسلافيا، ويستمر في الإعلان عن تحقيقه انتصارات على هؤلاء الإرهابيين. وحين تصاعدت التهديدات العسكرية ضد بلجراد اشتد ساعد الأوساط المتطرفة في بلجراد التي هددت بالتصدي لأية محاولة أطلسية لتجاوز الحدود الصربية، واتهمت هذه الأوساط تهديدات الحلف

بأنها تشجع للإنفصاليين الإرهابيين الألبان وإرغام صربيا على التخلي عن كوسوفا. ومن ثم صعدت القوات الصربية هجماتها بالمدفعية والصواريخ على المدن والقرى الألبانية معربة بدورها عن تحديدها للمناورات التي يجريها الحلف ومرسلة برسالة ذات مغزى قبل لقاء موسكو.

ولذا لم يكن من المستغرب أن تجمع القيادات العسكرية والسياسية لألبان كوسوفا على أن نتائج لقاء موسكو لم يأت بجديد لأن اتفاق موسكو -وفق أحد مصادر جيش التحرير - تجاهل أسباب العنف الراهن الناتج عن وجود قوات الجيش والشرطة والميليشيات الصربية في كوسوفا -ومن ثم كان لا بد من رفض دخول القيادة السياسية في مفاوضات جديدة. هذا وكان فهمي أغاني رئيس الوفد الألباني قد وصف الاتفاق بأنه يخلو من الجدية لأن المشكلة ليست في إجراء المفاوضات التي تعهد بها مجدداً ميلوسوفيتش وإنما في تنفيذ شروط مجموعة الاتصال من أجل تهيئة الأجواء المناسبة للمفاوضات وهي: سحب القوات الصربية ودخول مراقبين دوليين وفرق الإغاثة وهي أمور تجاهلها اتفاق موسكو<sup>(120)</sup>. ولهذا كله يمكن القول أن لقاء موسكو لم يكن إلا بمثابة مناورة أخرى صربية لتجاوز التهديد العسكري في حينه. ومن ثم استمرت امتدادات المناورة عدة شهور تالية قبل أن يتجدد التهديد العسكري مرة ثانية في خريف 1998 فكيف كانت الأوضاع إذن خلال شهور صيف 98 عقب سكون عاصفة التهديدات العسكرية بدون نتائج حاسمة؟

3-ماذا بعد تهديدات الحلف ومناوراته منحى جديد للوساطة الأمريكية وللعلاقة بين القوى الألبانية؟ وفرصة أخرى للصرب لتعديل ميزان القوى على أرض المعارك؟

مع نهاية يونيو بدأت تتضح ملامح صور جديدة عن العلاقة بين التيار السلمي والتيار العسكري في صفوف ألبان كوسوفا. ولعل الدلالات التي أفصحت عنها محدودية نتائج الضغوط الخارجية على الصرب، بالمقارنة بنظائرها على الألبان، كانت وراء تحرك ألبان

بقيادة روجوفا تغيير الوضع بعد عدة أشهر وتعددت المؤشرات على هذا :

1- من ناحية: واتفاقاً مع المنطق الروسي والمنطق الصربي الداعيان للترامن بين وقف الأنشطة الإرهابية للانفصاليين " وبين انسحاب القوات الصربية من كوسوفا، فلقد حذرت الولايات المتحدة على لسان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية جيش التحرير من تصعيد هجماته على الصرب على اعتبار أن مثل هذا الهجوم من شأنه أن يحفز انفجار العنف الصربي من جديد، لأنه سيعطي ميلوسوفيتش حجة إضافية لقتل مزيد من الألبان. كما أشار المبعوث الأمريكي في البلقان إلى عواقب اشتراك عناصر راديكالية إسلامية من إيران وأفغانستان في القتال لأن مثل هذا التورط في حالة حدوثه - سينال من القضية السلمية لكوسوفا<sup>(121)</sup>. ولقد تكرر التحذير - ولكن بصيغة أخرى على لسان المبعوث الروسي في البلقان حيث قال " أن جيش تحرير كوسوفا يعرقل عملية السلام ويمنع الرئيس سلوبودان ميلوسوفيتش من سحب القوات العسكرية الصربية من كوسوفا<sup>(122)</sup>.

بعبارة أخرى وجدت القوتان الكبرتان في جيش التحرير طرفاً يلقيان عليه مسئولية استمرار تدهور الوضع ومن ثم يسعيان للضغط عليه لوقف عملياته العسكرية من أجل اختبار نوايا بلغراد، وذلك كما جاء في تصريح هولبروك عن لقائه بقائدي جيش التحرير في 98/6/22 وهو اللقاء الذي قالت واشنطن أنه تم مصادفة خلال جولة هولبروك والذي انتقدته صربيا على أساس أنه يشجع "الأعمال الإرهابية"<sup>(123)</sup>. وفي نفس الوقت استمر حصار روجوفا والضغط عليه للتخلي عن هدف الاستقلال. ومن هنا كان مغزى دعوته لحضور اجتماع مجلس حلف الأطلسي في 6/24 للبحث في احتمالات تدخل قوات الحلف، في نفس الوقت الذي تصاعد فيه تأكيد القوى الكبرى الغربية على رفض استقلال كوسوفا. فلقد طلب منه أمين عام الحلف استئناف المفاوضات مع حكومة بلغراد فوراً كما أبلغه أن المجتمع الدولي لا يؤيد استقلال كوسوفا. ومن هنا أيضا

كوسوفا نحو محاولة توحيد الصفوف وصياغة استراتيجية جديدة لمواجهة ليس الصرب فقط ولكن القوى الغربية أيضا. ولقد ظلت هذه القوى تنتظر إذعان ميلوسوفيتش لمطالبها دون فائدة ودون تنفيذ لتهديداتها المسبقة ضده، كيف ؟ فبدلاً من تصعيد التهديد العسكري أو التحرك خطوة للأمام نحو تنفيذه حيث لم يتوقف العنف الصربي، نجد استجابات مختلفة تراوحت ما بين الدعوة للانتظار حتى يتحقق تقدم نحو تنفيذ الوعود بالانسحاب وبدء مفاوضات، وما بين التلويح بأن استمرار هجمات جيش تحرير كوسوفا هي التي تفجر العنف الصربي، وما بين استمرار التذكير بأن الخيار العسكري مازال قائماً إذا لم يحدث تقدم. ولذا عاد هولبروك إلى نشاطه مقترناً هذه المرة بوساطة روسية أيضا، مما كان يفصح عن اتجاه أكبر للتنسيق بين الولايات المتحدة وروسيا حول البلقان.

حيث تركزت الجهود والمسااعي الدولية في صيف 98 على عاتق الطرفين الأمريكي والروسي. وأمام استمرار تشدد الشروط الصربية لوقف العنف، وأمام رفض القيادة السياسية الألبانية العودة للمفاوضات قبل الانسحاب الصربي، وأمام عدم توافر الإرادة اللازمة لتنفيذ تهديدات الحلف كان لا بد وأن تتجه الجهود الأمريكية وجهة جديدة ليس نحو القيادة السياسية لروجوفا لتأمين استمرار نهجه أو للضغط عليه للتخلي نهائياً عن خيار الاستقلال، ولكن هذه المرة نحو جيش تحرير كوسوفا. ومن ثم بدأت مجموعة من التطورات التي بينت كيف أن المعادلة بين التيارين الأساسيين في كوسوفا قد بدأت في التغير نظراً للوزن الذي حققه جيش تحرير كوسوفا في لعبة القوى مع الصرب ونظراً لما آل إليه وضعه في استراتيجية القوى الكبرى تجاه الصراع.

فبعد أن كانت التساؤلات تدور في يناير 98 حول حقيقة وجود جيش التحرير من عدمه وهل هو دعاية من ابتداء الصرب لتبرير ضرباتهم، وبعد أن كانت القيادة السياسية الألبانية تتكرر وجوده كجيش لحكومة كوسوفا، وبعد أن كانت الأجواء مركزة على مسار المقاومة السلمية

كان مغزى مطالبة هولبروك روجوفا بممارسة ضغوط فاعلة على جيش تحرير كوسوفا لوقف عملياته المسلحة وفي المقابل لم تحصل الدول الغربية من ميلوسوفيتش إلا على موافقة على تشكيل فريق من المراقبين الدوليين في كوسوفا<sup>(124)</sup>.

وبالرغم من استمرار العمليات العسكرية المتبادلة بين الطرفين الصربي والألباني، ومع اقترابها من بريشتينا، وبالرغم من استمرار التلويح بعدم استبعاد الخيار العسكري، وفرض عقوبات إضافية هزيلة (منع الاتحاد الأوربي طيران الخطوط اليوجوسلافية إلى دول الاتحاد) إلا أن الاتجاه الواضح في التصريحات الغربية كان ذلك الذي ظل يحمل المقاومة الألبانية جانبا من مسئولية استمرار العنف في كوسوفا على رغم أن تصاعد المواجهات يعود إلى عدم التزام حكومة بلغراد القرارات الدولية خصوصا ما يتعلق بسحب قواتها. كما استمر الضغط على القيادتين السياسية والعسكرية لألبان كوسوفا لوقف عمليات المقاتلين الألبان لتجنب إعطاء القوات الصربية ذرائع للهجوم<sup>(125)</sup>. ولقد شارك الصرب في نشر الصورة عن تعاضم نفوذ جيش التحرير. ففي رسالة من زعيم صرب كوسوفا إلى ميلوسوفيتش قال " إن السلطات الصربية فقدت ما لا يقل عن 40% من أراضي كوسوفا ولذا ينبغي الإسراع في معالجة الحال قبل أن يقتحم الانفصاليون بريشتينا ذاتها<sup>(126)</sup>. كذلك شارك جيش التحرير ذاته في تأكيد هذه الصورة عن ما آل إليه وزنه، فلقد أعلن الناطق باسم جيش التحرير قرب منتصف يولييه أن جيش التحرير سيصل قريبا إلى بريشتينا، وأن الوضع يتطور في شكل إيجابي بالنسبة لهم سواء في مهام الدفاع أو في السيطرة على أهداف استراتيجية أخرى<sup>(127)</sup>.

ب- ومن ناحية أخرى : وإن استمرت تصريحات المتحدث باسم جيش تحرير كوسوفا تؤكد على هدف الاستقلال إلا أنها بدأت تبرز منحى آخر<sup>(128)</sup> هو استعدادها للدخول في مفاوضات من أجل السلام بحضور الأمريكيين وضمانتهم مع قبول تولي حلف الأطلسي إنهاء المشكلة من خلال توليه السلطة على كل أرض

كوسوفا. ولقد ظهر هذا المنحى - في هذه المرحلة منذ نهاية يونية - في ظل استعراض كبير للقوة. فإلى جانب التصريحات عن الإنجازات العسكرية أشار المتحدث إلى أن حجم الجيش وصل إلى 30 ألف جندي نظامي إلى إمكان استدعاء 300 ألف آخرين عند الضرورة ولكن نفى أيضا وجود مقاتلين أوربيين أجنب في صفوفه. بعبارة أخرى وكما يتضح من هذا التصريح فإن جيش التحرير أخذ يرى أنه بعد أن فشل أسلوب القادة السياسيين من أجل السلام فإن الواقع الآن يفرض أن يكون التحادث مع قادة جيش التحرير.

وإذا كان سلوك الولايات المتحدة -السابق شرحه - تجاه الجيش يعكس اعترافاً بوزن هذا الجيش وما أضحى له من تأثير على مسار الأزمة إلا أن متابعة التطورات خلال شهري يولية وأغسطس لتبين لنا كيف جرى التعامل الدولي والصربي لاحتواء تأثير هذا المتغير بعيداً عن هدف الاستقلال أو حتى بداية المفاوضات من صنع قوة ألباني. ونستطيع بهذا الصدد أن نورد ما يلي

1- استمر التصاعد في نبرة رفض القوى الكبرى لاستقلال كوسوفا على اعتبار ما سيترتب عليه من اختلال التوازن في البلقان برمته حيث سيكون هذا الاستقلال خطوة نحو ما يسمى " ألبانيا الكبرى ". وإذا كان المتحدث باسم جيش التحرير قد أوضح في أكثر من مرة<sup>(129)</sup> أن هدف الجيش أن يكون نواة لجيش ألباني موحد ومن أجل إقامة دولة للأمة الألبانية تضم إلى جانب ألبانيا وكوسوفا المناطق التي يشكل الألبان غالبية سكانها في مقدونيا والجبل الأسود، فإن التصريحات الغربية (طوال يولية) وخاصة من جانب هولبروك أبرزت كيف أن هدف ألبانيا الكبرى مرفوض ولن يسمح به لأن من شأنه أن يؤدي إلى فوضى في أنحاء البلقان حيث يتسبب في حرب شاملة وكذلك في إعادة ترسيم الحدود في جنوب شرقي أوربا ولذا استمر التنسيق الأمريكي - الروسي من أجل دفع فرص إعادة بدء التفاوض حول حكم ذاتي لكوسوفا بضمانات أمريكية روسية من ناحية كما استمر الاهتمام باحتواء الأوضاع في

ألبانيا وعدم تفجرها تحت ضغوط مساندة شعب كوسوفا وخاصة مع استمرار الاتهامات الصربية لألبانيا بتقديم الدعم لمقاتلي كوسوفا.

2- وفي نفس الوقت الذي تركزت فيه مباحثات الوسيطيين الأمريكي والروسي على جمع شمل الزعامات الألبانية من أجل إبراز جبهة ألبانية متحدة يمكنها قيادة المفاوضات مع حكومة بلجراد وتكفل تنفيذ ما يتم التوصل للاتفاق عليه<sup>(130)</sup>، توالت الضغوط على القوى السياسية والعسكرية لجيش التحرير:

\* فلقد أعلنت روسيا معارضتها اشتراك قادة المقاتلين الألبان مباشرة في المفاوضات مع حكومة بلجراد<sup>(131)</sup>.

\* دعت مجموعة الاتصال في بيان صدر عن اجتماعهم في بون إلى الكف فوراً عن دعم ألبان كوسوفا خارج حدود جمهورية يوغسلافيا بالمال والسلاح والتدريب العسكري. ولكن من ناحية أخرى فإن المجموعة التي اجتمعت للبحث في رد مشترك على ظهور " جيش تحرير كوسوفا طرفاً لا يمكن تجاهله في البحث عن تسوية للأزمة قد تضمن بيانها أيضاً الإشارة إلى أن وفد ألبان كوسوفا في المحادثات يجب أن يكونوا ممثلين تماماً "لشعبهم"<sup>(132)</sup>، مما يعني إشارة ضمنية إلى جيش التحرير

\* دعى وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي طرفي النزاع في كوسوفا إلى إلقاء السلاح والدخول في المفاوضات وشدوا على ضرورة اتخاذ الإجراءات العقابية اللازمة ضد أي جانب يعرقل إحراز تقدم باتجاه تحقيق السلام، كما دعوا إلى توحيد صفوف ألبان كوسوفا واتخاذهم موقف مشترك من أجل إيجاد تسوية سلمية<sup>(133)</sup>.

بعبارة أخرى لم يعد العنف المقصود والمدان في التصريحات الغربية هو العنف الصربي فقط ولكن أيضاً "عنف جيش تحرير كوسوفا.

\* ولم يقتصر الأمر على مجرد الإدانة فقط ولكن امتدت إلى ضغوط شديدة من الإدارة الأمريكية ضد ألبان كوسوفا وتهديدها بقطع طرق إمدادات جيش التحرير عبر ألبانيا. كما امتد الأمر إلى سكوت الغرب وصمته عن الهجمات الصربية المضادة على معقل جيش التحرير قرب الحدود الألبانية وعن توسيع

الحزام الأمني الحدودي في كوسوفا داخل ألبانيا. بعبارة أخرى قدمت الولايات المتحدة ضوءاً أخضر لميلوسوفيتش لإرغام جيش التحرير على وقف القتال مقابل قبوله الخطة - الأمريكية الروسية من أجل الحكم الذاتي. وبالفعل فلقد تعاقبت الأنباء طوال يولية وأغسطس عن إنجازات الهجوم الواسع الصربي المضاد على معقل الجيش في وسط الإقليم وغربه، وعن استعادة الصرب للكثير من هذه المواقع التي سبق وسيطر عليها الجيش حيث لم يعد الأخير يسيطر إلا على 10% فقط من أراضي كوسوفا. ولقد ترتب على هذه الحملة الصربية الضخمة تقاوم مشكلة اللاجئين والنازحين وانتهاكات حقوق الإنسان وفي نفس الوقت الذي تكثفت فيه ضغوط الولايات المتحدة وأوروبا وكذلك تركيا على القيادات السياسية والعسكرية لألبان كوسوفا للقبول بوقف النار الفوري والدخول في مفاوضات لم يتحرك الغرب بتهديدات جديدة -اقتصادية أو عسكرية - ضد صربيا لوقف حملتها العسكرية الممتدة تاركين لها الفرصة لإعادة تشكيل توازن القوى العسكرية على نحو يفرض بدء المفاوضات<sup>(134)</sup>. بعبارة أخرى كان توفير البيئة المناسبة للتفاوض هو الهدف وليس حماية شعب كوسوفا من الإبادة والتهجير : فلقد تقاومت مأساة هذا الشعب في ظل التصعيد العسكري ومن ناحية ثالثة وفي نفس الوقت الذي أضحت الولايات المتحدة وأوروبا تريان فيه أن المفاوضات قد أوشكت، حيث أعلن ميلوسوفيتش في 7/31 للمبعوث الأوروبي أن الحملة الصربية العسكرية قد انتهت وأنه يريد أن تبدأ المفاوضات في أسرع وقت حول حكم ذاتي، وحيث أشارت مصادر أمريكية أن ما تكبده جيش التحرير من خسائر سيجعل قاداته أكثر استعداداً للتفاوض حول حكم ذاتي، في هذا السياق الضاغط أخذ المنحنى الجديد الذي كان قد بدأه روجوفا والقيادة السياسية نحو جيش التحرير منذ منتصف يولية في التبلور ليثمر عن دعوة جيش التحرير للمشاركة في التفاوض. ذلك أنه بعد أن ظل روجوفا ينكر وجود جيش التحرير وبعد أن اعترف بأنه لا سيطرة للقيادة السياسية عليه،

وبعد أن كانت الصورة العلنية عن قادة الجيش وتنظيمه وجناحه السياسي وعلاقته بالأحزاب السياسية غير واضحة، وبعد أن أضحي آدم ديمش رئيس الحزب البرلماني الألباني المعارض لروجوفا بمثابة ممثل الجناح السياسي للجيش، بدأت القيادة السياسية تتجه نحو التيار العسكري للمقاومة، فلقد أعلن بويار بوكوش - رئيس حكومة كوسوفا في المنفى<sup>(135)</sup> - أنه يجب وضع جيش التحرير تحت السيطرة السياسية حتى يصبح أكثر فعالية. وفي منتصف يولية أعلن نائب رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي لألبان كوسوفا الذي يرأسه روجوفا أن الحزب يعترف بوجود وشرعية جيش تحرير كوسوفا الذي أصبح عنصراً سياسياً وعسكرياً مهماً في تطورات الأحداث بالمنطقة حيث يسيطر على ثلث الإقليم ويستمر في أعماله النضالية.

وحيث جاء دور التفاوض من جديد - بعد أن أدت الأسلحة وظيقتها وبعد أن راقب حلف الأطلنطي الساحة وهي تستعد لجولة جديدة من التفاوض في ظل توازن قوى مختل، لم يعد لجيش التحرير فيه وزنه السابق - وحين كان روجوفا يعد وفداً للمفاوضات حول حكم ذاتي، وبعد أن أعلن جيش التحرير استعداداً للتفاوض بشرط انسحاب القوات الصربية، أعلنت مصادر قيادية ألبانية<sup>(136)</sup> أن هناك اتجاه لتشكيل حكومة لإقليم كوسوفا يشارك فيها جيش التحرير لأن مشاركة الجيش ضرورية لجمع كلمة الألبان السياسيين والعسكريين وتقوية موقفهم سواء على المستوى الدولي أو في التفاوض مع حكومة بلجراد. حقيقة لم يعلن روجوفا صراحة أن الوفد الذي يسعى لتشكيله برئاسته للتفاوض على أساس خطة أمريكية سيتضمن جيش التحرير إلا أن هذا المنحى كان يعني أن روجوفا أراد أن يمسك العصا من المنتصف بحيث يوظف ورقة الجيش لمساندة ورقة التفاوض ولكن دون الوصول في مساندة الخيار العسكري - إلى حد يفقد معه القدر القائم من مساندة القوى الكبرى لحق الشعب الألباني في حكم ذاتي، إلا أن المتحدث باسم الجيش صرح<sup>(137)</sup> بأنه لن يرضخ للضغوط التي تريده

أن يشترك في حكومة روجوفا ولن يقبلوا خطة التفاوض وفي نفس الوقت الذي استمرت فيه مفاوضات الوسيط الأمريكي مع الجانبين الصربي والألباني ظل فهمي أغاني كبير المفاوضين الألبان يرفض استئناف المفاوضات لأن بلجراد لم تلب الشرطين الأساسيين وهما وقف أعمال العنف حيال السكان المدنيين وسحب الوحدات المقاتلة الصربية<sup>(138)</sup>.

وهكذا ومع قرب انتهاء صيف 98 كانت الأسئلة الدائرة حول الوضع في كوسوفا تتلخص كالتالي :

1 - هل الخسائر التي تحملها جيش التحرير ستتغلب على استمرار رفضه للتفاوض؟ وما أثر الاختلافات بين الأحزاب السياسية الألبانية وبينها وبين الجناح العسكري وبين صفوف الجناح العسكري ذاته؟ هل يمكن لروجوفا أن يحقق السيطرة السياسية على جيش التحرير على أساس أن توحيد الجبهة ضروري للنجاح في أي مفاوضات؟

2 - هل سيقبل الصرب الانسحاب من الإقليم ووقف العنف كشرط لبداية مفاوضات حول الخطة الأمريكية عن الحكم الذاتي أم سيحتاجون ممارسة ضغوط دولية أكثر فعالية عليهم لوقف العنف في الإقليم؟

3-ماذا بعد أن غض الغرب الطرف عن الحملة الصربية العنيفة ضد معاقل جيش التحرير؟ وماذا بعد أن هدد الناتو في بداية الصيف بضربة لم تتحقق؟ ألن يكون الحل إلا على يد الولايات المتحدة - وبتنسيق مع روسيا - وفي نطاق مؤتمر مثل دايتون وبعد توظيف أكثر فعالية للناتو؟

ولقد قدمت التطورات في خريف 1998 الإجابة على هذه الأسئلة على نحو لم يكن مفاجئاً لمن تابع ما حدث من الناتو تجاه حرب البوسنة لمدة ثلاث سنوات قبل أن يتدخل فعلياً، ولمن يتابع أزمة كوسوفا منذ انفجارها في بداية 98.

ثالثاً: الطريق نحو اتفاق هولبروك - ميلوسوفيتش: مناورة صربية جديدة أمام أنظار حلف الأطلنطي؟ وإلى أين؟

أمام عدم تغيير مواقف أطراف الصراع بصورة ملموسة تسمح بوقف العنف الصربي وبقبول الألبان التفاوض على حكم ذاتي، وأمام احتدام عنف آلة الحرب الصربية على نحو عمق من مأساة الشعب الألباني التي ازداد اهتمام الإعلام الدولي بالتركيز عليها، والتي تصاعدت معها الاتهامات للصرّب بانتهاك كل حقوق الإنسان، ومع تجدد ناقوس الخطر باحتمال إتساع نطاق الحرب إلى مناطق مجاورة نظراً للأوضاع غير المستقرة التي أخذت تتطور في ألبانيا نتيجة المعارضة التي يقودها صالح بريشا واتهاماته الحزب الاشتراكي الحاكم برئاسة فانونو بالتضحية بالقضية الألبانية، ونظراً لنتائج الانتخابات في مقدونيا وفي البوسنة والتي جاءت بالقوميين المتطرفين على نحو يعاكس حسابات الولايات المتحدة وأوروبا ورهاناتهما حول أهمية نجاح الاتجاهات المعتدلة، من ثم يهدد باحتمال سياسات أكثر تشدداً من جانب الزعماء العرقيين المتشددين سواء في صفوف القومية الأكبر أو لدى الأقليات في كرواتيا والبوسنة و صربيا والجبل الأسود ومقدونيا<sup>(139)</sup>.

مع اجتماع كل هذه الظروف وتراكمها منذ بداية خريف 98 دخلت الجهود الدولية مرحلة أخرى للضغط من أجل إيجاد حل في كوسوفا يقدم في نفس الوقت رسالة للأطراف المعنية في الجوار البلقاني برمته. ومرة أخرى كان هدف استقرار البلقان يتغلب على أهداف أخرى ولكن الاستقرار الذي يتحقق وفق الرؤية الأوروبية والأمريكية من خلال رفض وإدانة ومعارضة أي دعاوى انفصالية أو استقلالية من الأقليات للالتحاق بدولها الأم.

وتمثل التطور الأساسي في الجهود الدولية في هذه المرحلة في أمرين : من ناحية استصدار قرار من مجلس الأمن يحدد مطالب المجتمع الدولي من الصرب ويتضمن تهديد ضمناً بالجوء إلى القوة العسكرية، وتجدد تهديدات حلف الأطنطي في جولة ثانية بعد جولة بداية صيف 98، ومن ناحية أخرى الوصول إلى ما عرف باتفاق هولبروك - ميلوسوفيتش والذي مهد للتحرك من جديد

لمحاولة بدء مفاوضات حول خطة أمريكية للحكم الذاتي.

بعبارة أخرى شهدت هذه المرحلة تصعيداً في توظيف القوة العسكرية لخدمة الدبلوماسية، فما الجديد إذن. وما الذي نستكشفه من تحليل هذه المرحلة بخصوص مدى مصداقية استخدام هذه القوة لحماية الألبان ولوقف العنف الصربي وبخصوص أساليب المناورة الصربية المعهودة في مواجهتها دون الاضطرار إلى تقديم تنازلات جوهرية ؟ وفيما يلي قدر من التفصيل حول التطورات في الجهود الدولية الدبلوماسية والعسكرية وحول مواقف أطراف الصراع منها 1- تطور الجهود الدولية :

أصدر مجلس الأمن في 98/9/23- بموافقة 14 صوتاً وامتناع الصين عن التصويت - قراراً إلزامياً هو القرار 1199 يدعو لوقف فوري لإطلاق النار في إقليم كوسوفا الصربي ويحث الحكومة اليوجسلافية على الدخول في مفاوضات مباشرة مع زعماء "الألبان الانفصاليين مهدداً بأنه في حالة عدم الإذعان سيخذ مزيداً من الإجراءات لإقرار السلام وإعادة الاستقرار.

ولقد وافقت روسيا على القرار وهي التي امتنعت من قبل عن الموافقة على قرارات مشابهة. ولقد بررت ذلك بأن القرار متوازن حيث لم ينص على أي تفويض باستخدام القوة العسكرية. وبذا تبدت أول دلائل الاختلاف المعتاد بين القوى الكبرى حول شروط الخيار العسكري عقب صدور القرار مباشرة. حيث تباينت تفسيرات هذه القوى للمقصود "بمزيد من الإجراءات". فلقد رأت الولايات المتحدة في القرار خطوة للأمام على طريق استخدام القوة في كوسوفا في حين أشارت فرنسا أن الأمر لم يحسم بعد.

هذا ولقد تزامن مع صدور القرار بداية جولة جديدة من تهديدات حلف الأطنطي بالخيار العسكري. وهي التهديدات التي انتقلت - وقفا لتوصيف كلينتون من التخطيط إلى التحضير لاستخدام القوة، حيث أعلن سكرتير الحلف أن مجلس الحلف قد طلب من عسكريين تشكيل قوة جوية تمهيداً لشن هجوم عسكري

محتمل على أهداف صربية في كوسوفا أي توجيه ضربة محدودة قوية والقيام بحملة جوية على مراحل وفي حين كان هذا القرار قد اتخذ تحت ضغط الولايات المتحدة بهدف إعطاء مصداقية للقرار الأخير لمجلس الأمن إلا أن الأمر لم يتعد مرحلة التحضير حيث كانت هناك حاجة لاتخاذ قرار جديد من قبل الحلف للانتقال إلى مرحلة التنفيذ الفعلي في استخدام القوة<sup>(140)</sup>. وهو الأمر الذي لم يتحقق أبداً.

فطوال الشهر تقريباً<sup>(141)</sup> وحتى التوصل إلى اتفاق هولبروك - ميلوسوفيتش - كما سنرى - تكررت التهديدات باستخدام القوة وتكررت الإعلانات عن الاستعدادات العسكرية المتتالية ولكن تكررت في نفس الوقت الإعلانات عن المبررات لعدم التنفيذ ولقد صاحب هذه المبررات مد المهل الزمنية التي كان يعطيها الحلف لميلوسوفيتش حتى ينفذ المطلوب منه وإلا تعرض للضربة الجوية، ومن ثم تكرر الإعلان عن قرب اتخاذ الحلف لقرار الضرب والذي سرعان ما كان يتأجل وفق مبررات عديدة. وكان على رأس هذه المبررات كالمعاد الاختلاف حول الحاجة إلى استصدار قرار من مجلس الأمن. وهو الأمر الذي ما كان يمكن أن يتحقق بسبب الفيتو الروسي المؤكد ومن ثم ثارت التساؤلات عن السبب الحقيقي وراء هذا الشرط في حين أنه معروف مقدماً مآله. ومن ناحية أخرى ظهرت مبررات قانونية أخرى مفادها ضرورة إجماع الدول الأعضاء على القرار وهو الأمر الذي تعذر بسبب أزمة الحكومة الإيطالية وبسبب القيود الدستورية على القرار الألماني. كما امتدت المبررات إلى اعتبارات إنسانية على أساس أنه لا بد وأن يصاحب الضربات الجوية تزايد الحملات الانتقامية الصربية ضد المدنيين الألبان غير المحميين.

هذا وكان الألبان يرون أن الضربات الجوية لن تمثل الحل الحقيقي حيث أن المطلوب هو تدخل بري. ولكن مصادر الأطلسي قدرت أن مثل ذلك التدخل يتطلب نشر 60 ألف رجل من أجل ضمان وقف النار. وهكذا لم تنقطع المبررات في تفاصيل ممتدة ولكن كانت

الولايات المتحدة تبدو أكثر الأطراف تمسكا بالاستمرار في التهديد العسكري وقرب وقوع الضربة. ولقد دعم من تأثير هذا السيناريو المتردد من جانب الحلف فشل مجلس الأمن مرتين في استصدار قرار يدعو لاستخدام القوة العسكرية. أي فشل مرتين في توفير الأساس القانوني والسياسي لتوجيه ضربة عسكرية للصرب، الأولى عقب تقديم كوفي عنان تقريراً عن مدى التزام الصرب بسحب القوات من الإقليم وذلك خلال المهلة الزمنية (أسبوعان) التي أعطتها مجموعة الاتصال وحلف الأطلسي لميلوسوفيتش لتنفيذ الانسحاب ووقف العنف للبدء في التفاوض، وكان مجلس الأمن قد طالب عنان بإعداد التقرير عقب توجيه الإدانات الدولية للمجازر الصربية ضد المدنيين وبالرغم من إدانة التقرير للصرب بعدم الالتزام بالانسحاب إلا أن التهديد بالفيتو الروسي حال في الأسبوع الأول من أكتوبر دون صدور القرار متضمناً ما يعطي الشرعية لحلف الأطلسي باستخدام القوة العسكرية.

وخلال هذه المواقف غير الحاسمة نحو استخدام القوى العسكرية تعددت المناورات الصربية بتقديم ما يبدو كتنازلات تستطيع بموجبها أن تدعم الحلف والقوى الكبرى بمبررات أخرى لتأجيل قرار استخدام القوة على أساس أن ميلوسوفيتش قد بدأ في الاستجابة. ولم تكن هذه المناورات إلا جزء من الموقف الصربي ليس في تعامله مع التهديدات العسكرية فقط ولكن أيضاً مع وساطة هولبروك الجديدة التي بدأت في الأسبوع الثاني من أكتوبر للضغط على ميلوسوفيتش للوصول إلى حل يجنب الحلف توجيه الضربة.

إذن كيف كانت مواقف أطراف الصراع نحو التهديدات العسكرية ونحو الوساطة الدبلوماسية التي قادها هولبروك.

2- المواقف الألبانية والصربية وحتى توقيع اتفاق هولبروك:

لم يرض كل من الطرفين عن قرار مجلس الأمن 1199 أو عن تهديدات حلف الأطلسي ولكن بالطبع اختلفت منطلقات الرفض ومبرراته، فعند صدور القرار استمر الجيش

وتتلخص أهم المناورات الصربية حتى الإعلان في 10/18 عن اتفاق ميلوسوفيتش هولبروك فيما يلي :

1- الإعلان في 9/29 أن الجيش الصربي قد ألحق الهزيمة بالانفصاليين وأنهى عملياته العسكرية في الإقليم الأمر الذي يسمح بعودة القوات تدريجياً إلى مواقعها وأن كانت العمليات ممكن أن تتجدد إذا تجددت النشاطات الإرهابية وقد أرجع رئيس الوزراء الصربي هذا الإعلان بأنه تطبيق لاتفاق موسكو في 16 يونيو بين يلتسين وميلوسوفيتش في محاولة منه فيما يبدو لنفي أن يكون هذا المسلك نتيجة ضغط الناتو. وفي المقابل أكد الناطق الإعلاني الألباني أن جيش تحرير كوسوفا لم يهزم ولا يزال قادراً على رد الاعتداءات الصربية، وإن الممارسات العدوانية الصربية لم تتوقف، وأنها تغلق الباب أمام أي تفاوض<sup>(144)</sup>، واستمر الجانب الألباني في الكشف عن مؤشرات عدم الإنسحاب الفعلي الذي لم يكن إلا عودة للمعسكرات في كوسوفا بسبب قرب حلول الشتاء

2- وفي نفس الوقت الذي استمر فيه كشف الجانب الألباني عن استمرار المجازر الصربية ضد المدنيين من ألبان كوسوفا، بعثت بلجراد إلى رئيس وفد التفاوض الألباني فهمي أغاني تقترح استئناف الحوار في شأن كوسوفا بأسرع وقت مؤكدة التزامها الصادق بالمفاوضات وإيجاد تسوية سياسية لمشكلة الإقليم<sup>(145)</sup>

3- أخذ البرلمان الصربي يستعد لاتخاذ قراراته بشأن الاستجابة للمطالب الدولية حول سحب القوات، ووقف القتال، والسماح لقوافل المساعدات الإنسانية إيصال مساعداتها<sup>(146)</sup>

4- كذلك أعلن رئيس الوزراء اليوجوسلافي استعداد بلاده لاستقبال بعثة من منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لتقصي الحقائق<sup>(147)</sup>. ولقد كان موضوع إرسال مراقبين من هذه المنظمة مثاراً على ساحة المناقشة منذ اتفاق موسكو بين يلتسين وميلوسوفيتش.

5- وإذا كانت هذه المناورات لم تجد تماماً حيث أكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في

اليوغسلافي في هجومه لتصفية آخر معازل جيش التحرير في درينتسا متجاهلاً القرار كما بدأت بعض القيادات الألبانية في التعرض للاغتيال مثل اغتيال وزير دفاع حكومة ألبان كوسوفا في المنفى وكذلك تعرض أحد المقربين من روجوفا للاغتيال<sup>(142)</sup>، ولقد وجد وزير الخارجية اليوجسلافي القرار بأنه لا يركز على أساس قانوني أو سياسي وأنه يشكل سابقة عقيمة ومضرة للتدخل في الشؤون الداخلية لبلد يتمتع بالسيادة

واعتبر ألبان كوسوفا القرار بأنه غير كاف ولم يضع حداً حاسماً للدمار الذي تنفذه السلطات الصربية بل يوفر الذرائع لها لمواصلة الحملة العدوانية التي تهدف إلى تغيير الطبيعة السكانية للإقليم. وكان القرار يتضمن في نظر الألبان بنوداً غير عادلة تساوي بين المعتدي والضحية بل تطلب من الألبان إدانة الإرهاب والتخلي عن كل عنف، كما تدعو الدول إلى وقف وصول الإمدادات إلى المقاتلين في كوسوفا

ومن ناحية أخرى سخر ميلوسوفيتش من تهديدات حلف الأطنطي وأعلن عدم استعداده لتقديم أي تنازل واصفاً تهديد الناتو بأنه يغذي أو هام الاستقلال لدى "الإرهابيين الألبان في الإقليم"، ومن ثم أكد عزمه على استئصال "الإرهاب" وفي المقابل فإن مساعد روجوفا أعلن أنه إذا كان الصرب قد دمروا نصف كوسوفا وإذا كانوا لا يأخذون تهديدات الحلف محمل الجد فإن تأخر الناتو في توجيه الضربة يمهلهم لتدمير النصف الآخر<sup>(143)</sup> وفي حين استمر الصرب في المناورة للإلتفاف حول تهديدات الحلف (كما سنرى) فإن الألبان استمروا بدورهم ينتقدون عدم تنفيذ الضربة ويعبرون عن تشككهم في حدوث تدخل عسكري دولي يضع حداً للعنف الصربي في الإقليم. كما انتقدوا أيضاً تقرير الأمين العام للأمم المتحدة على أساس أنه وضع جيش تحرير كوسوفا في نفس المستوى الذي وضع فيه القوات الصربية هذا ولقد استمر جيش التحرير يعلن عن عزمه الاستمرار في القتال في الوقت الذي توالى فيه المناورات الصربية

10/6 بأن انسحاب القوات اليوجسلافية مازال محدوداً مما أدى إلى استمرار تهديدات الحلف، وكذلك فإن قادة الجيش اليوغسلافي استمروا في الإعلان عن استعدادهم لمواجهة أي عدوان خارجي<sup>(148)</sup>. إلا أن صربيا لجأت إلى مناورة أخرى وهي إبداء نوع من المرونة في المفاوضات التي بدأها هولبروك بعد تقديم الأمين العام لتقريره على نحو جعل هولبروك يصرح<sup>(149)</sup> أن نتائج جولته ستجعله يحض المطالبين بالتدخل العسكري على تأجيل قرارهم لبعض الوقت نظراً للوعود التي قطعها ميلوسوفيتش ولذا فإن مصادر الألبان رأيت أن الأمور تتغير نحو اتجاه سلبي في شأن تحقيق مطالبهم بالتدخل العسكري للحلف، وذلك إشارة إلى ما يعلن<sup>(150)</sup> عن تأجيل اجتماع مجلس حلف الأطنطبي وعدم استصدار مجلس الأمن - بناء على تقرير الأمين العام - قراراً بتوجيه ضربة للصرب هذا ولقد جرت المفاوضات اليوجسلافية مع هولبروك ومع الوسيط الروسي في نفس الوقت الذي كانت فيه بلغراد تتخذ استعداداتها لمواجهة الضربة المحتملة وتعيش أجواء الحرب حيث تم إجلاء جانب عن يوغسلافيا كما أشارت بعض التقارير إلى تلقيها أسلحة متطورة من روسيا<sup>(151)</sup>.

6- مع استمرار مفاوضات هولبروك والوسيط الروسي توالى تصريحاتهما بأن هناك أمل في إنهاء الأزمة عن طريق المحادثات استناداً إلى ما أظهره ميلوسوفيتش من تفاهم لمطالب مجلس الأمن ومجموعة الاتصال بوقف النار وسحب القوات الصربية وحرية منظمات الإغاثة وعودة النازحين وبداية مفاوضات برعاية روسية أمريكية، كما وافق على وجود مراقبين دوليين من المدنيين غير المسلحين - للإشراف على تنفيذ قرارات مجلس الأمن<sup>(152)</sup>. ولقد أصدرت الحكومة اليوغسلافية في 10/10 بياناً مقتضباً ورد فيه أن مطالب مجلس الأمن قد تمت تليبيتها عملياً لسرعة تطبيع الوضع في الإقليم.

وبعد أن تم الإعلان عن بنود الاتفاق بين ميلوسوفيتش وهولبروك قرر حلف الأطنطبي تمديد فترة المهلة الممنوحة إلى بلجراد لمدة

عشرة أيام أخرى لتنفيذ التزامها بمقتضى الاتفاق. وحرص الدبلوماسيون الغربيون وعسكريو الحلف على توضيح أن هذا المد لا يعني إلغاء التهديد العسكري فهو مازال قائماً. ولقد أثبتت التطورات بعد ذلك مدى مصداقية شكوك ألبان كوسوفا وانتقاداتهم للاتفاق هذا وكان الاتفاق قد تم دون دعوة زعماء الألبان أو استشارتهم حول نصه ومع ذلك أدرجوا طرفاً رئيساً في تنفيذه. وكان ينص على عدم السماح لمقاتلي جيش تحرير كوسوفا بأي نشاط عملي أو معنوي في الأماكن التي تنسحب منها القوات الصربية مع بقاء 18 ألف جندي صربي في كوسوفا والقبول بالحكم الذاتي أساساً للتسوية النهائية لمشكلة الإقليم وفي حين رفض جيش التحرير الاتفاق وتعهد بمواصلة القتال إذا استمرت القوات الصربية في منع عودة اللاجئين فإن روجوفا أعلن أن القوات الصربية لن تنسحب، وأن الاتفاق يساعد القوات الصربية على مواصلة معاركها، ولذا دعا حلف الأطنطبي إلى نشر قواته البرية لحماية السكان الألبان في الإقليم<sup>(153)</sup>.

3- ماذا عقب اتفاق هولبروك - ميلوسوفيتش؟  
مصير الانسحاب الصربي والمفاوضات :

من ناحية : بدأ خبراء منظمة الأمن والتعاون الأوروبي يجرون استعداداتهم لنشر بعثة التحقيق الأوروبية المدنية وقوامها 2000 رجل والذي كان من المقرر أن يتم خلال شهر<sup>(154)</sup>. مما كان يعني أن التحقق البري من مدى التزام القوات الصربية لن ينتظم قبل شهر. ولذا بدأ حلف الأطنطبي عملية مراقبة جوية لتنفيذ الانسحاب

ومن ناحية أخرى: لم تتوقف الانتهاكات الصربية لوقف النار ولم تنسحب القوات الصربية إلا بصورة محدودة وفي شكل أقرب لإعادة الانتشار. وتبادل جيش التحرير والقوات الصربية الاتهامات بالمسؤولية عن عودة العنف، وفي حين حذر الوسيط الأمريكي جيش التحرير بأن لا يحاول استفزاز القوات الصربية ودفعها للقيام بإجراءات قد تزيد من إمكانية شن ضربات جوية من جانب الناتو، فإن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية قد أعلن أن التزام

ميلوسوفيتش باتفاق السلام غير كامل. هذا وكانت الرئاسة اليوغسلافية قد أصدرت بياناً نددت بما وصفته الاستفزات المسلحة التي قام بها على حد قولها جيش التحرير وإذا كان هولبروك قد أكد أيضاً أن المسؤولين الأمريكيين يخشون أن يحاول جيش التحرير تخريب بالاتفاق إلا أنه من ناحية أخرى - وفيما يبدو أنه محاولة للتوازن بين مواقف أطراف الصراع - أكد أن ميلوسوفيتش مازال غير ملتزم بالاتفاق وأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى عمل عسكري ضد الصرب.

وفي مقابل هذه المواقف التي تبدو متوازنة حول المسؤولية عن العنف ظلت الدبلوماسية الأوروبية تؤكد لقادة ألبان كوسوفا أن اتفاق هولبروك هو أفضل الحلول ولا بد من التزام الجميع به لأن المجتمع الدولي لا يوافق على استقلال كوسوفا ومن ثم فإن الاتفاق أساس أي مفاوضات لحل الأزمة ولذا وفي محاولة لدعم هذا الاتفاق أجرت مجموعة الاتصال مشاورات خاصة بشأن قرار من مجلس الأمن يعطي حلف الناتو الحق في استخدام القوة إذا ما قامت بلجراد بانتهاك اتفاق السلام. ولكن أحبطت روسيا - كالمعتاد - هذا المشروع<sup>(155)</sup>.

وفي حين لم تكن هذه التطورات تعني إلا أن التدخل العسكري أضحى أمراً غير وارد وفي حين كان روجوفا مازال يدعو الحلف لنشر قوات برية بل ووضع الإقليم تحت حماية دولية، كانت الدول الغربية تركز ضغطها على جيش تحرير كوسوفا الذي مازال يطالب بالاستقلال، مؤكداً أنه لا حوار معه وعليه الامتناع عن أي نشاط مسلح والامتناع لكل من قرار مجلس الأمن 1199 واتفاق هولبروك<sup>(156)</sup>، بعبارة أخرى وفي نفس الوقت الذي رأى فيه هولبروك أن ميلوسوفيتش قد قدم تنازلات كبيرة بحيث أن أزمة كوسوفا قد تم تدويلها بالفعل) المراقبة الجوية للحلف، بعثة التحقيق الأوروبية) فقد رأى أن جيش التحرير يمثل خطراً على الاتفاق وإن كان لا يفوق خطر عدم الالتزام الصربي المحتمل<sup>(157)</sup>.

وفي حين لم يرصد المراقبون الدوليون أي تغيير في عدد مواقع القوات الصربية مما حدا

بحلف الأطلنطي للمطالبة بانسحاب كامل وإلا تعرضت هذه القوات لهجمات جوية فلقد أعلن جيش تحرير كوسوفا - استجابة للضغوط عليه - أنه سيواصل التزام الهدنة التي أعلنها من جانب واحد ولكن يحتفظ لنفسه بحق الدفاع عن النفس<sup>(158)</sup>، وفي المقابل ظلت القيادة السياسية كما جاء على لسان فهمي أغاني - تتهم الأطلنطي بالتدخل من التدخل من خلال اللجوء إلى مجلس الأمن للحصول على تفويض وهو يعرف مسبقاً أنه لا يمكن الحصول عليه ومن ثم فلو كان الحلف عازماً على التدخل الفعلي ما كان طلب هذا التفويض من المجلس<sup>(159)</sup>. لهذا وحين انتهى أجل تمديد المهلة التي منحها الحلف لميلوسوفيتش لم يوجه الحلف الضربة بالرغم من كل الشواهد التي تؤكد أن الانسحاب الصربي مازال محدوداً. وفي المقابل عاد مجلس الأمن وأصدر قبل انتهاء المهلة بيوم واحد - قراراً يطالب يوغسلافيا بوقف ممارساتها الوحشية دون أي تهديد باتخاذ إجراءات حاسمة، وكانت المعارضة الروسية -الصينية - كالمعتاد المبرر المعلن وراء ضعف هذا القرار. هذا ولقد طالب القرار قادة ألبان كوسوفا بالتعاون مع عمليات المراقبة وأكد ضرورة الدخول على الفور في حوار سياسي وفق جدول زمني واضح وصولاً إلى تسوية غير المفاوضات<sup>(160)</sup>.

هكذا ومع نهاية أكتوبر 98 يصل سيناريو تهديدات حلف الأطلنطي إلى مشهده الأخير مع إعلان المجلس الدائم لحلف شمال الأطلنطي استبعاد شن غارات جوية على القوات الصربية في كوسوفا وذلك في الوقت الذي أكد فيه المتحدث باسم البنتاجون أن هناك أدلة حقيقية على أن بلجراد انصاعت للمطالب الدولية وسحبت 90% من قواتها الموجودة في الإقليم. وكان المتحدث باسم بعثة المراقبة الدولية قد صرح بانسحاب أكثر من 4 آلاف شرطي صربي قبل ساعات قليلة من انتهاء مهلة حلف الأطلنطي، كذلك كان هولبروك قد صرح بأن الصرب ملتزمون بصورة واسعة جداً بمطالب الحلف فيما يتعلق بالانسحاب. وفي المقابل لم يكن أمام ألبان كوسوفا إلا التعبير عن خيبة

الأمل من الحلف لأن القوات الصربية مازالت في كوسوفا وكانت مضطرة للإنسحاب إلى ثكناتها خلال الشتاء. ومن ثم فإن الحلف أعطى ميلوسوفيتش الفرصة حتى آخر لحظة لينفذ مرحلة من مخططه والذي سيعاود استكمالها بعد هدوء الغضب الدولي<sup>(161)</sup>.

هذا وكان اتفاق هولبروك-ميلوسوفيتش قد تعرض لانتقادات عديدة<sup>(162)</sup> لما فيه من تحيزات واضحة ضد مصالح الألبان بحيث لا يمكن وصفه إجمالاً إلا أنه كان مخرجاً من مأزق التهديد بضربة عسكرية ولقد مكنت له مناورات ميلوسوفيتش ووعوده من ناحية، وتدهور ميزان القوى لغير صالح الألبان من ناحية أخرى وأخيراً أهداف الغرب الرامية للحفاظ على استقرار البلقان حتى ولو كان الثمن إجهاض حق تقرير المصير لشعب كوسوفا.

ومن ناحية ثالثة: ومع آخر مشهد من سيناريو التهديدات الغربية العسكرية بدء سيناريو آخر وهو سيناريو الدعوة إلى مفاوضات حول حكم ذاتي وفق خطة أمريكية وافق عليها ميلوسوفيتش في اتفائه مع هولبروك. ومازال السيناريو جارياً ولم يحقق تقدماً لدرجة وصف بها بعض المراقبين الوضع في نهاية 98 بأن الجهود الدولية من أجل حل أزمة كوسوفا قد عادت إلى الصفر من جديد وكانت المشكلة الأساسية التي تواجه عملية بدأ هذه المفاوضات هي موقف جيش التحرير من هذه المفاوضات والنابع أصلاً من موقفه الرفض لاتفاق هولبروك-ميلوسوفيتش الذي أزاح قضية كوسوفا من مجالها السياسي ووضعها في إطار إنساني يتصل بحقوق الحكم الذاتي للحفاظ على الهوية الذاتية ولذا ثار التساؤل هل عدم القدرة على المواجهة العسكرية مع الصرب سترغم الجيش على قبول خطة التسوية الأمريكية أم سيظل على رفضه؟

مع اقتراب عام 98 من نهايته اتضح أن التحول في الموقف الصربي بعيداً عن المشروع الأمريكي أضحي معول هدم ما تبقى من فرص أمام ما يسمى اتفاق السلام الصربي - الأمريكي. هذا ويمكن ملاحظة الملامح التالية

من واقع التطورات خلال شهري نوفمبر وديسمبر:

1- في حين أعلن الأمين العام لحلف الأطلسي أنه بالرغم من توقف العنف إلا أن الحل السياسي للمشكلة مازال بعيداً، وفي حين أعلن قائد قوات الحلف في أوروبا أنه تم إعداد صيغة اتفاق عام بين ميلوسوفيتش وروجوفا لإيرامها من خلال المفاوضات، فلقد أعلن رئيس الجناح السياسي لجيش التحرير آدم ديمتش رفض الجيش لاتفاق ميلوسوفيتش - هولبروك لأنه أبرم من دون علم أو مشاركة القيادات الألبانية وطالب روجوفا وغيره بإطلاع الشعب الألباني على حقيقة هذا الاتفاق<sup>(163)</sup>.

هذا والجدير بالذكر كما توضح بعض المصادر<sup>(164)</sup> - فإن ما نشرته وسائل الإعلام من الاتفاق كان انتقائياً إذ ظهر أن الاتفاق وكأنه أسطر عدة تضع صيغ عامة لوقف النار وبداية مفاوضات في ظل وجود مراقبين دوليين ولكن الحقيقة يتكون من 120 صفحة تشمل تفاصيل أسس احتواء الأزمة وحلها في إطار من الحكم الذاتي ضمن حدود صربيا ويوغسلافيا ولذا فلقد اعتبر أنه في صالح الصرب وبمثابة حكم الإعدام على فكرة استقلال ألبان كوسوفا.

2- وعلى صعيد حفز الجهود لبدء المفاوضات دعا مبعوث الاتحاد الأوروبي بكوسوفا ألبان كوسوفا لبدء حوار بناء مع ميلوسوفيتش حول منح حكم ذاتي للإقليم. كما أعلن هولبروك أن مسئولين أمريكيين قد أجروا اتصالات مع قادة جيش تحرير كوسوفا لحثهم على احترام وقف إطلاق النار وضممان أمن مراقبي منظمة الأمن والتعاون الأوروبي كما شدد الوسيط الأمريكي في لقائه مع زعماء الألبان على أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لا تؤيدان مطالب استقلال الإقليم. هذا وكانت مصادر دبلوماسية غربية قد أشارت إلى أن ظهور مقاتلي جيش التحرير في مناطق انسحبت منها القوات الصربية من شأنه أن يعرقل التسوية السياسية وذلك في وقت أعلنت فيه مصادر ألبانية أن الوجود العسكري الصربي - الذي سمح به الاتفاق - يتطلب

4- وبالرغم من هذه الوعود الأمريكية والأوروبية فلقد وجهت صربيا الدعوة إلى الزعماء السياسيين الألبان إلى مفاوضات مباشرة ولم تشمل الدعوة جيش تحرير كوسوفا، وبالرغم أن مسودة خطة السلام الأمريكية شهدت بعض التعديلات بناء على مقترحات لزعماء الألبان إلا أن فريق المفاوضات الألباني رفض المحادثات المباشرة مطالباً باستمرار وساطة الولايات المتحدة حتى يتحقق التقارب في مواقف الطرفين هذا وكان الوسيط الأمريكي قد عرض أيضاً المسودة على جيش التحرير (172).

5- وأخيراً أعلن الصرب في نهاية نوفمبر ومن جانب واحد عن الخطة الانتقالية للحل السياسي للأزمة ولقد أثار هذا الإعلان رفض جناحي ألبان كوسوفا السياسي والعسكري على حد سواء. وقال رئيس الوفد الألباني للمفاوضات أن الجانب الألباني لم يتسلم المشروع رسمياً وأنه نفس المشروع الأصلي الذي عرضه الوسيط الأمريكي على جميع الأطراف بما فيها جيش التحرير، ومن ثم فهو مخالف لاتفاق هولبروك-ميلوسوفيتش ويهدف إلى المماثلة في تنفيذه لإنهاء الأزمة وإيجاد الحل المناسب لجميع الأطراف في كوسوفا. كذلك أعلن جيش التحرير رفضه للمشروع مبيناً أنه تلاعب صربي جديد لكسب الوقت والتحضير لهجوم جديد في الربيع يمكنها من الاستمرار في مخططاتها المرسومة من قبل ولكن على عدة مراحل (173). وفي محاولة من جيش التحرير للإلتفاف حول المناورات الصربية وعرضه نواياها أمام المجتمع الدولي أعلن الجيش استعدادة للتخلي مؤقتاً عن طلب الاستقلال إذا حصل الإقليم خلال الفترة الانتقالية (174) على وضع مشابه لجمهوريتي صربيا والجبل الأسود داخل الاتحاد اليوغسلافي، وفي المقابل يجب منح سكان الإقليم حق تقرير المصير بعد الفترة الانتقالية، ولقد شكل هذا الموقف الجديد لجيش التحرير خطوة مهمة لتوحيد الموقف الألباني التي كانت خلافاته في نظر الوسطاء الدوليين عائناً أمام التسوية السلمية التي لا تمنح الاستقلال. ولم

السماح للألبان بحماية أنفسهم مادام حلف الأطلنطي تخلى عن التدخل (165) هذا وفي حين وافق روجوفا على المفاوضات ولكن مع التثبيت بفكرة الفترة الانتقالية لحكم ذاتي مؤقت لمدة ثلاث سنوات دون تحديد ما بعدها فلقد استمر الجيش في معارضة أي حل غير الاستقلال (166) هذا وكان الحكم الذاتي المقترح بصفة مؤقتة قد أثار كثيراً من التساؤلات حول حقيقته بالمقارنة بالحكم الذاتي وفق دستور 1974 (167).

3- لم تتوقف الضغوط (ترهيباً وترغيباً) على جيش التحرير وذلك في وقت تصاعدت فيه المواجهات بين الشرطة الصربية ومقاتلي جيش التحرير. ولذا عقد الوسيط الأمريكي اجتماعاً مع قيادات جيش التحرير الأمر الذي اعتبره الألبان دليلاً على أهمية مشاركة الجيش في أي تسوية سلمية للأزمة (168). فلقد أعلن آدم ديمانتشي المسؤول السياسي في جيش التحرير خلال لقاء مع وفد الكونجرس الأمريكي الذي زار كوسوفا أنه لا يمكن أن يحل السلام في المنطقة دون مشاركة جيش التحرير الذي يعتبر العامل الرئيسي في تحديد مستقبل الإقليم. وأن المجتمع الدولي لم يعد بإمكانه التنازل لدور الجيش في محادثات السلام. أن أي محادثات لا يشارك فيها ممثلون عن جيش التحرير لا يمكن لأحد أن يتعهد بتنفيذها (169). هذا وكانت أحد مبررات جيش تحرير كوسوفا لرفضه اتفاق هولبروك هو أن الاتفاق لم يذكره كطرف في المفاوضات (170). ومن ناحية أخرى التقى ممثل عن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي للمرة الأولى مع قيادتين من جيش التحرير وحضهم على الالتزام بالاتفاقات ومراعاة وقف النار الشامل تمهيداً لاعتبار الجيش ضمن القوى الألبانية التي لها الحق بأن تكون طرفاً رئيسياً في إقرار الحل النهائي للمشكلة. ولقد جرى ذلك اللقاء في وقت حذر فيه قائد قوات حلف الأطلنطي من المخاطر النابعة من استعدادات القوات الصربية وجيش التحرير على نحو يمكن أن يؤدي إلى جولة جديدة من المواجهات العنيفة (171).

يحدث حتى نهاية 98 تقدما على صعيد عقد أي مفاوضات وعلى العكس عاودت صربيا التهديد بإلغاء الوساطة الدولية (الأمريكية) تزايدت انتقادات القوميين الصرب للضغوط الدولية البعيدة عن اتفاق هولبروك-ميلوسوفيتش بل وفي محاولة لمواجهة حلف الأطلنطي الذي ترى فيه صربيا طامعا في السيطرة على منطقة البلقان، بحث نائب رئيس الحكومة الصربية ورئيس الحزب الراديكالي الصربي المتشدد خلال زيارته موسكو (قبل تجميد الاتفاق) فكرة تتعلق بتأسيس حلف عسكري جديد تكون مهمته مواجهة أطماع حلف شمال الأطلنطي في المنطقة<sup>(175)</sup>. ولكن من المؤكد أنه كان على بلجراد أن تدرس بإمعان احتمالات هذه الفكرة من حيث إمكانياتها وعواقبها وخاصة في ظل مؤشرات استعادة الوضع اليوغسلافي في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وفي ظل تلويع الاتحاد الأوروبي لها بإمكانية التعاون، وأخيراً والأهم، في ظل الموقف الروسي الرسمي الساعي للحفاظ على دعم خط التعاون مع الغرب واحتواء ما قد يسمى "نذر حرب باردة جديدة حول البلقان" وفي نفس الوقت الذي استمر فيه تسليط الألبان للضوء على التحركات الصربية العسكرية الجديدة في كوسوفا أعلن جيش التحرير أنه اتخذ الاستعدادات العسكرية كافة لمواجهة القوات الصربية إذا عادت إلى العمليات الإجرامية التي شنتها في الصيف الماضي، وهكذا بدأ مسلسل جديد من إعراب أوربا والولايات المتحدة عن القلق من توتر الأوضاع في كوسوفا حتى وصل الأمر إلى عودة الجهود الأمريكية لحل الأزمة إلى نقطة الصفر<sup>(176)</sup>.

الخاتمة :

أين العالم الإسلامي من قضية كوسوفا؟

إن القراءة في العرض السابق لتطورات الأزمة في كوسوفا خلال 98 دون انفصال عن الذاكرة حول جذورها وحول تاريخها القريب، لتدفعنا في النهاية إلى تساؤل: في ما هو مستقبل هذه القضية<sup>(177)</sup> وما هي السيناريوهات التي مازالت قائمة أو ممكنة؟ فإذا كان الوضع في بداية انفجار الأزمة قاد إلى طرح عدة

سيناريوهات بديلة فماذا الآن بعد كل التطورات في الجهود الدولية ومواقف أطراف الصراع؟ هل ستستمر مقاومة جيش التحرير من أجل خيار الاستقلال وما هي الآفاق الباقية أمام هذا الخيار بعد التشدد الغربي في رفض هذا الخيار لما سيكون له من عواقب على استقرار البلقان برمته من ناحية وبعد التقلص في قدرات هذا الجيش؟ من ناحية أخرى وهل سيكون تجميد هذا الخيار تحت الضغوط المختلفة من الغرب -سبباً فعالاً لاستقرار طويل الأمد ليس في كوسوفا فقط ولكن في البلقان؟ أم سيكون وضعاً مؤقتاً - مثل الوضع في البوسنة بعد دايتون - مفروضاً بضغوط الإطار الإقليمي والدولي ومدفوعاً بتصورات القوى الكبرى عن احتواء قضايا القوميات كسبيل للاستقرار، ومستنزفا لطاقت صربيا، بقدر ما هو محبباً لتطلعات ألبان كوسوفا للاستقلال، قبل أن ينفجر من جديد، سواء بمبادرة صربية، أو بمبادرة من جيش تحرير كوسوفا بعد استجماع قواه؟

ومن ناحية أخرى قادتني القراءة في مصادر العرض السابق للتطورات إلى ملاحظة ضالة - أو ربما ندرة - ما يتصل المنشور عن مواقف العالم الإسلامي تجاه هذه القضية.

حقيقة قد يبدو لنا- من حيث المنطق ومن حيث التاريخ - أن التساؤل عن مستقبل قضية شعب كوسوفا المسلم لا يجب أن تنفصل عن التساؤل عن مواقف العالم الإسلامي تجاهها، وليس فقط عن مواقف روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي والناو. ولكن فيما يبدو أن الواقع الراهن لإدارة الأزمة في كوسوفا قد بين أو أكد ما سبق وبينته قضايا أخرى - إلا وهو أن مشاكل بعض المسلمين في العالم لا يتصدى لها فعليا إلا غير المسلمين، ولا يبقى لبقية المسلمين إلا المشاركة في مجال الإدانة والإغاثة الإنسانية كما لو أنه لم يعد بيدهم أوقفاً للضغط والحركة في مجالات أخرى تنفرد بها القوى غير المسلمة.

إن ما حدث على هذا الصعيد؟

1- بداية يجدر القول أن للعملة وجهاً آخر، فلا يصح السؤال فقط أين العالم الإسلامي من كوسوفا؟ ولكن يجب أن نسأل أين العالم الإسلامي لدى كوسوفا؟

أن قيادة ألبان كوسوفا السياسية منها والعسكرية قد تغلب على خطابها البعد القومي وليس البعد الديني. بل وربما كان هذا الخطاب - وهو الموجة للغرب خاصة - كان مقصوداً لإعتبارات كثيرة على رأسها توجهات هذه القيادات ذاتها - القومية العلمانية - فضلاً عن اعتبارات مواجهة الدعاية الصربية المضادة عن مخاطر العناصر الأصولية الإسلامية في صفوف ألبان كوسوفا، وهي الدعاية التي سبق وأن تبلورت أيضاً خلال حرب البوسنة. فضلاً عن اتهامات الصرب المتكررة لألبانيا وتركيا وإيران " بدعم الإرهابيين في كوسوفا تسليحاً وتدريباً " تكرررت الإعلانات الصربية عن شهود لمجاهدين عرب في كوسوفا، كما اتهم نائب رئيس حكومة صربيا المتشدد الذي يرأس الحزب الراديكالي الصربي، الفضائيات العربية الإسلامية ببث أنباء غير صحيحة عن حقيقة الوضع في كوسوفا، بهدف تأجيج دعاية حاقدة بين المسلمين ضد الصرب. ولقد اتجه هذا الخطاب - القومي وليس الديني - إلى حشد وتعبئة مساندة الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والتي كان لها حساباتها حول وضع منطقة البلقان في منظومة الأمن الأوروبي الجديدة وفي استراتيجية التعامل مع روسيا وإدارة العلاقات معها حول مناطق متعددة من العالم. ولذا فإن استراتيجية القيادة السياسية الألبانية - متمثلة في روجوفا انعكست على اهتمام بالغ بالاتصال بالقيادات الأمريكية والأوروبية الغربية والبلقانية، ولم تحظ دائرة قيادات العالم الإسلامي نصيباً مناظراً في الاهتمام. ولكن في المقابل اتجهت قيادات ألبانية أخرى - وخاصة الدينية - وأحياناً العسكرية إلى شعوب العالم الإسلامي رافعة خطأ النصر والإغاثة الإنسانية مؤازرة " الجهاد الإسلامي " في كوسوفا<sup>(178)</sup>. ففي بداية انفجار الأزمة ناشد بيان صدر في 3/5 عن رئيس المشيخة الإسلامية في كوسوفا مسلمي كافة العالم

"التحرك السريع لوقف حملة الإبادة الجماعية التي تقوم بها قوات الجيش ووحدات الشرطة والميليشيات الصربية لإنهاء الوجود الألباني في كوسوفا<sup>(179)</sup>". ولقد جدد رئيس المشيخة الإسلامية دعوته العالم الإسلامي لدعم مطلب استقلال كوسوفا وذلك لدى وصوله إلى الدوحة لحضور اجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي<sup>(180)</sup>. ولذا انتقد مشروع البيان الختامي للاجتماع الوزاري مطالباً المؤتمر الإسلامي بموقف أكثر تقدماً، مشيراً إلى أن الموقف الغربي يعد أكثر تقدماً من مواقف الدول الإسلامية ولقد طالب أيضاً رئيس المشيخة خلال زيارته للدوحة<sup>(181)</sup> أن يشعر العالم الإسلامي بمسلمي كوسوفا لأنهم لا يقلون في إيمانهم عن بقية الشعوب الإسلامية الأخرى. وبالتالي رأى أن على الدول الإسلامية أن تساند قضية شعب كوسوفا لأنها لا تقل مطلقاً عن قضية مسلمي البوسنة، مشيراً "أنه حتى الآن لا توجد منظمة إسلامية واحدة تقدم لنا المساعدة.. إننا شعب مسلم يريد أن يحكم نفسه بنفسه ويتحرر من سيطرة الصرب، فلماذا لا يقف إلى جانبنا إخواننا المسلمين؟ إننا في حالة سيئة للغاية أشبه بفترات ما قبل الانفجار في البوسنة". ولقد تكرر نفس خطاب رئيس المشيخة كوسوفا - حين زيارته للقاهرة بعد ما يقرب من الستة أشهر على انفجار العنف في كوسوفا - ففي حديث له في نوفمبر 98 عن التحديات التي تواجه شعب كوسوفا المسلم في ظل الاحتلال الصربي<sup>(182)</sup> - فلقد أشار - فيما يتعلق بموقف العالم الإسلامي - "حتى الآن ما وجدنا أي مبادرة تجاه القضية من قبل العالم الإسلامي، فلم تعترف دولة بإعلان جمهورية كوسوفا الإسلامية ولم نحصل على أي مساعدات سياسية أو معنوية.. وقد يفسر ذلك بأن تدخل العالم الإسلامي قد يصعد الأحداث أكثر من الآن ولكن هناك طرقاً كثيرة لمساعدة كوسوفا.. في المنظمات والمحافل الدولية والإسلامية، وتقديم المساعدات الاقتصادية لها كما يحدث تجاه قضية فلسطين وقضية البوسنة، كما يجب التصعيد الإعلامي والسياسي للقضية.. خاصة بعد عشرات المذابح التي ارتكبتها الصرب في

أغراض الصرب في إفناء المسلمين وإضاعة دينهم بعد ضياع أرضهم وعرضهم<sup>(184)</sup>.

2- إذا ماذا عن الاستجابات من ناحية العالم الإسلامي؟

تتوعدت هذه الاستجابات ما بين استجابات الهيئات الإسلامية وبين استجابات الحكومات وما بين استجابات النخب المثقفة وقادة الرأي العام. وإذا كانت المجموعة الأولى من الاستجابات قد حركتها دواعي النصر والإغاثة الإنسانية، فإن الثانية جاءت مقيدة بالعديد من الاعتبارات السياسية الداخلية والخارجية في حين عبر جانب من المجموعة الثالثة عن الإحباطات الناجمة عن ضعف وتهاذي صفوف المسلمين في مواجهة الاعتداءات عليهم فإن جانب آخر منها لم يعبر عن اهتمام ملحوظ مما يعكس كيف أن مسلمي البلقان يقعون في قطاع "الذاكرة المخدولة".

فمن ناحية المجموعة الأولى من الاستجابات يمكن الإشارة إلى النماذج التالية :

أصدرت الأمانة العامة للمجلس الإسلامي العامي للدعوة والإغاثة بياناً تستدعي فيه نفس عبارات بيان جيش التحرير الموجهة إليها وتستنكر في نهايته الأعمال الوحشية التي تستهدف إبادة المسلمين وتتناهد " أمين عام الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن والمحافل الدولية والإنسانية وأمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي وحكومات الدول الإسلامية والعربية التدخل السريع وممارسة الضغوط على يوغسلافيا لإيقاف المذابح.. ونصرة هذا الشعب المسلم المظلوم<sup>(185)</sup>.

ولقد أصدر الأزهر الشريف بشأن العدوان الصربي على مسلمي كوسوفا بياناً في 98/3/10<sup>(186)</sup> (( يستنكر الهجوم الإجرامي من مجرمي الصرب ويهيب بالمجتمع الدولي أن يقف إلى جانب هؤلاء المظلومين في إقليم كوسوفا وأن يقدم لهم كل عون ومساعدة وفي الوقت ذاته يتخذ الإجراءات الرادعة لمنع هذا الإجرام والتجبر والذي يقوم به الصرب والذي يتنافى وأبسط حقوق الإنسان والأزهر الشريف يقدم شكره لكل من وقف وقفة صادقة وشجاعة من أجل نصرة المسلمين في إقليم

حق المسلمين هناك " هذا ولقد أوضح حديث رئيس المشيخة " البعد الديني " في القضية حيث أشار كيف أن المساجد والآثار الإسلامية لم تسلم من إعتداء الصرب وكيف أنهم يقومون برسم الصليب على المآذن بالرشاشات وكتابة الصليب وشعار الصرب على المباني الإسلامية بهدف إثارة المسلمين هناك واحتجاجهم ولكي يتخذوا من ذلك ذريعة لإجراءاتهم الصارمة.

هذا والجدير بالذكر أن البعد الديني " الإسلامي بالمقارنة بالبعد القومي قد تراجع في الخطابات المختلفة حول القضية بما فيها الخطاب الألباني ذاته في تياره السياسي أو العسكري، إلا فيما يوجه إلى الدول والهيئات الإسلامية. وإذا كان المتحدث باسم جيش تحرير كوسوفا، وهو مسيحي كاثوليكي، قد أكد في تصريحاته - خلال المرحلة التي أخذ فيها جيش التحرير المبادرة في بداية صيف 1998 - أن جيش التحرير يعمل من أجل هدف قومي هو تجميع كل الألبان متخطياً بذلك الاختلافات الدينية<sup>(183)</sup>، فإن جيش التحرير نفسه لم يعدم الفرصة لمخاطبة الرأي العام الإسلامي فلقد أرسل الجيش في بداية انفجار العنف الصربي في فبراير 98 "تقريراً للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة عن مأساة كوسوفا المسلمة " يشرحون فيه أهداف الصرب وأساليبهم ويصفون فيه مواقف الدول الغربية " بالنفاق والمراوغة فهي تتمنى نجاح خطة ميلوسوفيتش من جهة وتحجيم المسلمين وإذابتهم في كيان مسيحي ومن ناحية أخرى ترى مجاملة الدول الإسلامية وتغطية موقفها المخزي من حقوق الشعب الفلسطيني فأخذت تعطي الكلام المعسول لشعب كوسوفا دون أن تفعل شيئاً يوقف المذابح الفظيعة". وذكر البيان "أننا نستنجد بأخواننا المسلمين في كل مكان أن يمدونا بالمال والسلاح بأقصى ما يمكن وأنه لدينا الإيمان والقوى المعنوية أن نتحمل تضحيات الجهاد لأنه الباب الوحيد أماناً. أما الطلب العاجل فهو ضرورة أن تهب المنظمات الإسلامية للإغاثة العاجلة على حدود ألبانيا وحدود الجبل الأسود وألا يتركوا هذا الواجب للجمعيات النصرانية أن تقدم المساعدات لتخدم

كوسوفا ويستنهض همم كل قادر على مد يد المساعدة في دفع هذه الهمجية الظالمة من الصرب والتي تزرعي بانسان هذا العصر وتضعه في مرتبة أقل من وحوش الغاب)).

وصدر عن فضيلة الأستاذ الدكتور نصر فريد واصل مفتي مصر "فتوى" (187)، لم تحظ بحقها من الاهتمام الإعلامي، لأنها جاءت في شكل رد على نداء موجه من أستاذة جامعية إلى فضيلة المفتي وعلماء المسلمين الأفاضل حول واجب المسلمين حيال ما يحدث من تصفية البلقان كلها من المسلمين، على أساس أن كثير من المسلمين لا يعلمون مسئوليتهم أمام الله تعالى عن نصررة المستضعفين من المسلمين في كل مكان (188). ولقد عبرت الفتوى عن أن العجز في مواقف الحكومات لا يسقط ضرورة جهاد عامة المسلمين ونصرتهم. وفيما يلي النص الكامل لهذا البيان بفتوى :

((أولاً: دور المسلمين في الشرع الحنيف عندما يبغى أحد على فئة منهم فيقتل الرجال والنساء والأطفال، ويدمر الدور، والمزارع، ويسير كالطوفان يئلف ويفسد دور المسلمين، هنا أن ينفروا، ويسرعوا بالنجدة لمعاونة إخوانهم في دفع هذا البغي والظلم والعدوان وإعادة هذا الباغى المفسد في الأرض إلى دائرة السلام التي تحميها وتحافظ عليها كل الشرائع السماوية، والقوانين والمنظمات الدولية.

ثانياً : واجب المسلمين في ذلك أن يكونوا على مستوى المسئولية المنوطة بهم فيتعاونوا جميعاً مع الدول المحبة للسلام على نصررة المظلوم وإعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها وذلك طاعة لأمر الله سبحانه في قوله " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان " وهذا التعاون لا يحقق هدفه المنشود إلا بوحدة الصف والهدف وترك النزاع والشقاق المضعف للمسلمين في جميع الأحوال لقوله تعالى " ولا تتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم " وقول صلى الله عليه وسلم " من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم".

ثالثاً : أن مسئولية المسلمين جميعاً تجاه كوسوفا التي تحترق وحق الألبان عليهم أن يجاهدوا معهم بكل الطرق المتاحة لهم سياسياً

وتقافياً واقتصادياً ودولياً وقوفاً عند حدود قوله تعالى : "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة " رابعاً: من أمضى أسلحة الجهاد للمفسدين في الأرض في كوسوفا وفي غيرها هو سلاح المقاطعة الاقتصادية الشاملة معهم، وأن تخرجت عنه حكومات الدول الإسلامية كلها أو بعضها لأمر سياسي أو دولي، فلن يعجز عن تنفيذه أفراد وجماعات الدول والشعوب الإسلامية.

خامساً: جهاد المقاطعة الاقتصادية مع الباغين فرض عين على كل مسلم ومسلمة فإذا نكص رجال الاقتصاد والمال عن هذا العهد فإن في جهاد عامة المسلمين وخاصتهم من الأفراد والجماعات ما يغني بإذن الله في استعمال سلاح المقاطعة الاقتصادية الشاملة مع هذه الدولة الباغية الظالمة، وفي بلاد المسلمين والسوق العربية والإسلامية بديل يحقق النهضة ويوفر الخير للجميع.

فلا تترددوا أيها المسلمون في استخدام هذا السلاح "ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين"، اللهم بلغت.. اللهم فاشهد" ..

وإذا كان هذا البيان من مفتي الديار المصرية قد صدر بعد أحد عشرة شهراً من انفجار العنف الصربي ضد ألبان كوسوفا فإن هيئة رئاسة المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، في ختام اجتماع الهيئة التأسيسية العاشرة برئاسة شيخ الأزهر، قد أصدرت في نهاية شهر نوفمبر 98 بيان الأمانة العامة للمجلس في القاهرة داعياً إلى أمور عديدة في شؤون المسلمين، وفيما يختص بكوسوفا ناشد البيان القادة والحكام المسلمين بالوقوف مع المسلمين في كوسوفا ومساندتهم لما يتعرضون له من تطهير ديني وعرقي، وذلك بالضغط على دول الاتحاد الأوربي والدول الأخرى المساندة للصرب لاتخاذ إجراءات من شأنها رفع الظلم عن المسلمين في كوسوفا.

ومن ناحية المجموعة الثانية من الاستجابات الرسمية -المعلنة-

فبدون الدخول في تفاصيلها - حيث لم يصدر عنها - بالمقارنة بنظائرها الأوربية والأمريكية إلا ما ندر - يمكن القول إجمالاً أنها

ارتكزت إلى ثلاثة مبادئ أساسية : إدانة واستتكار الممارسات العدوانية الصربية ضد "الألبان" (كما في بعض التصريحات) أو المسلمين الألبان (كما في بعض التصريحات الأخرى) في إقليم كوسوفا؛ مناقشة المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته في إقليم كوسوفا لحماية الألبان<sup>(189)</sup>، عدم مساندة استقلال كوسوفا والدعوى إلى حل المشكلة في إطار يوغسلافيا. وبعد أن كانت الدول العربية والإسلامية تعتبر قضية كوسوفا قضية داخلية في يوغسلافيا عادت بعد أن أكد الأوروبيون والأمريكيون على أنها ليست شأنًا داخليًا - إلى تأييد الدور الدولي لإيجاد حل لها. وعلى سبيل المثال وضح هذا التغيير في تصريحات الدبلوماسية المصرية عن مواقف السياسة المصرية تجاه القضية<sup>(190)</sup>.

ومع ذلك ظلت العديد من القيود تحول دون الدول الإسلامية الكبرى - على الأقل - ودون ممارسة ضغوط مباشرة على علاقاتها مع يوغسلافيا من أجل إيجاد حل لمشكلة كوسوفا. فلم يصل الدور التركي تجاه كوسوفا إلى ما وصل إليه من قبل تجاه البوسنة. وبالرغم من التعاطف الشعبي والرسمي لتركيا مع ألبان كوسوفا المسلمين إلا أنه لم يكن لنصل بها إلى التمسك بتأييد استقلال كوسوفا. ويرجع ذلك إلى : تزايد حدة المشكلة الكردية وارتباطها بدعوات الانفصال الكردية عن تركيا مما حدى بالمسؤولين اليوغسلاف ومنذ البداية، إلى تذكير وزير الخارجية التركي بأن الإجراءات الصربية في مواجهة النزعات الانفصالية الألبانية لا تختلف عما تعتمده أنقرة مع انفصالييها الأكراد<sup>(191)</sup>. ومن ناحية أخرى كان لا بد لتركيا أن تراعي مسار الدبلوماسية الأوروبية الأمريكية -الرافض لاستقلال كوسوفا- تجنباً لمزيد من التعقيدات التي تواجه مطالب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

كذلك لم تلجأ الدبلوماسية المصرية إلى توظيف علاقاتها مع بلجراد في شكل ضغط مباشر وعلني على حكومتها بل حرص المسئولون من الجانبين على الإشارة إلى التحسن الذي يطرأ على العلاقات المصرية اليوغسلافية والعربية اليوغسلافية بصفة عامة

ففي حديث لوزير الخارجية اليوغسلافي للأهرام<sup>(192)</sup> أشار أن العلاقات اليوغسلافية العربية "جيدة ولكنها ليست كما كانت في الماضي، وليست كما يجب أن تكون عليه الآن.. ولقد عمقنا الحوار السياسي مع الدول العربية وقمنا بتطبيع العلاقات مع معظم الدول.. ونحن نقدر قيام مصر بإرسال سفير لها لدى يوغسلافيا وهو يقوم بعمل جيد للغاية.. ولهذا فنحن نأمل أن نستطيع قريباً توسيع دائرة التعاون بيننا في مجالات الاقتصاد والثقافة والعلوم.. "ومن ناحية أخرى أشار السفير المصري في بلجراد<sup>(193)</sup> قد تكون التسوية السياسية لكوسوفا - بما تتضمنه من وقف لأعمال العنف والعنف المضاد وإرساء القواعد السلمية لممارسة الألبان والمسلمين لحقوقهم السياسية والثقافية والدينية - عنصراً إيجابياً في تطوير العلاقات بين صربيا والعالمين العربي والإسلامي، وكذا بين يوجسلافيا وسائر الدول الإفريقية والآسيوية" بعبارة أخرى وفي نفس الوقت الذي حاولت فيه مجموعة الاتصال ودول الاتحاد الأوروبي فرض بعض العقوبات الاقتصادية والعسكرية على بلجراد، وبالرغم من عدم شمولها وعدم حساسيتها بالمقارنة بما فرض خلال حرب البوسنة، إلا أن الدول العربية والإسلامية لم تتحرك على نحو مماثل<sup>(194)</sup>. هذا ولقد أكدت الدبلوماسية المصرية على صعيد آخر اهتمامها بالنظر في كيفية تقديم الإغاثة الإنسانية لألبان كوسوفا<sup>(195)</sup>.

هذا ولقد تجسدت القيود على مواقف الدول الإسلامية الكبرى في نتائج اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية في الدوحة في منتصف مارس 98، حيث جاء البيان دون مستوى توقعات ألبان كوسوفا.

ومن ناحية ثالثة وفيما يتصل بالمفكرين والمثقفين المسلمين:

فلقد عبروا عن إحباطات الأمة من عجز المسلمين عن حماية أنفسهم وحقوقهم ليس في كوسوفا فقط ولكن في أرجاء مختلفة من العالم الإسلامي<sup>(196)</sup> ولعل من أصدق التعبيرات عن الترابط بين هموم المسلمين في كل مكان ذلك

البيان الذي أصدرته حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تدعو فيه الدول العربية والإسلامية من أجل حماية المسلمين في إقليم كوسوفا، وتدين فيه العنف غير المبرر من جانب الصرب<sup>(197)</sup>.  
وإذا كان رئيس المشيخة الإسلامية في كوسوفا قد أرجع - في حديثه للأهرام السابق الإشارة إليه - ما يحق للأقليات المسلمة إلى ضعف المسلمين وتفرق كلمتهم، فإن بعض اتجاهات المفكرين والمثقفين لم تتردد في اتهام الغرب بالتضحية بمسلمي البلقان. فلقد أشار بعضهم أنه بالرغم من التصريحات الأمريكية والأوروبية المتعددة حول نفي وجود صراع حضارات بين الغرب والإسلام وحول نفي أن الإسلام عدو للغرب، فإن الأوضاع القائمة في كوسوفا تتناقض جذرياً حول ما يقال عن خطأ مقولة صدام الحضارات.

خلاصة القول أن قضية كوسوفا لتبين كيف أن اعتبارات المصالح والتوازنات والاستقرار هي التي تملئ نفسها على سياسات الغرب وذلك على حساب اعتبارات القيم الإنسانية وحقوق الإنسان وما يسمى "بالمسؤولية والأخلاقية العالمية" ومن ناحية أخرى فإن قيود الواقع وضغوطه تملئ بدورها على سياسات العالم الإسلامي ما يبعد بها عن متطلبات "النصرة الفاعلة".

<sup>(1)</sup> حول الأبعاد العرقية - الدينية للصراع منذ منشأه وعبر تطوره تاريخياً على نحو يبين كيف أنه لا يعد نزاعاً عادياً في نهاية القرن العشرين، وحول مواقف أطراف الصراع بالنسبة للحقوق التاريخية المتضادة حول الأرض والشعب، وحول مواقف نهاية الحرب العالمية الثانية: أنظر الفصول الستة الأولى في: د. محمد ارناؤوط، كوسوفا - كوسوفا: بؤرة النزاع الألباني الصربي في القرن العشرين، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1998. وانظر أيضاً في ملاحق نفس المصدر مجموعة من الخرائط التي تبين تطور وضع الشعب الألباني. وحول وجهة النظر الصربية حول تاريخ الأرض والشعب في كوسوفا أنظر: حقائق عن إقليم كوسوفا ميتوهيا سفارة جمهورية يوجسلافيا الاتحادية - القاهرة 15 مارس 1998) غير منشورة. وحول وجهة نظر الألبان في كوسوفا انظر: النشرات الصادرة عن المركز الإعلامي لكوسوفا في جمهورية مصر العربية (غير منشورة).

(2) وحول تفاصيل هذه الخبرة

د. محمد ارناؤوط: مرجع سابق: الفصل السابع والثامن والتاسع Sophia Clement: conflict prevention in the Balkans: Case Studies of Kosova and the FYR of Macedonia

Chaillot PaPers vo30, December 1997 (Institute for security studies, Western European Union pp31-46

<sup>(3)</sup>Short History of The Council for the defence of Human rights and Freedoms of Prishtina (Internet sites) KMDLJN @Albanian.com

<sup>(4)</sup>The Annual report on violations of human rights and fundamental freedoms in Kosova in the course of 1997.(issued) by council for the defence of human rights and freedoms in prishtina (in)(internet site)

<sup>(5)</sup>U.S. Department of State ,office of the Spokesman , press statement.August 15,1997(internet site): secretary Albright's Meeting with Kosovia leader Dr. Ibrahim Rugova

<sup>(6)</sup>Sophia Climent.op. cit.p44

<sup>(7)</sup> محمد ارناؤوط: مرجع سابق ص 94-105

<sup>(8)</sup> المرجع السابق ص 96

<sup>(9)</sup> الأهرام 98/1/19

<sup>(10)</sup> الشرق الأوسط 98/3/11

<sup>(11)</sup> المسلمون 98/3/14

<sup>(12)</sup> حول انتهاكات حقوق الإنسان في كوسوفا خلال

الأشهر الثلاثة الأولى من 1998 انظر

Human rights watch : Serbia and Mantenegro : (in) <http://www.hrw.org/research/serbia.html>.3pages quarterly Report (January -March 1998)

On the Violation of human rights and fundamental freedoms in Kosova issued by Council for the defence of Human rights and freedom in Prishtina (Internet site)

<sup>(13)</sup> الشرق الأوسط 1998/3/15

<sup>(14)</sup> لم يخل خبر واحد من الأخبار المنشورة عن كوسوفا في الجرائد

المختلفة ابتداء من فبراير 98 من معلومات عن تدعيم القوات الصربية وعن تسليح المدنيين الصرب وعن استمرار الحصار الصربي لقرى وعن معارك عسكرية متفاوتة

المستويات..وحول تفاصيل فبراير ومارس انظر

Time, 16/3/1998.pp20-21. Newsweek 16/3/98.pp10-12

<sup>(15)</sup> الأهرام 98/1/19

<sup>(16)</sup> الأهرام 98/3/10

- (52) الأهرام 98/3/13
- (53) Declaration of the President of the Republic of Serbia Milan Milutinovic on the Political Process in Kosova and Metohija. Special issue of Yugoslav Daily Survey. Selected and Published by the press and information Department of the federal Ministry for Foreign Affairs. Belgrade , 18/3/1998 No 630
- (54) Statement of the President of the Republic of Serbia in Prishtina. (in) Ibid 7/4/1998 No 1658
- (55) الحياة 98/3/25
- (56) The Economist 25/3/1998 pp29-30
- (57) الحياة 98/3/27، 28، 29
- الحياة 98/4/9، 10، 15
- (58) الحياة 98/3/13
- (59) Yougoslav President S.Milosevic calls for a Referendum (in) Yougoslav Daily Survey.op.cit. Belgrade 2/4/1998 No 1652
- (60) Statement of the Federal Ministry of Foreign affairs (in) Yougaslav Daily Survey. op. Cit. Belgrade 1/4/1998No. 1650
- (61) الأهرام 98/4/15
- (62) الحياة 98/3/3
- (63) الأهرام 98/3/3
- (64) الحياة 98/3/4، الحياة 98/3/11، الحياة 98/3/16
- (65) الحياة 98/3/5
- (66) الحياة 98/3/7
- (67) الحياة 98/3/7
- (68) الحياة 98/3/11
- (69) الشرق الأوسط 98/3/11
- (70) الأهرام 98/3/12
- (71) الحياة 98/3/12
- (72) الحياة 98/3/13
- (73) الحياة 98/3/14
- (74) الأهرام 3/98، 15/3/14
- (75) الحياة 98/3/16
- (76) الأهرام 98/3/19
- (77) الأهرام 98/3/15
- (78) الحياة 98/3/19
- (79) الحياة 98/3/20
- الأهرام 98/3/20

- (17) الحياة 98/3/11
- (18) الأهرام 98/3/21
- (19) الحياة 98/3/21
- (20) الأهرام 98/3/26
- (21) الأهرام 98/3/28
- (22) الأهرام 98/3/27
- (23) الأهرام 98/4/1
- (24) الحياة 98/3/5
- (25) الأهرام 98/3/13
- (26) Time 23/3/1998. Pp30-31
- The Economist 14/3/1998
- (27) الأهرام 98/3/3، الحياة 98/3/4
- (28) الحياة 98/3/5
- (29) الحياة 98/3/6
- (30) 98/3/14
- (31) The Economist 14/3/1998. p33
- (32) الأهرام 98/3/15
- (33) الحياة 98/3/14
- (34) الحياة 98/2/24، 98/2/4
- (35) د. محمد ارناؤوط : مرجع سابق
- (36) الحياة 98/3/31
- (37) الحياة 98/3/31
- (38) الحياة : 98/3/19
- (39) الحياة : 98/4/7
- (40) الحياة : 98/4/7
- (41) الحياة 98/4/15
- (42) الحياة 98/4/18
- (43) الحياة 98/4/15
- (44) الأهرام : 98/4/20
- (45) الحياة : 98/4/29
- (46) الحياة 98/4/30
- (47) الحياة 98/5/5
- (48) الأهرام 98/3/7
- (49) الحياة 98/3/8
- (50) الحياة 98/3/11
- (51) الأهرام 98/3/11

- (115) الحياة 14، 98/6/21
- (116) الحياة 12، 98/6/13
- (117) تصريحات وزراء دفاع فرنسا والبرتغال وإيطاليا وأسبانيا في مايو/كانا في 98/6/20
- (118) Harry Dunphy : Clinton , Jospin Discuss Kosovo.A.P. 19/6/1998 Http: //Daily news, Yahoo.com
- (119) الحياة 18، 98/6/18
- (120) الحياة 13، 11، 15، 19، 18، 17، 16، 98/6/16
- (121) نقلا عن وكالة رويترز 98/6/19 في <http://news.Lycos.com>
- (122) الحياة : 98/6/24
- (123) الحياة 26، 27، 98/6/28
- (124) الحياة 25، 98/6/25
- (125) الحياة 1، 98/7/1
- (126) الحياة 28، 98/6/28
- (127) الحياة 13، 98/7/13
- (128) الحياة 19، 98/6/19
- (129) الحياة 19، 98/6/19، 98/7/6
- (130) الحياة 6، 98/7/6
- (131) الحياة 2، 98/7/2
- (132) الحياة 9، 98/7/9
- (133) الحياة 7، 98/7/7
- (134) انظر الحياة 1، 26، 25، 24، 17، 3، 29، 28، 27، 98/7/27
- وانظر 19، 17، 5، 98/8/1998
- (135) نقلا عن Paul Geitner : Kosovo leader struggles to be Heard (A.P.)<http://dailynews , Yahoo.com>
- (136) الحياة 29، 98/7/29
- (137) الحياة 30، 98/7/30
- (138) الحياة 19، 98/8/19
- (139) حول التطورات في ألبانيا ومقدونيا انظر الحياة 23، 9/30، 98/11/1، 3، 16، 24
- كذلك انظر تحليلين تقويميين للتوازن المش في البلقان ومخاطره الدولية (تحليل من إصدار جامعة أوكسفورد) في الشرق الأوسط
- 98/10/22
- جميل روفائيل : البلقان : تجاهل دولي للحلول الواقعية في الحياة
- 98/11/8
- (140) الحياة 24، 26، 98/9/25، 1998

- (80) الحياة 21، 98/3/21
- (81) الحياة 23، 98/3/23
- (82) الأهرام 98/3/22، الحياة 98/3/23
- (83) الأهرام 98/3/23
- (84) الحياة 25، 98/3/25
- (85) الحياة 26، 98/3/26
- (86) الحياة 26، 98/3/26
- (87) الحياة 9، 98/4/9
- (88) الحياة 10، 98/4/10
- (89) الحياة 9، 98/4/9
- (90) الحياة 7، 98/4/7
- (91) الحياة 10، 98/4/10
- (92) الأهرام 11، 98/4/11
- (93) الحياة 24، 98/4/24
- (94) الحياة 24، 98/4/25
- (95) 98/4/30
- (96) الحياة 98/5/2، 98/9/4
- (97) انظر التفاصيل في الحياة 11، 13، 15، 98/5/16
- (98) الحياة 2، 98/5/2
- (99) The Economist 16/5/98p29
- (100) الحياة 18، 98/5/18
- (101) انظر التفاصيل في الحياة 17، 18، 19، 23، 24، 27، 98/5/29، 28
- (102) الحياة 18، 98/5/18
- (103) الحياة 22، 98/5/22
- (104) الحياة 23، 98/5/24
- (105) الحياة 27، 29، 30، 98/5/31
- (106) الحياة 4، 98/6/4
- (107) الحياة 6، 98/6/6
- (108) الحياة 5، 98/6/5
- (109) الحياة 6، 98/6/6
- (110) الحياة 7، 98/6/7
- (111) الحياة 13، 28، 29، 98/5/30
- (112) الحياة 10، 11، 15، 98/6/14
- (113) الحياة 12، 98/6/12، 98/6/13
- (114) الحياة 14، 98/6/14

- (141) تابع تفاصيل هذه التطورات في أعداد الحياة خلال شهر أكتوبر
- (142) الحياة 98/9/23،26،29
- (143) الحياة 98/9/25،26
- (144) الحياة، الشرق الأوسط 98/9/29
- (145) الحياة 98/10/6
- (146) 98/10/5
- (147) الحياة 98/10/6
- (148) الحياة 98/10/7
- (149) الحياة 98/10/7
- (150) الحياة 98/10/8،9
- (151) الحياة 98/10/9
- (152) الحياة 98/10/9،10،11
- (153) الحياة 98/10/18
- (154) الحياة 1998/11/19
- (155) الحياة 1998/10/19،20،21،22،23
- الشرق الأوسط 98/10/22
- الأهرام 98/10/23
- (156) الحياة 98/10/24
- (157) الشرق الأوسط 98/10/25
- (158) المرجع السابق
- (159) الحياة 98/10/26
- (160) الوفد 98/10/26
- (161) الحياة ، الأهرام، الشرق الأوسط 98/10/28
- (162) انظر بعض تفاصيل هذه الانتقادات في
- د. سعيد اللاوندي : حلف بلقاني جديد في مواجهة أطماع الناتو، الأهرام 98/11/9
- عيوب خطيرة في الاتفاق الأمريكي المصري بشأن كوسوفا الشعب 98/11/2
- أشرف أبو الهول : اتفاق يطيل أمد النزاع : الأهرام 98/10/23
- جميل روفائيل : كوسوفا : مسافة ما بين المطالب القومية والحقوق الإنسانية الحياة 98/10/25
- جميل روفائيل : ماذا في اتفاقات اللحظات الأخيرة عن كوسوفا الحياة 98/11/1
- (163) الحياة 98/10/29
- (164) جميل روفائيل، مرجع سابق
- (165) الحياة، الأهرام 98/10/30
- (166) الحياة 98/11/5
- (167) سمير حسني : ثغرات كبيرة في اتفاق كوسوفو المؤقت. الشرق الأوسط 98/11/14
- (168) الشرق الأوسط 98/11/8
- (169) الشرق الأوسط 98/11/9
- (170) الشرق الأوسط 98/11/12
- (171) الحياة 98/11/15
- (172) القدس العربي 98/11/19
- (173) الشرق الأوسط 98/11/25
- (174) الحياة 98/11/20
- (175) سعيد اللاوندي : مرجع سابق
- (176) الحياة 98/12/3،9،10
- (177) عند إعداد الحولية للطباعة في بداية 99 تفجر الوضع من جديد في كوسوفا عقب مذبحه راشاك ونجدد تهديد الغرب لصربيا. فهل يمكن القول مسبقاً أن السيناريو الذي تكرر مرتين خلال 98 سيتكرر مرة ثالثة دون تسوية للأزمة ودون حماية للشعب الألباني ودون توقف للعنف الصربي، ولكن في مقابل تنازلات هامشية من ميلوسوفيتش (مثل تمجيد قرار طرد رئيس بعثة تقصي الحقائق في كوسوفا) يبدو أنها تقنع الغرب بأن الأمور تحت السيطرة ؟
- (178) الحياة 98/3/6. ويجدر الإشارة إلى أن الرئيس عزت بيحوفيتش هو الذي اتجه إلى جدة لحضور اجتماع مناظر في ديسمبر 1992. وتكررت زيارته للعواصم الإسلامية لتعبئة المساندة . إذن ألم يكن بمقدور روجوفا إلا أن يزور العواصم الأوروبية فقط؟ أم إنه تعلم الدرس من اليوسنة التي لم تلق ما كانت ترجوه من مساندة العالم الإسلامي في ظل اشتداد محتتها.
- (179) انظر على سبيل المثال : الحياة 98/4/17
- (180) الحياة 98/3/18
- (181) الأهرام 98/4/17
- (182) الحياة 98/11/9
- (183) الحياة 98/6/19
- (184) نقلا عن النص العربي المترجم عن النص الإنجليزي وهو أحد مرفقات ملف أعدته الأمانة العامة للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة في 98/3/18 يتضمن أيضا بيان المجلس عن أحداث كوسوفو وبيان الأزهر الشريف ومذكرة المجلس إلى المؤتمر

- الإسلامي الخامس والعشرين لوزراء الخارجية المتعقد بدولة قطر في الفترة من 15-19 مارس. (ملف غير منشور)
- (185) المرجع السابق
- (186) المرجع السابق
- (187) بيان من المفتي : المنشور في باب صندوق الدنيا في جريدة الأهرام 1998/11/15
- (188) نداء إلى المفتي : المنشور في باب صندوق الدنيا في جريدة الأهرام 1998/10/29
- (189) الشرق الأوسط 98/12/1
- (190) انظر على سبيل المثال : كلمة السفير د. رفعت الأنصارى مدير إدارة البلقان في وزارة الخارجية المصرية في ندوة كوسوفا /كوسوفا : بين التاريخ والأزمة الراهنة التي نظمها مركز الحضارة للدراسات السياسية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة في 98/4/29
- (191) الحياة 98/3/9
- (192) الأهرام 98/10/25
- (193) أحمد نافع : مستقبل يوجوسلافيا والبلقان فيما بعد كوسوفا قصة كوسوفا (3-3) الأهرام 98/10/29
- (194) عند اعداد الحولية للطباعة وبعد تدهور الوضع في كوسوفا عقب مذبحه راشاك قرب نهاية شهر رمضان المعظم، ومع تزايد الحديث عن أشكال تجدد الضغوط الدولية من جديد، نشر الأهرام عن الأسبوع الثقافي المصري في بلجراد والذي يشارك فيه أدباء وفنانون ومثقفون مصريون تدعيماً لأوضاع العلاقات المصرية -اليوجوسلافية وفيما يبدو أنه استجابة لما قد يكون قد ترتب على هذا الخبر من آثار نشر السفير المصري في بلجراد بعد يومين وفي الأهرام أيضاً أن حالة طبيعته تسود علاقات الدوائر الدبلوماسية في بلجراد وأن سفراء جميع الدول حضروا حفلاً أقامه وزير الخارجية اليوجوسلافي.
- (195) كلمة د. رفعت الأنصارى : مرجع سابق
- (196) انظر على سبيل المثال وليس الحصر :
- فهمي هويدي : نصره عاجلة مطلوبة لمسلمي كوسوفا وأبناء إندونيسيا. الشرق الأوسط 98/3/9
- محمد جمال عرفه : تحالف الصهاينة والصرب. الشعب 98/11/24
- د. صلاح عز : صراع الحضارات.. نموذج كوسوفا. الشعب 98/11/17
- إبراهيم بن علي الوزير (اتحاد الشوريين التعاونيين : بيان عن مذابح المسلمين في كوسوفا والخليل " وفقوهم إنهم مسئولون حكاما ومحكومين "الشعب 98/11/2
- (197) الحياة 98/3/9